

.....الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université MUSTAPHA Stambouli  
Mascara



جامعة مصطفى إسمبولي  
معسكر

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د.

## أثر التدقيق الداخلي على أداء نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية

إشراف: أ د بوجرفة بناصر

إعداد الطالب: بوطالب عكاشة

لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ د غريسي العربي
مقرراً	المركز الجامعي مغنية	أستاذ التعليم العالي	أ د بوجرفة بناصر
ممتحناً	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ د يقور أحمد
ممتحناً	المركز الجامعي مغنية	أستاذ التعليم العالي	أ د تربش محمد
ممتحناً	المركز الجامعي مغنية	أستاذ التعليم العالي	أ د بلحسن محمد
ممتحناً	جامعة معسكر	أستاذ محاضر - أ -	د بوحزام سيد أحمد

السنة الجامعية: 2023/ 2024





# التشكرات

بداية وقبل كل شيء، أتوجه بشكري الخالص لرب السماوات والأرض، الذي وفقني لإنجاز هذا العمل، فهو القائل:

﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾

ولقول رسول الله عليه الصلاة والسلام:

﴿ من لم يشكر الناس لم يشكر الله ﴾

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير للأستاذ بوجرفة بناصر، على إشرافه وملاحظاته القيمة أثناء إعدادي لهذه الأطروحة، كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة، وعلى مجهوداتهم وتوجيهاتهم في سبيل تحصيل أكبر استفادة ممكنة، كما أتوجه بزيل الشكر أيضا إلى كل من ساعدنا من الأساتذة والدكاترة د بوحزام سيد أحمد، أ د غريسي لعربي، أ د يقور أحمد، أ د معتصم دحو ، د بنعوم محي الدين أ د بوشیخي رضا، أ د دايج ، أ د قنوني الحبيب، أ د بن زكورة العونية، د مزور، د عيشوبة محمد، د عليق حمزة، د بولرياح أمين ، د عامر عبد الرحمان، د سلطاني الهاشمي، د سعدي موراد، د غالمي طيب، أ تمزين عبد القادر، أبوطيفور غريسي، أ شارف خوجة قدور، أ خلفاوي يحي، وكل الأساتذة ....

# إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامهما وأقترن رضا الرحمن برضاها والدي الكريمين  
رحمهم الله وأسكنهم فسيح جنانه.

إلى زوجتي وأبنائي محمد إلياس، فردوس، أمينة، إسراء، والمولود الجديد محمد زكرياء  
أتمنى من الله سبحانه أن ييسر لهم طريق العلم والعمل به.

إلى إخواني وأخواتي وكل أفراد العائلة.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد وأخص بالذكر أساتذتي  
الكرام كل باسمه ومقامه في كل مسيرتي الدراسية من الابتدائي حتى الجامعة، وإلى  
كل الأحباب أين ما كانوا وحيث ما وجدوا.

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر التدقيق الداخلي على أداء نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية، باعتبار أن التدقيق الداخلي له مكانة بارزة في معظم المؤسسات الاقتصادية من خلال ارتباطه بأعلى مستويات التنظيم، ليس كأداة رقابية فحسب بل كمنشآت تأكيدية واستشارية مستقلة وموضوعية يساعد على خلق قيمة مضافة للمؤسسة، وفي ظل التطورات التي يشهدها العالم والتطور الحاصل على مستوى البحث وتكنولوجيا الاتصال، تحرص المؤسسات الاقتصادية على مواكبة هذه التطورات وذلك من خلال تطوير برامجها المعلوماتية وحرص على تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي في كل المجالات مما يؤدي إلى تحسين مردودية الخدمات المقدمة للزبائن، وتعتبر عملية مراجعة نظم المعلومات شكل من أشكال الأنشطة الحديثة حتى يكون هذا النظام فعالاً وذو مصداقية، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام استبانة علمية محكمة على مجتمع الدراسة المتمثل في مجموعة من مؤسسات الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بالجزائر.

وقد خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التدقيق الداخلي له أثر بالغ الأهمية في استكشاف فاعلية عمليات التدقيق الداخلي على تحسين واستخدام نظام الذكاء الاقتصادي الذي يعتبر آلية جوهرية في تحسين نوعية الخدمات وتوفير المعلومات الضرورية قصد استعمالها لاتخاذ القرارات الأمثل للمؤسسة.

**الكلمات المفتاحية:** (التدقيق الداخلي، الذكاء الاقتصادي، المؤسسة الاقتصادية).

## Abstract:

This study aims to shed light on the impact of internal auditing on the performance of the economic intelligence system in economic institutions, given that internal auditing has a prominent position in most economic institutions through its association with the highest levels of organization, not only as a control tool but as an independent and objective confirmatory and advisory activity that helps create added value for the enterprise.

Moreover, in light of the developments taking place in the world and the developments taking place at the level of research and communication technology, economic institutions are keen to keep pace with these developments. Through the development of their information programs and the keenness to apply the economic intelligence system in all fields, which leads to improving the profitability of services provided to customers. The process of reviewing information systems is a form of modern activity in order for this system to be effective and credible, and to achieve this goal, the descriptive analytical approach was used, as a scientific questionnaire was used on the study population represented by a group of institutions of the National Electricity and Gas Distribution Company in western Algeria.

The researcher concluded a set of results, the most important of which is that internal audit has a very important impact in exploring the effectiveness of internal audit operations on improving and using the economic intelligence system, which is an essential mechanism in improving the quality of services and providing the necessary information in order to use it to make optimal decisions for the institution.

**Keywords:** (internal audit, economic intelligence, economic enterprise).

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	
أ	التشكرات .....
ب	إهداء .....
ت	الملخص .....
ث	فهرس المحتويات .....
ذ	قائمة الجداول .....
س	قائمة الأشكال .....
ض	قائمة الملاحق .....
1	مقدمة .....
2	إشكالية الدراسة .....
3	فرضيات الدراسة .....
3	أهمية الدراسة .....
3	دوافع اختيار الدراسة .....
4	أهداف الدراسة .....
4	منهج الدراسة .....
5	حدود الدراسة .....
5	الدراسات السابقة .....
9	صعوبات الدراسة .....
11	الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي .....

12	تمهيد.....
13	أولاً: ماهية التدقيق الداخلي.....
13	1: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي.....
15	2: مفهوم التدقيق الداخلي.....
17	3: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي.....
23	ثانياً: عناصر، أنواع، ومبادئ التدقيق الداخلي.....
23	1: عناصر التدقيق الداخلي.....
24	2: أنواع التدقيق الداخلي.....
27	3: مبادئ التدقيق الداخلي.....
28	ثالثاً: مسار ومعايير عملية التدقيق الداخلي.....
28	1: معايير التدقيق الداخلي.....
33	2: مسار عملية التدقيق.....
35	3: تقارير المدقق الداخلي.....
38	خلاصة الفصل.....
39	الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام للذكاء الاقتصادي.....
40	تمهيد.....
40	أولاً: ماهية نظام الذكاء الاقتصادي.....
41	1: التطور التاريخي والمعرفي لنظام الذكاء الاقتصادي.....
45	2: أهمية وأهداف لنظام الذكاء الاقتصادي.....
50	3: خصائص ومراحل لنظام الذكاء الاقتصادي.....
54	ثانياً: عناصر نظام الذكاء الاقتصادي.....
54	1: اليقظة الاستراتيجية.....
58	2: الحماية المعلوماتية.....
61	3: التأثير في المحيط.....
63	ثالثاً: وظائف وأدوات نظام الذكاء الاقتصادي.....
62	1: وظائف نظام الذكاء الاقتصادي.....

## فهرس المحتويات

63	وظائف وأدوات نظام الذكاء الاقتصادي.....
66	3: وسائل نظام الذكاء الاقتصادي.....
68	خلاصة الفصل.....
	الفصل الثالث: إسهام التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية.....
69	تمهيد.....
70	أولاً: موقع التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية.....
71	1: إجراءات مهمة التدقيق الداخلي.....
71	2: تقييم نظام التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.....
77	3: علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية.....
80	ثانياً: واقع نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية.....
83	1: أهمية المعلومة الاقتصادية في نظام الذكاء الاقتصادي.....
83	2: إسهام نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية.....
90	3: الذكاء الاقتصادي وصياغة الأهداف.....
93	ثالثاً: تقييم التدقيق الداخلي حول كفاءة نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية.....
96	1: إجراءات الرقابة على التطبيقات.....
96	2: موقع التدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات واليقظة الاستراتيجية.....
98	3: تقييم نظام الذكاء الاقتصادي في ظل عمليات التدقيق الداخلي.....
99	خلاصة الفصل.....
101	الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية.....
102	تمهيد.....
103	أولاً: الإطار المكاني للدراسة الميدانية وواقع التدقيق الداخلي ونظام الذكاء الاقتصادي في مؤسسة الكهرباء والغاز.....
104	1: تقديم عام لمؤسسة الكهرباء والغاز.....
105	2: مسار عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة الكهرباء والغاز.....
107	3: واقع نظام الذكاء الاقتصادي في مؤسسة الكهرباء والغاز.....
109	

## فهرس المحتويات

116	..... ثانيا: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.....
116	..... 1: فرضيات الدراسة والمنهج المستخدم.....
116	..... 2: أساليب جمع وعرض البيانات.....
117	..... 3: مجتمع وعينة الدراسة.....
120	..... 4: أداة الدراسة وإجراءاتها.....
127	..... ثالثا: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.....
127	..... 1: تحليل خصائص عينة الدراسة.....
129	..... 2: عرض نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.....
148	..... 3: تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة.....
163	..... خلاصة الفصل.....
164	..... الخاتمة.....
168	..... المراجع.....
181	..... الملاحق.....

# قائمة الجداول

## قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	الدور الاستراتيجي للذكاء الاقتصادي في المؤسسة	48
1.4	يمثل المدة الزمنية لانقطاع التيار الكهربائي في ظل عدم وجود نظام التحكم في الفترة الزمنية المدروسة	112
2.4	يمثل حساب المبلغ المقدر بالدينار للطاقة غير الموزعة في نفس المدة المدروسة في ظل عدم وجود نظام التحكم	113
3.4	يمثل المدة الزمنية للطاقة غير الموزعة مع وجود نظام التحكم في الفترة الزمنية المدروسة	113
4.4	يمثل حساب المبلغ المقدر بالدينار للطاقة غير الموزعة في نفس المدة المدروسة مع وجود نظام التحكم.	114
5.4	توزيع مجتمع الدراسة	117
6.4	عيّنة الدراسة	118
7.4	تحديد عيّنة الدراسة	119
8.4	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور	122
9.4	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور	123
10.4	معامل الارتباط لدرجة كل محور من المحاور بالدرجة الكلية للاستبانة	124
11.4	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الدراسة	126
12.4	المتغيرات الشخصية لأفراد العيّنة	127
13.4	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	128
14.4	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	129

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
129	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	15.4
130	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	16.4
130	توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي	17.4
131	توزيع أفراد العينة حسب متغير مصطلح الذكاء الاقتصادي	18.4
133	نتائج استجابات أفراد العينة المتعلقة بالتدقيق التشغيلي	19.4
135	نتائج استجابات أفراد العينة المتعلقة بالتدقيق المالي	20.4
136	نتائج استجابات أفراد العينة المتعلقة بتدقيق نظم المعلومات.	21.4
138	نتائج استجابات أفراد العينة المتعلقة بالتدقيق الداخلي	22.4
140	نتائج استجابات أفراد العينة المتعلقة باليقظة الاستراتيجية	23.4
142	نتائج استجابات أفراد العينة المتعلقة بالحماية المعلوماتية	24.4
145	نتائج استجابات أفراد العينة المتعلقة بالضغط والتأثير	25.4
147	نتائج استجابات أفراد العينة المتعلقة بنظام الذكاء الاقتصادي	26.4
149	نتائج اختبار معاملات الارتباط بيرسون (Pearson)	27.4
154	يوضح نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى	28.4
155	نتائج اختبار معاملات الانحدار	29.4
159	يوضح نتائج تحليل اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.	30.4

# قائمة الأشكال

## قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	تعريف التدقيق الداخلي	17
2.1	التدقيق الداخلي في قلب المنظمة	21
3.1	أنواع التدقيق الداخلي	25
4.2	مراحل تطور نشأة الذكاء الاقتصادي	42
5.2	مفهوم الذكاء الاقتصادي	45
6.2	أهمية الذكاء الاقتصادي في المؤسسات	47
7.2	أهداف الذكاء الاقتصادي	49
8.2	مراحل الذكاء الاقتصادي	53
9.2	عناصر الذكاء الاقتصادي	54
10.2	نموذج JAKOBIAK لليقظة الاستراتيجية	56
11.2	مكونات اليقظة الاستراتيجية	57
12.2	أدوات الذكاء الاقتصادي	66
13.3	المصادر المختلفة للمعلومات والبيانات	83
14.3	فعليات نظام المعلومات	85
15.3	مراحل الذكاء الاقتصادي	86
16.3	مراحل تحول البيانات إلى معلومة ذكية	87
17.3	الخصائص العامة للمعلومة الذكية	88

## قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
18.3	طريقة تحول المعلومة إلى قيمة مضافة	89
19.3	خدمة الذكاء الاقتصادي من خلال وحدة عملياته	90
20.3	وظيفة الذكاء الاقتصادي لدى مصالح المؤسسة	91
21.3	موقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسة	91
22.3	أهمية الذكاء الاقتصادي في المؤسسة	92
23.3	مخطط يوضح دور الذكاء الاقتصادي في سيرورة تحقيق أهداف منظمات الأعمال	94
24.3	وظيفة المراجعة في ظل نظم المعلومات	97
25.4	فروع مجمع سونلغاز	104
26.4	الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز معسكر	106
27.4	وظيفة أنظمة المعلومات	110
28.4	الشكل النموذجي لنظام التحكم	111
29.4	مبدأ نظام التحكم في الشبكات الكهربائية	111
30.4	يمثل تكلفة الطاقة غير الموزعة (غير المباعة) للحالتين 1-2	114
31.4	نموذج الارتباط لعناصر التدقيق الداخلي مع أبعاد الذكاء	153

# قائمة الملاحق

## قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
181	رسالة تحكيم استبانة الدراسة	01
182	قائمة محكمي استبانة الدراسة	02
183	استبيان	03
190	الاستبيان باللغة الفرنسية	04
196	مخرجات المحاور وفق SPSS	05
203	معاير التدقيق الداخلي الحديثة	06
205	ورقة المناقصة	07
206	طلب خدمة الإرجاع أشغال ورقة المناقصة	08
207	تقرير لمهمة التدقيق الداخلي	09

مقدمة

شهدت المؤسسات في السنوات الأخيرة تحولات هائلة في بيئتها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، انفتاح الأسواق، ظهور العولمة، تغير أذواق الزبون و تعدد رغباتها، مما جعل المؤسسة الاقتصادية أمام تحديات قوية تعيق مسارها نحو تنفيذ مخططاتها و أهدافها الاستراتيجية ومن هنا أصبحت المنظمات في موقف تحتم عليها العمل الجاد و المستمر من أجل الحفاظ على مكانتها، فالمؤسسة اليوم لا تكتفي بالبحث عن كيفية التكيف مع المحيط بل تحاول اقتحامه وإثبات قدراتها في جميع مجالات أنشطتها، ومع اشتداد حدة المنافسة وانفصال ملكية رأس المال عن الإدارة وما يسببه من تعذر التحكم الجيد لأصحاب رأس المال في إدارة مؤسساتهم، ألحت الضرورة إلى تطوير مختلف الأنشطة الرقابية المطبقة داخل المؤسسة بما في ذلك التدقيق الداخلي .

كما شهدت مهنة التدقيق الداخلي (Internal Auditing Profession) IAP منذ نهاية القرن الماضي تطورات هائلة ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، هذه التطورات تضمنت توسيع مجال المهام المناطة بمهنة التدقيق الداخلي خاصة بعد صدور المعيار الجديد للتدقيق الداخلي عام 2003 من قبل معهد المدققين الداخليين . The institute of internal auditors (IIA 2003)

حيث يعتبر التدقيق الداخلي أحد أهم الركائز التي تقوم عليها الأنظمة الرقابية داخل المؤسسة، التي تعمل على توظيف أشخاص يتمتعون بالتأهيل العلمي والخبرات العلمية والاستقلالية التامة في طرح آرائهم وإعداد التقارير المختلفة لحلها وإيصالها بشكل مباشر للأطراف المعنية بهدف التأكد من مدى دقة وفاعلية الأنظمة والإجراءات المطبقة داخل المؤسسة، و في ظل هذه المعطيات وجدت المؤسسة نفسها مجبرة على القيام بقفزة نوعية من اقتصاد الكم إلى اقتصاد النوع لاسيما الاقتصاد المعتمد على المعرفة، و الذي أصبح ضرورة حتمية لتطوير أداء و فاعلية المؤسسات، والذي تعتبر المعلومة فيه أكيدة، كاملة، و ذات مصداقية، و جودة عالية( المورد الاستراتيجي و بجدارة) فحتى يمكن لمنظمة الأعمال أن تبتدع، تنتج، وتسوق فهي بحاجة دائمة إلى معلومات.

بفضل سياسة الانفتاح التي تبنتها الجزائر منذ التسعينيات، أصبح أمراً ضرورياً للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، سواء كانت عامة أو خاصة، أن تبحث عن استراتيجيات تساعد على البقاء في سوق تنافسي شديد، والتأكيد على قدرتها على جذب الاستثمارات، وذلك من خلال اعتماد عمليات التدقيق الداخلي كأحد الأدوات التي تكفل جودة المعلومات المالية والإفصاح عنها بشكل موثوق.

هذه العمليات تساهم في ضمان النزاهة والشفافية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتساهم في الحد من الفساد وتعزيز الثقة بين الأطراف المعنية، بما في ذلك المستثمرين والموظفين كما يُعتبر التدقيق جزءاً أساسياً من ممارسة حوكمة الشركات وإدارة الشؤون المالية والمحاسبية بشكل فعال.

## مقدمة

كل هذه الحتميات أدت إلى بروز فكرة الذكاء الاقتصادي الذي تتخذه المؤسسات المعاصرة كأسلوب ومنهج عمل يجعل المؤسسة في حالة يقظة تامة ومستمرة بما يجري حولها، إذ يعد الذكاء الاقتصادي من أهم وأحدث الأنظمة التي تضمن للمنظمات الحفاظ على مكانتها في سوق المنافسة وكذلك حتى للحكومات والدول على اعتبار أن المعلومة والمعرفة من أهم الموارد التي تحاول المنظمة الوصول إليها واستخدامها بما يحقق الهدف والغاية، الأمر الذي يجعلها تحافظ على مكانتها في سوق منافسة ميزته الثابتة التغير.

نظام الذكاء الاقتصادي يُعدُّ واحدًا من وسائل الاقتصاد المفتوحة والمتطورة، وهو جزء مهم من الأساسات الاقتصادية الراسخة. يُعبر عن استجابة حديثة وفعالة للتحديات المفاجئة التي تنشأ على الساحة المحلية، الوطنية، والدولية. هذا النظام يُعدُّ أساس القوة الاقتصادية ومصدرًا جديدًا لتحقيق التفوق التنافسي، وهو أداة تعزز من الموقف التنافسي المستدام للمؤسسات والدول. والأهم من ذلك، إن الذكاء الاقتصادي يمثل نظام معلوماتي حيوي يوفر للمؤسسات المعلومات الملائمة حول بيئتها.

الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يشير إلى القدرة على فهم وتحليل البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية واستخدام هذا الفهم لاتخاذ قرارات استراتيجية مناسبة تهدف إلى تحسين الأداء المالي والتنافسي، هناك عدة عوامل ومفاهيم ترتبط بالذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

إنه سلاح استراتيجي تُدعم به استمرارية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في الأسواق المحلية والعالمية، وقد أظهر جدواه في العديد من البلدان. هذا النجاح يعود جزئيًا إلى قدرة المؤسسات الاقتصادية على استثمار المعلومات والمعرفة كسلاح في ساحة الحروب الاقتصادية. وقد ساهم الذكاء الاقتصادي بشكل كبير في بناء اقتصادات قوية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في العديد من الدول.

### • إشكالية الدراسة:

مما سبق تبرز أهمية دراسة تحديد العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام الذكاء الاقتصادي من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى يؤثر التدقيق الداخلي على أداء نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات التالية:

- ماهي أهم الأطر النظرية للتدقيق الداخلي؟
- ما هو نظام الذكاء الاقتصادي، عناصره، وظائفه...؟
- ماهي درجة الاهتمام بالتدقيق الداخلي؟ وما مستوى الاهتمام بنظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية؟

## مقدمة

- فيما تتمثل أسس العلاقة المبنية بين التدقيق الداخلي ونظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية؟
- فيما تكمن أهمية تطبيق التدقيق الداخلي في تعزيز عناصر نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية؟
- وبهدف معالجة الإشكالية الرئيسية للدراسة المطروحة أعلاه والإجابة عن الأسئلة الفرعية المنبثقة عنها يتم صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي بأبعاده ونظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية.
- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي بأبعاده ونظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية.

### دوافع اختيار الموضوع

لقد تعددت الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، ويمكن تقسيمها إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

### الدوافع الذاتية

- أهمية الموضوع بالنسبة لتخصصنا خاصة أنه يتناول موضوعين هامين هما التدقيق الداخلي والذكاء الاقتصادي؛
- محاولة التعمق أكثر في الموضوع، باعتبار أن هذا الموضوع يندرج ضمن اختصاصنا وتكويننا العلمي؛
- ندرة الدراسة التي تناولت موضوع العلاقة بين التدقيق الداخلي والذكاء الاقتصادي؛
- محاولة الربط أو إيجاد حلقة وصل ما بين عنصري التدقيق الداخلي والذكاء الاقتصادي؛

### الدوافع الموضوعية:

- تزايد الاهتمام بالأنشطة الرقابية والنظم التكنولوجية كوسيلة أساسية وقاعدة لبناء المعلومات المالية؛
- موضوع الذكاء الاقتصادي لا يزال يلفت الانتباه في سياق التطورات الاقتصادية المعقدة، الأمر الذي يستدعي مواصلة البحث وتطوير هذا الموضوع ومفاهيمه في ضوء التغيرات المتسارعة التي تشهدها الأحداث الاقتصادية.
- إثراء المكتبة العربية بمرجع علمي إضافي يعتمد عليه في الأدبيات البحثية للموضوع.
- **أهمية الدراسة:**

تكمن الأهمية الرئيسية لهذه الدراسة في تناولها لموضوع حديث، يساهم في إضفاء جوانب جديدة على النظام الداخلي للمؤسسة الاقتصادية.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة في التحقيق في كفاءة عمليات التدقيق الداخلي وتأثيرها على تطبيق واستخدام نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية.

## مقدمة

الوقوف على واقع الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات الاقتصادية وقياس مدى اهتمام هذه الأخيرة بمراقبة وجمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالأحداث الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المحيطة بها، كإجراء احترازي للتصدي لأي تهديد محتمل واستغلال أي فرصة قد تنشأ.

### أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في معرفة مدى تأثير التدقيق الداخلي على استخدام تقنيات الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية، وهو ما تم الوقوف عليه من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على المفاهيم المرتبطة بالتدقيق الداخلي وأهميته وأهدافه.
- بيان مفهوم الذكاء الاقتصادي ومكوناته وأهميته.
- بيان واقع التدقيق الداخلي في ظل استخدام الذكاء الاقتصادي.
- محاولة اقتراح بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية وزيادة قدرتها على مواجهة ظروف البيئة المعقدة وذلك باستخدام تقنيات وآليات الذكاء الاقتصادي.

### منهجية الدراسة

حسب طبيعة الموضوع ومتطلبات الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات

الفرعية تم الاعتماد على:

- المنهج الوصفي من خلال وصف وإبراز عناصر الذكاء الاقتصادي والتدقيق الداخلي؛
- المنهج التحليلي من خلال تحليل دور وأهمية كل متغير، وتحليل النتائج الناجمة عن إسقاط متغير التدقيق الداخلي على نظام الذكاء الاقتصادي والتأثير المنجر عن ذلك بناء على المعطيات الميدانية.

### مصادر البيانات والأدوات الإحصائية

من أجل دراسة الإشكالية المطروحة، تم الاستعانة بمجموعة من المصادر والأدوات، ومن بينها:

- الاستعانة بالدراسات السابقة التي تناولت الموضوع محل الدراسة.
- المراجع الأكاديمية، البحوث والمقالات السابقة في المجال ذات الصلة.
- المصادر الثانوية مثل الكتب والمجلات العلمية والتقارير الموثوقة.
- استخدام أدوات استقصائية مثل الاستبيان والمقابلات الشخصية لجمع البيانات من الأفراد ذوي الخبرة والاعتماد عليها كأداة لقياس متغيرات البحث باستخدام برنامج (SPSS25) وفق مقياس لكارتر الخماسي ومن ثم تحليل النتائج المتوصل إليها.

## مقدمة

هذه المصادر والأدوات تم توظيفها لجمع البيانات وتحليلها وفهم الظاهرة المدروسة بشكل أفضل وتحقيق أهداف الدراسة الاستكشافية.

### حدود الدراسة

من أجل دراسة موضوعنا بجدية وفعالية أكبر، تم تقسيم الدراسة وفقاً للمتطلبات الزمنية والمكانية والبشرية المتاحة كالتالي:

**الحدود المكانية:** تم ربط إعداد هذه الدراسة من الناحية المكانية بدراسة أثر التدقيق الداخلي على استخدام نظام الذكاء الاقتصادي في بعض مؤسسات الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز في الغرب الجزائري للولايات التالية: معسكر، سيدي بلعباس، غليزان، وهران، سعيدة، وتركيز الدراسة على ولاية معسكر بكل فروعها.

**الحدود الزمنية:** تمت الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من شهر ديسمبر 2022 إلى شهر أوت 2023.

**الحدود البشرية:** تمثلت العينة في هذه الدراسة من محاسبين ورؤساء مجالس الإدارة، ورؤساء المصالح والأقسام، بالإضافة إلى الأشخاص المكلفين بعملية التدقيق في هذه المؤسسات والمختصين في مجال المعلوماتية.

**الدراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع التدقيق الداخلي والذكاء الاقتصادي في الشركات والمؤسسات الاقتصادية ونذكر منها:

### أ- الدراسات العربية:

1. دراسة (عبد القادر نويبات، سارة حدادي، 2022)، بعنوان " التدقيق الداخلي لنظام المعلومات المحاسبي دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر (المديرية المركزية) "مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 01، العدد 01، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم صورة موثوق فيها عن الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة وإعلام الأطراف ذات العلاقة. وللتأكد من صحة ودقة هذه المعلومات وعن مدى تعبيرها عن الواقع المالي للمؤسسة يتطلب القيام برقابة دائمة على العمليات المالية للأنظمة الوظيفية، وذلك باستخدام أدوات رقابة فعالة وأهمها التدقيق الداخلي. وقد توصلت الدراسة إلى أن تكنولوجيا المعلومات في مجال المحاسبة تساعد على اكتشاف فرص التلاعب بالقوائم المالية، وتضمن معايير المحاسبة الدولية جودة وشفافية المعلومات المالية وقابليتها للمقارنة.

2. دراسة (زهرة عباس، نجوى بن عويدة، 2022)، بعنوان " التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات الداخلية لتجسيد مبادئ حوكمة الشركات "مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد واستراتيجية الأعمال، المجلد 03، العدد 01، 2022.

## مقدمة

توصلت هذه الدراسة إلى اعتبار التدقيق الداخلي آلية فعالة تمكن الشركات من الممارسات الجيدة الفعالة والسليمة للحوكمة، ويعتبر مبدأ الاستقلالية والمهنية شرط أساسي لخدمات التدقيق الداخلي.

3. دراسة (فريدة أمزال، عبد الكريم شناي، 2022)، بعنوان " التدقيق الداخلي كأداة لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية "مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12، العدد 01، 2022.

تبين من خلال هذه الدراسة أن المؤسسات الاقتصادية تواجه مشكلة نقص الوعي بضرورة وجود مصلحة التدقيق ضمن هيكلها التنظيمي مما يتسبب في زيادة تعرضها للمخاطر وسوء التسيير كما تستخدم مخرجات عملية التدقيق في تحسين كفاءة العمليات التشغيلية بالمؤسسة.

4. دراسة (قمان عمر، بن العربي عباس، 2022)، بعنوان " دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022.

توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك درجة عالية من الاهتمام بجودة التدقيق الداخلي في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وهذا يؤكد أهمية البنك وانعكاسه في تحسين الأداء المالي لها.

5. دراسة (محسن بن الحبيب وفاتح نجاع، 2022)، بعنوان "مساهمة الذكاء الاقتصادي في الرفع من الجودة التأمينية «- حالة الشركة الوطنية للتأمينات ورقلة، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 02، 2022،

وقد توصلت الدراسة إلى أن الذكاء الاقتصادي أداة فعالة في تحقيق أي مؤسسة لجودة المنتج المقدم، حيث يلعب الذكاء الاقتصادي دورا بارزا لدى مؤسسة التأمين في توفير المعلومة اللازمة عن بيئتها، مما يسهم في الاستجابة لرغبات وتوقعات الزبائن.

6. دراسة (لزرقي محمد، دراجي عيسى، 2019)، بعنوان " أثر تكنولوجيا المعلومات على التدقيق الداخلي للحد من تأثير السلبي للإبداع المحاسبي "مجلة المحاسبة والتدقيق والمالية، المجلد 01، العدد 01، 2019.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التطبيق الفعال لآليات التدقيق الداخلي، يجعله قادرا على حل مشكلة هيمنة طرف أو أكثر داخل المؤسسة على القرارات الإدارية والمالية، والحد من تأثيرهم على التقارير المالية من خلال التلاعب بالحسابات، عن طريق استخدامهم لأساليب الإبداع المحاسبي، وبالتالي سيكون للتدقيق الداخلي دور كبير في تبديد قلق المستثمرين وأصحاب المصلحة، تُجاه مصداقية وموثوقية القوائم المالية، والحد من ظاهرة الإبداع المحاسبي كآلية من آليات ممارسة الفساد.

## مقدمة

7. دراسة بوريش أحمد، الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسييري يساهم في دعم الإدارة الاستراتيجية في مواجهة التهديدات واستغلال الفرص (دراسة حالة مؤسسة موبيليس لولاية تلمسان)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص: الإدارة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي، 2018

قد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين متغير الإدارة الاستراتيجية ومتغير مواجهة التحديات واستغلال الفرص، واتضح أنها علاقة غير حقيقية بعد تدخل متغير الذكاء الاقتصادي حيث أصبحت العلاقة بين المتغيرين علاقة متوسطة تقدر ب 41,4 %، بمستوى ذو دلالة إحصائية  $Sig = 0.048$  أي أقل من 5%. وعليه تؤكد نتائج الدراسة الميدانية على أن وجود التكامل بين الذكاء الاقتصادي والإدارة الاستراتيجية ضروري من أجل مواجهة التهديدات واستغلال الفرص. وهو ما نجحت فيه مؤسسة موبيليس حيث تمكنت من بسط سيطرتها السوقية من خلال نجاحها في مواجهة التنافسية الشديدة التي يشهدها هذا القطاع.

8. دراسة (حميدوش أحمد، 2014)، بعنوان " الذكاء الاقتصادي فهمه وإنشأؤه وتأصيله واستعماله «- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2014.

بينت هذه الدراسة وجود نظرة جديدة في تطور العلاقات الاقتصادية ليطم التنقل من الذكاء الاقتصادي (المبني على توفير المعلومة النافعة التي تخدم مصلحة المنظمة) إلى نظام الذكاء الاقتصادي (المبني على كن أو لا تكون) وبالتالي تسليط الضوء على بعض المفاهيم الخاصة بالحرب الاقتصادية والدفاع الاقتصادي.

9. دراسة (إيهاب ديب مصطفى رضوان)، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، 2012.

لقد بينت هذه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير السمات والمتمثلة في الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية، وبينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر بنسبة 12%.

## مقدمة

### الدراسات الأجنبية:

10. **Etude de Marwan Ibrahim Alfadhli, The Impact of Internal Audit and its Quality on Sales in Economic Institutions: A Case Study (Al-Ahlia Cement Company – Libya).**

من خلال هذه الدراسة تبين أن التطبيق الفعال لآليات التدقيق الداخلي، يساهم في اتخاذ القرار من قبل المستفيدين من خلال المعلومات المقدمة من قبل إدارة التدقيق الداخلي، وكذلك استخدام التدقيق الداخلي مرجعاً أساسياً للمعلومات المتعلقة بكيفية تنفيذ القرارات وكذلك الدقة في عملية التنفيذ، كما يساعد التدقيق الداخلي الإدارة في جعلها استراتيجية ويساهم في اتخاذ قرارات الجودة والفاعلية لتحقيق الأهداف، من خلال توفير المناخ المناسب. التدقيق يساعد أيضا إدارة المؤسسة على تنفيذ سياساتها بغرض تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

11. **Etude de By Steve Biskie, ACL Service Risk Intelligence and the Emerging Role of Internal Audits.** Publisher in first on Business Finance

توصلت هذه الدراسة إلى أنه مع تطبيق التكنولوجيا المستدامة عبر أنظمة مالية وتشغيلية وتجارية واسعة. من خلال المراقبة الآلية الفعالة للبيانات، يمكن سد ثغرات التحكم وإصلاح المعاملات في الوقت الفعلي، ومن خلال الجمع بين تحليلات التدقيق ومسؤولية الإدارة عن مراقبة المخاطر والضوابط، يمكن للمؤسسات ذات التفكير المستقبلي التحرك نحو نهج أكثر تكاملاً للتدقيق وإدارة المخاطر - وهذا هو الإنفاق الذكي، في أي مناخ اقتصادي.

12. **Etude de Bogdan GHILIC-MICU, Marinela MIRCEA, The Audit of Business Intelligence Solutions,** Marian STOICA Department of Economy Informatics Academy of Economic Studies Bucharest, Romania Informatica Economică vol. 14, no. 1/2010

توصلت هذه الدراسة إلى أن عملية تدقيق الذكاء الاقتصادي لها أهميتها وفائدتها فيما يتعلق بضمان جودة الأنشطة والعمليات الاقتصادية داخل المنظمات. من خلال عمليات التدقيق يمكن اكتشاف نقاط الضعف بسهولة نسبياً مع تحديد معوقات عمليات الذكاء الاقتصادي، ومراجعة نظم المعلومات.

وقد توصلت الدراسة أيضا إلى أن الذكاء الاقتصادي أداة فعالة للوصول أي مؤسسة إلى جودة المنتج المقدم، كما يلعب الذكاء الاقتصادي دورا بارزا لدى المؤسسات في توفير المعلومة اللازمة في بيئتها، مما يساهم في الاستجابة لرغبات وتوقعات الزبائن.

13. **Etude de Frédérique Peguiron (Application de l'Intelligence Economique dans un Système d'Information Stratégique universitaire : les apports de la modélisation des acteurs),2006.** THÈSE, présentée et soutenue publiquement le 16 novembre 2006 pour l'obtention du Doctorat de l'Université Nancy 2 Spécialité Sciences de l'Information et de la Communication.

ساهمت هذه الدراسة في إثبات إمكانية الاستفادة من البيانات الأساسية لنظام المعلومات، سواء كانت بيانات محاسبية أو مالية أو وثائقية أو تعليمية، لتحويلها إلى بيانات "ذكية" تعزز التحليل وظهور الاتجاهات من قِبل الخبراء في مجالاتهم. كما أن الذكاء الاقتصادي تجاوز نطاق "مراكز المعلومات" المنتشرة في مختلف الخدمات إلى نظام اقتصادي موجه نحو عملية صنع القرار.

## مقدمة

### مناقشة الدراسات السابقة:

بناءً على الدراسات السابقة، نجد أنه تم تسجيل القليل من الأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية مع اقترابها منه من حيث الأهداف. ولاحظنا أن معظم هذه الدراسات كانت متشابهة وليست متطابقة، وقد تنوعت مجالات الدراسة بمختلف المؤسسات الاقتصادية. وربما يكون أهم ما يميز دراستنا هو ما يلي:

**من حيث الأهمية:** تركز دراستنا على استطلاع واقع ممارسات التدقيق الداخلي في مجموعة من مؤسسات توزيع الكهرباء والغاز، وتقييم مدى عملها والتزامها بمبادئ التدقيق الداخلي، وواقع نظام الذكاء الاقتصادي والخدمات التي يقدمها هذا النظام في هذه المؤسسات، وما يميز دراستنا أيضاً هو أننا درسنا جانباً هاماً ومختلفاً يمكن أن يحدد العلاقة الفعلية والحقيقية إن وجدت، من خلال دراستنا الميدانية بين التدقيق الداخلي ونظام الذكاء الاقتصادي.

**المستجدات والقيمة المضافة للدراسة:** يهدف هذا البحث إلى إضافة القيمة العلمية للمؤسسة الاقتصادية خاصة في مجال تدقيق نظم المعلومات من خلال تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد وتساهم في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، وضمان تحقيق الجودة وبالتالي تحقيق الأهداف المتوقعة.

### صعوبات الدراسة:

تكمن أهم الصعوبات التي واجهتها خلال إنجاز هذه الدراسة فيما يلي:

من ناحية الوقت: إن مثل هذه الدراسات تتطلب وقتاً طويلاً لاستكمال كل الجوانب المهمة في إعداد هذه الرسالة، وقد كان من الصعب توفير الوقت الكافي لإجراء البحث وتحليل البيانات وكتابة التقارير النهائية، خاصة مع وجود مهام والتزامات أخرى.

من ناحية جمع البيانات: تعتبر دراسة الذكاء الاقتصادي دراسة حديثة نسبياً، مما سبب صعوبة بعض المشاركين في فهم الموضوع وتقديم آراء دقيقة في الاستبيان.

### هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول وذلك على النحو التالي:

تم التطرق في الفصل الأول إلى عرض الإطار النظري للتدقيق الداخلي من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث أجزاء تضمن الجزء الأول: ماهية التدقيق الداخلي أما الجزء الثاني فتم التركيز فيه على عناصر ومبادئ التدقيق الداخلي أما الثالث فتطرقنا فيه إلى مسار عملية التدقيق الداخلي.

## مقدمة

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة مختلف جوانب الذكاء الاقتصادي، الجزء الأول لدراسة ماهية الذكاء الاقتصادي وكل ما يتعلق به، أما الجزء الثاني تناولنا عناصر الذكاء الاقتصادي، وفي الأخير قمنا بتقديم عرض أهم الوظائف التي يتميز بها الذكاء الاقتصادي.

فيما يخص الفصل الثالث فقد حاولنا ربط أو إظهار العلاقة بين المتغيرين في الدراسة من خلال تقسيمه إلى ثلاث أجزاء أيضا تضمن الأول تفصيل حول موقع التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية، ثم واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية، وصولا إلى تقييم التدقيق الداخلي حول كفاءة نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية.

أما الفصل الأخير خصصناه للدراسة الميدانية لأثر التدقيق الداخلي على أداء نظام الذكاء الاقتصادي في مؤسسات توزيع الكهرباء والغاز للشمال الغربي من الوطن سعيدة، بلعباس، وهران، غليزان، وركزنا على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز لولاية معسكر، حيث أن الجزء الأول تضمن واقع كل من التدقيق الداخلي والذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات محل الدراسة، أما الجزء الثاني فتم التطرق فيه إلى منهج الدراسة الميدانية، وفي الأخير تحليل ومعالجة نتائج الاستبيان.

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة الدراسة واختبار الفرضيات بالإضافة إلى بعض النتائج المتوصل إليها في بحثنا مع تقديم بعض الاقتراحات والآفاق الخاصة بالبحث.

الفصل الأول

الإطار النظري

للتدقيق

الداخلي

## الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي

## تمهيد:

يعتبر التدقيق الداخلي من العلوم المتطورة لارتباطه الوثيق بتطور المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية، وقد مر التدقيق الداخلي بكثير من المراحل ، حيث ساهمت كثير من العوامل في ظهور الحاجة إلى وجود التدقيق الداخلي داخل المؤسسات، حيث يلعب التدقيق الداخلي دوراً هاماً داخل المنظمة ويرتكز هذا الدور على مدى قيام المنظمة بوظائفها في إطار الرقابة المطلوبة طبقاً للوائح والقوانين المعمول بها في المؤسسة، بالإضافة إلى تقييمه لدرجة الالتزام بتحقيق أهداف المنظمة، وعليه سنتناول في هذا الفصل دراسة الإطار النظري والعام للتدقيق الداخلي وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث أجزاء:

✓ أولاً: ماهية التدقيق الداخلي

✓ ثانياً: عناصر، أنواع، ومبادئ التدقيق الداخلي

✓ ثالثاً: مسار ومعايير عملية التدقيق الداخلي

## أولاً: ماهية التدقيق الداخلي

## 1: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي

أدت الحاجة إلى وجود عمليات رقابة فعالة إلى إنشاء مفهوم التدقيق الداخلي، إذ يعتبر التدقيق الداخلي حديث العهد مقارنة بالتدقيق الخارجي، ولم يتم الاعتراف بالتدقيق الداخلي إلا بعد 1930 م، أي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>1</sup>.

أثناء تتبع تطور التدقيق عبر التاريخ، يدرك المراقب أن ظهور هذا العمل جاء نتيجة الحاجة الملحة للرقابة على تداول الأموال والسلع بين أصحاب المال والحكومات والجماعات. يعود أصل التدقيق إلى المجتمعات المصرية القديمة التي عينت فاحصاً مستقلاً للحسابات لأغراض الضرائب، واستمر هذا العمل عبر التاريخ، حيث اعتمدت الحضارات اليونانية والرومانية على التدقيق أيضاً. ومن ثم، اعتمدت الطبقة النبيلة الإنجليزية التدقيق وعيّنت مدققين للحسابات<sup>2</sup>.

تطورت مهنة التدقيق في العصر الحديث في العديد من الدول نتيجة لتقدم علم المحاسبة. ولكن، لم يكن للتدقيق نفس الأهمية حتى أصبحت الملكية منفصلة عن الإدارة؛ حيث أصبح التدقيق ذو أهمية بالغة كعلم ومهنة. وبالتالي، اتجهت الدول نحو تبني التدقيق من خلال تدريس علم المحاسبة والتدقيق. تأسست في إيطاليا كلية "روكسوناتي" عام 1581 حيث يُشترط فيها أن يكون المرء مزاولاً لمهنة التدقيق<sup>3</sup>.

في عام 1854، تميزت بريطانيا بإنشاء أول جمعية للمحاسبين القانونيين، وصدر قانون الشركات في بريطانيا عام 1862، الذي كان يحمي أموال الملاك ودفن بالتدقيق للتطور. انتشر التدقيق في فرنسا عام 1881 وفي الولايات المتحدة الأمريكية عام 1882، واليوم لا يوجد بلد خالٍ من التدقيق بسبب الحاجة الماسة إليه في ظل الأزمات المالية والفضائح وتعدد الشركات واختلاف السياسات المالية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عوماري عائشة. دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة الخدمات البنكية من وجهة نظر موظفي البنك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تسير محاسبي وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية أدرار، 2018، ص 48

<sup>2</sup> أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، جزء الأول، طبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، 2009، ص 30.

<sup>3</sup> خلف عبد الله الواردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، طبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2014، ص 25.

<sup>4</sup> التميمي الهادي، مدخل إلى التدقيق، طبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 17.

لقد مرت مهنة التدقيق الداخلي بعدت مراحل يمكن ذكرها فيما يلي: <sup>1</sup>

### مرحلة الأولى: ما قبل سنة 1947

كان يقصد بالتدقيق الداخلي في هذه الفترة المراجعة التي يقوم بها بعض موظفي المنشأة لكشف الأخطاء، وكان هدف المراجع هو البحث عن الأخطاء، وكان هدفا وقائيا ولم يكن هدفا بناء، وفي هذه المرحلة كان الفرق بين المراجعة الداخلية والخارجية هي الجهة التي تقوم بالمراجعة.

### المرحلة الثانية: ما بين 1947 حتى 1957

في سنة 1941 تم إنشاء معهد المراجعين الداخليين، وفي سنة 1947 أصدر المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين أول توصياته عن مسؤوليات المراجع الداخلي، كما عرفت المراجعة الداخلية في هذه التوصية بأنها: " النشاط المحايد الذي يتم داخل المؤسسة بهدف مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها من العمليات، كأساس لتقديم الخدمات الوقائية للإدارة وبالتالي فإنها رقابة إدارية تمارس وظيفتها عن طريق قياس وتقييم فعالية أساليب الرقابة"

### المرحلة الثالثة: ما بين 1957 حتى 1971

أصدر معهد المراجعين الداخليين تعريف آخر للمراجعة الداخلية بدلا من التعريف السابق حيث تم توسيع مجال وأهداف المراجع الداخلي حيث أصبح المراجع الداخلي ملزم باقتراح الحلول والتوجيهات للموظفين وقد جاء التعريف كما يلي " المراجعة الداخلية هي ذلك النشاط التقييمي المحايد داخل المؤسسة لمراجعة العمليات المحاسبية والمالية وذلك بقصد خدمة الإدارة وتقديم خدمات رقابية بناءة فهي جزء من نظام الرقابة الإدارية يعمل عن طريق قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الأخرى "

### المرحلة الرابعة: ما بين 1971 حتى 1981

في سنة 1971 تم وضع تعريف آخر للمراجعة الداخلية حيث عرفها بأنها " نشاط تقييمي مستقل داخل المؤسسة لمراجعة عملياتها بقصد تقديم خدمة الإدارة" في هذه المرحلة توسع مجال المراجعة الداخلية حيث شمل تقييم جميع العمليات المحاسبية وغير المحاسبية.

### المرحلة الخامسة: ما بين 1981 حتى 1999

في سنة 1981 تم إصدار تعريف جديد للمراجعة الداخلية هي " نشاط تقييمي مستقل داخل المؤسسة لفحص وتقييم أنشطتها، وهو نظام رقابي يعمل عن طريق فحص وتقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الأخرى "

<sup>1</sup> نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 24-25

في هذه المرحلة توسعت خدمة المراجعة من خدمة الإدارة إلى المؤسسة ككل، وفي سنة 1991 أصدر المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين تعريف آخر للمراجعة الداخلية تمثل في " المراجعة الداخلية هي الوظيفة التقييمية المحايدة لفحص وتقييم أنشطتها لخدمة المؤسسة "

أما في سنة 1998 تم صياغة تعريف جديد للمراجعة الداخلية من قبل المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين على أنه " نشاط استشاري وموضوعي مستقل داخل المؤسسة مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز أهداف المؤسسة "

### المرحلة السادسة: ما بعد 1999

في عام 1999 أصدر المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين التعريف الشامل والمفهوم الجديد المتطور للمراجعة الداخلية الذي يناسب التطورات الحاصلة: حيث عرفه على أنه " نشاط تأكيدي واستشاري وموضوعي ومستقل مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة والمساعدة في إنجاز أهدافها بطريقة منهجية منتظمة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة " <sup>1</sup>

### 2: مفهوم التدقيق الداخلي Definition of Internal Auditing

في عام 1941 تم نشر كتاب عن التدقيق الداخلي بعنوان التدقيق الداخلي الحديث كما تم تأسيس معهد المدققين الداخليين، بالولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر هذين الحدثين بمثابة علامة على نشأة التدقيق الداخلي كمهنة، وقد تزايد عدد أعضاء معهد المدققين الداخليين من 24 عضو في عام 1941 إلى ما يزيد عن 40000 عضو في مختلف دول العالم.

وفي تعريف آخر نجد أن: " التدقيق الداخلي هو وسيلة تقييم لعملية تدفق البيانات والمعلومات والحكم على نوعيتها وكما لها ويتم التحقق من ذلك عن طريق التحقق من توافر التجانس الذاتي والمتبادل للبيانات <sup>2</sup>."

■ تعددت التعريفات للتدقيق الداخلي وتغيرت على مر الزمن، ولكن توجد تعريفات مستقرة أصدرها معهد المدققين الداخليين عام 1999. في البداية، قدم المعهد تعريفاً للتدقيق الداخلي في عام 1947 حيث عرفه بأنه: " النشاط التقييمي المحايد الذي يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية والمالية كأساس لتقديم الخدمات الوقائية للإدارة" <sup>3</sup>

<sup>1</sup> أوسعيد نيسة، دور المراجعة الداخلية في كشف اختلالات نظام الرقابة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، شعبة علوم مالية ومحاسبية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2020، ص5.

<sup>2</sup> أحمد حلمي جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 28.

<sup>3</sup> عبد اللاه، محمد الزملي "إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد الثامن، العدد الثاني، 1994، ص252.

تم صياغة دليل جديد لتعريف التدقيق الداخلي عام 1999 من قبل معهد المدققين الداخليين على أنه نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازمة إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى.

▪ وفي عام 2001 تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي وتم تعريف التدقيق الداخلي على أنه نشاط تأكدي مستقل وموضوعي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمنشأة ولتحسين عملياتها هو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتوجيه (التحكم).<sup>1</sup>

▪ إن التدقيق الداخلي مفهوم ليس بالجديد فقد عرف منذ فترة زمنية طويلة ومر بمراحل تطوير، فبعد أن كان رقابة مالية مستمرة هدفها اكتشاف الأخطاء والغش أصبح يقوم على شمولية التدقيق النوعي والاستشاري لتحسين الأداء.

فالمفهوم الشامل للتدقيق الداخلي يتضمن في محتواه الواسع بأنه:

- نشاط داخلي مستقل داخل المنشأة تنشئه الإدارة للقيام بخدماتها.

- أداة رقابية تعرض تقييم السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة.

- وظيفة استشارية لاقتراح تحسينات اللازمة إدخالها.

▪ ويعرف أنه "مجموعة من الأنظمة أو وظيفة داخلية تنشئه الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية. وفي التأكد من كفاءة الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المنشأة، وفي التحقق من اتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المنشأة إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى".<sup>2</sup>

▪ التدقيق الداخلي هو «فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالشركة فحصاً انتقادياً منظماً، قصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك الشركة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصورها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة في تلك الفترة»<sup>3</sup>

<sup>1</sup> خلف عبد الله الواردات، "التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية"، 2006، ص 32

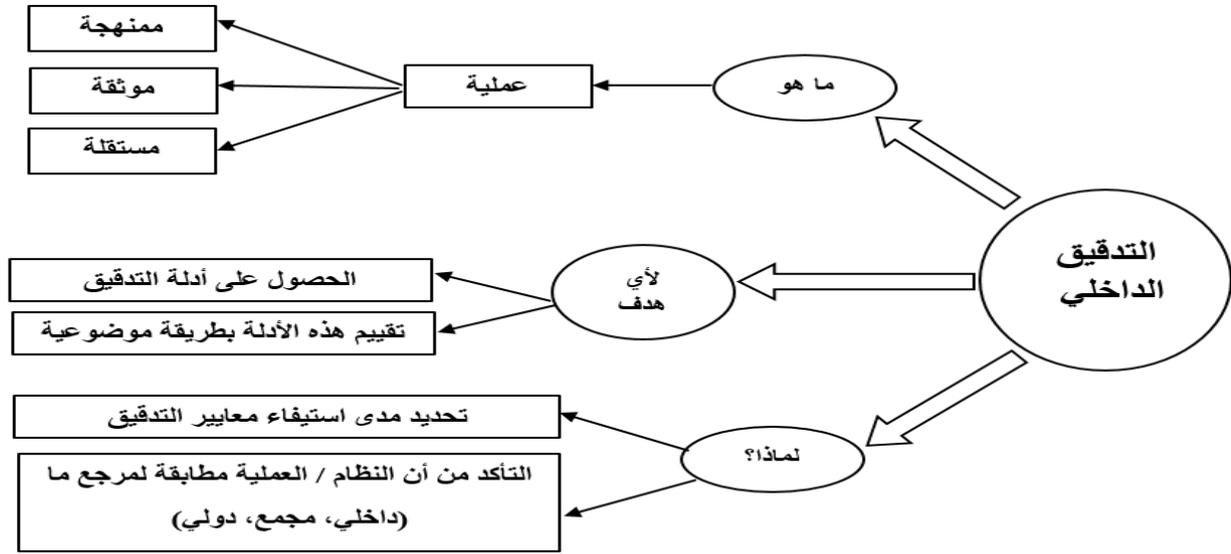
<sup>2</sup> خلف عبد الله الواردات، مرجع سابق، ص 34.

<sup>3</sup> خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، دار وائل، طبعة 1، 2000، ص 17

■ يعتبر التدقيق نوعاً من الإجراءات الرقابية يتم من خلالها فحص وتقييم كفاءة وكفاية الإجراءات الرقابية الأخرى، لهذا اعتبر البعض التدقيق الداخلي بؤرة التركيز في هيكل الرقابة الذي ينهض بمسؤولية التحقق من قدرة بقية أدوات الرقابة على الحماية المادية للأصول والتأكد من سلامة البيانات وكذا الالتزام بالسياسات الإدارية ورفع الكفاءة التشغيلية.<sup>1</sup>

■ التدقيق الداخلي: هو ضمان مستقل وموضوعي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة. يساعد المنظمة على إنجازها الأهداف من خلال جلب نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة، وعمليات الحوكمة ". (معهد المدققين الداخليين، 2004)<sup>2</sup>

### الشكل رقم (1.1) تعريف التدقيق الداخلي



المصدر (Hurbin، 2020)<sup>3</sup>

### 3: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي:

#### 1.3 أهمية التدقيق الداخلي

**1.1.3:** تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها الشركات الحديثة حيث أشار بعض الباحثين إلى أن سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي، ومما لا شك فيه

<sup>1</sup> تشمل نجاه، تقييم أثر التدقيق الداخلي على فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية، مجلة المالية وأسواق، المجلد 03، العدد 01، 2016 ص 166.

<sup>2</sup> Institute of Internal Auditors IIA, 2004, " Code of Ethics and Standards for The Professional Practice of Internal Auditing", available at: <http://www.theiia.org/>

<sup>3</sup> Hélène Hurbin(2020), **Audit interne et Qualité : définition d'un outil au cœur de l'amélioration continue**, <https://www.pyx4.com/blog/audit-interne-definition> (consulté le 08/01/2021 à 18h00).

أن أهمية التدقيق الداخلي تكمن في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيمة التدقيق الداخلي بدوره الاستشاري وكذا التأميني يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة يتم من خلال تحسين وزيادة فرص إنجاز أهداف المنظمة وتحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة.<sup>1</sup>

تتبع عملية التدقيق الداخلي من خلال الخدمات التي يقدمها كونه وظيفة داخلية من الوظائف الرئيسية للمؤسسة والتابعة للإدارة العليا فيها من خلال تقديم الخدمات التالية<sup>2</sup>

أ- خدمات وقائية: وتتمثل في مجموعة من الإجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي من أجل حماية أصول وممتلكات المؤسسة من السرقة والاختلاس والهذر، بالإضافة إلى حماية مختلف السياسات المطبقة في المؤسسة من أي تحريفات أو تغيير دون وجود مبررات.

ب- خدمات تقييمية: وهي عبارة عن مجموعة من الأساليب والإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي خلال تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة.

ت- خدمات إنشائية: تتمثل الخدمات الإنشائية في مساعدة المدقق الداخلي إدارة المؤسسة بتوفير المعلومات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة المختلفة الموضوعة داخل المؤسسة.

ث- خدمات علاجية: وهي عبارة عن مجموعة من الأساليب التي يستعملها المدقق الداخلي من أجل تصحيح أي أخطاء تم اكتشافها أثناء تنفيذ مهامه، أو التوصيات التي يقدمها في تقريره التي تتعلق بمعالجة أي أخطاء أو قصور في الأنظمة المختلفة للمؤسسة.

### 2.1.3: العوامل التي ساعدت على تطور وزيادة أهمية المراجعة الداخلية

هناك عدة عوامل ساعدت على تطور وزيادة أهمية المراجعة الداخلية نذكر منها:<sup>3</sup>

- زيادة حجم المؤسسات وتعقيد عملياتها: نتيجة ظهور شركات المساهمة، تسببت في توسع حجم الشركات وانفصال الإدارة عن الملكية، مما أدى إلى صعوبة إدارة المؤسسات في متابعة جميع الأمور المتعلقة بها. وبالتالي، أصبح من الضروري استخدام نظم رقابية داخلية لتقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية داخل المؤسسة.

<sup>1</sup>المجمع العربي للمحاسبين أ، مفاهيم التدقيق المتقدمة، 2001، ص226

<sup>2</sup>محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل: الإطار النظري -المعايير والقواعد- مشاكل التطبيق العلمي: المكتب الجامعي الحديث: مصر،

2007 ص128-129

<sup>3</sup>نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، مرجع سابق ذكره ص 17.

- توسع نطاق العمليات والتناثر الجغرافي: مع توسع حجم المؤسسات، تم إنشاء فروع متعددة في مناطق متباعدة. هذا التطور أدى إلى إرسال المراجع الداخلي لمراجعة أعمال هذه الفروع ومتابعة الامتثال للسياسات الإدارية واقتراح التعديلات المناسبة. نجاح المراجعة الداخلية في أداء هذه المهام أثر بشكل كبير على نشوء مفهوم المراجعة الداخلية الحديثة وزيادة أهميتها. كما أصبح استخدام التحقيق الداخلي على النطاق الدولي ظاهرة حديثة نسبياً، حيث زادت احتياجات الإدارة لمراقبة هذه العمليات بطريقة فعالة. ونتيجة لذلك، ظهرت تغيرات جوهرية في وظيفة المراجعة الداخلية، بما في ذلك زيادة نطاق عمل المراجع الداخلي.
- لامركزية الإدارة: مع كبر حجم المؤسسات وتوزيعها الجغرافي المتباعد، قامت الإدارة العليا المركزية بتفويض بعض الصلاحيات لمديري الفروع. وقامت المراجعة الداخلية بتقييم أداء هؤلاء المديرين للتحقق من امتثالهم للسياسات المحددة.
- توسع احتياجات الإدارة: الإدارة هي العميل الرئيسي للمراجعة الداخلية وتحدد الخدمات التي تحتاجها. يُرى أن هناك طلباً جديداً يعكس تغيراً كبيراً في روح المراجعة الداخلية وممارستها، ويشمل تحليل المخاطر الحرجة للأعمال.
- التحول إلى المراجعة الاختبارية: مع كبر حجم المؤسسات وتعقيد عملياتها، لم يعد المراجع الخارجي يقوم بمراجعة شاملة لكل العمليات، بل يتحول إلى المراجعة الاختبارية التي تتطلب وجود نظام رقابة داخلية فعال، حيث تعد المراجعة الداخلية أحد ركائزه.
- تطور مفهوم الرقابة الداخلية: تطور مفهوم الرقابة الداخلية وظهور مفهوم المخاطر أثرت بشكل مباشر على وظيفة المراجعة الداخلية التقليدية. يهتم النهج الحديث للمراجعة الداخلية بقدرة المؤسسة على التكيف مع التحولات وتحقيق الأهداف والسياسات المحددة.
- إصدار مواصفات الجودة القياسية ISO: حصول المؤسسات على شهادة الجودة العالمية أصبح شرطاً أساسياً للوصول إلى الأسواق الخارجية. لذا، تم إضافة أهمية إضافية للمراجعة الداخلية كوسيلة لضمان الامتثال للمعايير وتحقيق الجودة المطلوبة.<sup>1</sup>

### 3.1.3: أهمية التدقيق الداخلي بالنسبة لأطراف الأخرى:

يعتبر التدقيق وسيلة لا غاية، حيث يهدف إلى خدمة عدة أطراف خارجية وداخلية التي تستخدم القوائم المالية المدققة في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها، فالتدقيق يعتبر أداة رقابية فعالة في التحقق من صحة البيانات المحاسبية

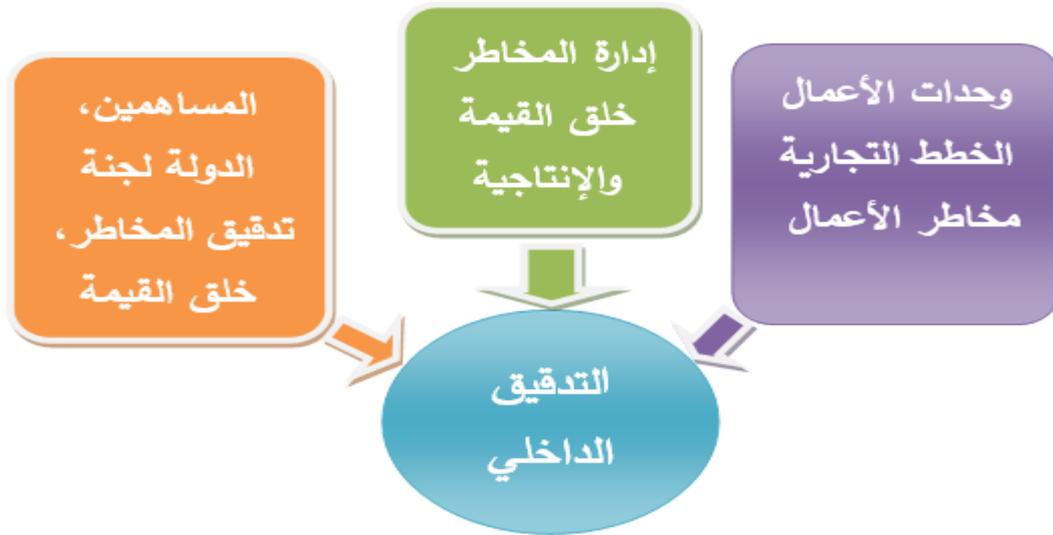
<sup>1</sup> أوسعيد نيسة، دور المراجعة الداخلية في كشف اختلالات نظام الرقابة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، مرجع سابق ذكره، ص 8.

المختلفة وإبداء الرأي عما إذا كانت القوائم المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة عن نتائج عمليات الشركة وعن مركزها المالي، مما يزيد من ثقة مستخدمي هذه القوائم المالية والاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم. وفيما يلي أهم الجهات التي تهتم بالتدقيق وتقريره<sup>1</sup>

- أصحاب الشركة: إن تقرير المدقق يعتبر أداة فعالة تمكن الملاك سواء كانوا مجموعة شركاء أو مساهمين أو كان فردا من الاطمئنان على سلامة استثمار أموالهم في الشركة، وعلى قدرة المسؤولين على التسيير الناجح.
- إدارة الشركة: بالرغم من أن إدارة الشركة تخضع لتدقيق أعمالها، إلا أنها من أولى الأطراف التي تستفيد من البيانات المحاسبية المدققة، وذلك من أجل التخطيط والرقابة ومتابعة أعمال الشركة.
- المستثمرون: يستفيد المستثمرون من عملية التدقيق وذلك للحكم على معدلات ربحية الشركة، وتقرير مدى الإسهام في رأس مالها.
- البنوك ومؤسسات الإقراض: تهتم هذه الجهات بمدى صحة البيانات المحاسبية ومصداقية القوائم المالية التي تؤكد لها عملية التدقيق، وذلك لغرض اتخاذ القرار السليم فيما يخص منح الشركة قروض أو تسهيلات ائتمانية، إضافة إلى الاطمئنان على مقدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها.
- الدائنون والموردون: يعتمد الدائنون والموردون على النتائج المالية للتأكد من قدرة الشركة على تسديد التزاماتها.
- جهات أخرى: بالإضافة إلى الجهات المذكورة، فإنه توجد جهات أخرى تهتم بوجود قوائم مالية مدققة، مثل شركات التأمين في حالة تعويض الخسائر، الشركاء الراغبين في الانضمام للشركة البائعين المشتركين لشركة ما، وذلك لتحديد قيمة أصولها والتزاماتها وشهرة المحل.

<sup>1</sup>حازم . هاشم الألوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق الجزء الأول: المراجعة نظريا، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2003، ص 32-

الشكل رقم (2.1) التدقيق الداخلي في قلب المنظمة



مصدر <http://www.licorne.ma> groupe licorne recherche

2.3: أهداف التدقيق الداخلي

كان الهدف من التدقيق الداخلي في بداية نشوئه هو اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، وقد تطورت هذه الأهداف لتشمل تحديد دقة ومصداقية المعلومات المالية والتشغيلية، وتحديد اللوائح والقوانين الخارجية، والاستخدام الكفء للموارد ومساعدة إدارات الشركة على القيام بمسؤولياتها بكفاءة وفاعلية من خلال تزويدهم بالتحليلات والمعلومات الملائمة<sup>1</sup>.

زاد الاهتمام بالتدقيق الداخلي من قبل المؤسسات الذي جعل من المدققين الداخليين يسعون إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ✓ كيفية تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية على العمليات والعمل على جعلها فعالة بأقل تكلفة؛
- ✓ التحقق من وجود الحماية الكافية للأصول؛
- ✓ التحقق من إمكانية الاعتماد على البيانات المالية المعدة للإدارة؛
- ✓ تطوير نظام العمل في المنشأة ونظام الرقابة الداخلية من خلال التوصيات المقترحة لتحسين أداء الموظفين؛
- ✓ تقييم الخطط والسياسات والإجراءات الموضوعية؛
- ✓ التأكد من دقة المعلومات المحاسبية؛

<sup>1</sup>زهرة عباس، نجوى بن عويدة التدقيق الداخلي كأحد أهم الأليات الداخلية لتجسيد مبادئ حوكمة الشركات، مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، المجلد رقم 03، العدد 01، 2022، ص18

- التحقق من تنفيذ الخطط الموضوعة والسياسات الإدارية من قبل الإدارة العليا للمشروع وتقييمها وإبداء الرأي حيالها وتحليل الانحرافات عن هذه الخطط وتقديم الاقتراحات لتجنب الانحرافات مستقبلاً وسد الثغرات التي تؤدي إلى ضياع أموال المشروع، وهنا يقوم المسؤولون عن التدقيق الداخلي بكتابة تقارير دورية عن تقييم الخطط المنفذة. كما يسعى التدقيق الداخلي لتحقيق بعض الأهداف ونذكر منها ما يلي مع بعض التوضيح:
- **التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها:** ويقصد بدقة البيانات أن تكون موضوعية وتعطي صورة صادقة وعادلة عن وضعية المؤسسة وأن تكون هذه البيانات متوفرة بالشكل الكامل والملائم في الوقت المناسب خدمة للإدارة العليا ولأطراف المستفيدة.
  - **حماية ممتلكات المؤسسة:** وذلك من خلال المحافظة على أصول المؤسسة من السرقة، الاختلاس، التلاعب وسوء الاستخدام حيث يتأكد المدقق الداخلي من وجود التأمين اللازم وتقادي الخسائر الناشئة عن الإهمال أو عدم الكفاية.
  - **متابعة تنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات المعتمدة وتقييمها:** وذلك للتأكد من إتباع العاملين في المؤسسة لهذه الخطط والسياسات وتنفيذهم لها كما هي مرسومة، ولا يتوقف عند هذا الحد بل يعمل على اكتشاف نقاط الضعف والعمل على تصحيحها.
  - **تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال:** وذلك للتأكد من تسلسل تنفيذ العمليات، تحقيق قاعدة الفصل بين وظائف الحيابة التسجيل والتنفيذ.
  - **رفع كفاءة العاملين عن الطرق التدريب:** إن إدارة التدقيق الداخلي بحكم إمامها التام بجميع أوجه النشاط في المؤسسة وبمختلف عملياتها فهي الأقدر بين مختلف الأقسام والإدارات الأخرى على المساهمة الفعالة في عملية الاقتراح ووضع البرامج المختلفة لتدريب العاملين بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية.
- هناك أهداف أخرى للتدقيق الداخلي نذكر منها ما يلي:
- التحقق من دقة أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة؛
  - التحقق من مدى الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف؛
  - فحص جميع السجلات والبيانات والمستندات المحاسبية؛
  - التحقق من الموازنة بين أساليب القياس والسياسات والخطة والإجراءات والقوانين واللوائح الموضوعة.

ثانيا: عناصر، أنواع، ومبادئ التدقيق الداخلي

### 1: عناصر التدقيق الداخلي

يرتبط أداء عملية التدقيق الداخلي بمجموعة من الأركان والعناصر تتلخص كما يلي:<sup>1</sup>

أ. **الفحص:** يعد الفحص عنصرا وركنا أساسيا من أركان التدقيق الداخلي والذي من خلاله يتم التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية والمالية من حيث:

- دقة تسجيل هذه العمليات بالدفاتر؛

- التوجيه المحاسبي للعمليات المالية والتحديد السليم لطرفي العملية المدين والدائن؛

- مدى صحة وقانونية المستندات التي تدل على حدوث العمليات؛

ب. **التحليل:** يتمثل التحليل في عملية الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والسجلات والتقارير بغية تحديد مواطن الضعف فيها، ومن أجل تنفيذ عملية التحليل، يستخدم المدقق الداخلي عدة أساليب منها أدوات التحليل المالي والمقارنات وإيجاد العلاقات المختلفة بين عناصر القوائم المالية في المؤسسة، وتحليل النتائج على مستوى الأقسام، وتحليلها لعدد من السنوات على مستوى المؤسسة.

ت. **الالتزام:** يتمثل الالتزام في الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي بغية التأكد من مدى التزام العاملين بالسياسات الإدارية المرسومة بالمؤسسة وأداء وتنفيذ العمليات، ومن أجل تنفيذ هذا العنصر، يمكن للمدقق الداخلي الاستعانة عند الحاجة ببعض القانونيين في المؤسسة لدرائتهم الكاملة بالجوانب والقرارات المرتبطة بالأنظمة الموضوعية.

ث. **التقييم:** يقوم المدقق الداخلي بتحديد نتائج العناصر السابقة على أساس أن دوره يتركز في هذا العنصر حول تقييم ما يلي:

- مدى كفاءة الإجراءات والسياسات المطبقة في تحقيق الأهداف؛

- مدى فاعلية الإجراءات والسياسات المطبقة في تحقيق أهداف المؤسسة؛

ويهدف هذا التقييم إلى:

- ترشيد الموارد في المستقبل؛

- تحسين وتطوير الأداء في المؤسسة؛

<sup>1</sup> محمد السيد سرايا، "أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل: الإطار النظري- المعايير والقواعد-مشاكل التطبيق العملي"، المكتب الجامعي

الحديث، مصر، 2007، ص 129-130

ج. التقرير: يمثل التقرير العنصر الأخير من عناصر التدقيق كونه الوسيلة الرئيسية التي من خلالها يعبر المدقق عن العناصر التالية:

- المشاكل التي واجهها وأسبابها؛
- مواطن الضعف في الإجراءات والسياسات؛
- التوصيات المناسبة لمعالجة مواطن الضعف وحل المشاكل؛
- النتائج النهائية المتوصل إليها؛

ويقدم هذا التقرير إلى الإدارة العليا التابعة للتدقيق الداخلي من أجل تنفيذ ما جاء بالتقرير من آراء وتوصيات وملاحظات وتحفظات.

## 2: أنواع وفروض التدقيق الداخلي

### 1.2: أنواع التدقيق الداخلي

بالرغم من تعدد أنواع التدقيق الداخلي إلا أنه من الصعوبة بمكان فصل هذه الأنواع عن بعضها أثناء التدقيق. فمن الصعوبة أن يتم تدقيق تشغيلي دون الأخذ بعين الاعتبار الأثر المالي أو الأثر الإداري أو قياس مدى الالتزام بالأنظمة والتعليمات. فقد عمد معهد المدققين إلى تقسيم التدقيق الداخلي إلى الأقسام التالية من أجل تبسيط فهم كل نوع وتسهيل التعامل معه من أجل تحقيق أهداف التدقيق.

✓ **التدقيق التشغيلي:** يهدف إلى التحقق من الكفاءة والفعالية الاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها ومساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية ويعرف بأنه الفحص والتقويم الشامل لعمليات المشروع لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقاً للسياسات الموضوعية المتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة.

✓ **التدقيق المالي:** يعتبر التدقيق المالي أقدم أنواع التدقيق التي يقدمها التدقيق الداخلي حيث عرف التدقيق الداخلي سابقاً بأنه "الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى موضوعة مسبقاً ويقصد بالتدقيق المالي الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بها لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية والمتطلبات الأخرى".

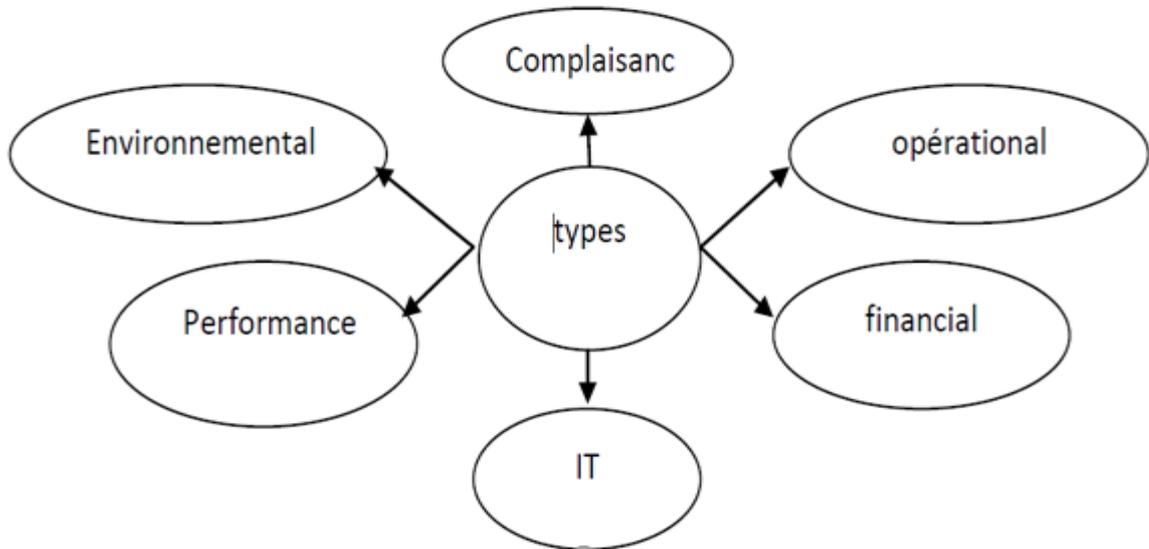
يهدف إلى التحقق من دقة البيانات ومدى الاعتماد على المعلومات المالية وكذلك المحافظة على الأصول.

✓ **تدقيق نظم المعلومات:** إن الهدف من نظم المعلومات هو التحقق من سلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب صحيحة، ومفيدة وكاملة.

✓ **تدقيق الأداء**: الهدف من تدقيق الأداء هو التأكد من الفاعلية والكفاءة الاقتصادية لأداء الموظفين ومدى الالتزام بالأنظمة والقوانين.

✓ **التدقيق البيئي**: يهدف من التدقيق البيئي قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث وما يمكن أن يواجه المنشأة والحفاظ على الأنظمة البيئية وحمايتها من مختلف المصادر التي تؤدي إلى تدهور الأنظمة البيئية ومواردها.

### الشكل رقم (3.1) أنواع التدقيق الداخلي



المصدر خلف عبد الله الواردات، مرجع سابق، ص 54

## 2.2: فروض التدقيق

يعرف كولر (Köhler) الفرض بأنه قاعدة تحظى بقبول عام، وتعبر عن التطبيق العملي وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك.<sup>1</sup>

وفيما يلي أهم الفروض التي تستند إليها عملية تدقيق الحسابات وهي:<sup>2</sup>

✓ ليس هناك تعارض محتمل في المصالح بين المدقق ومعدّي المعلومات المالية.

✓ يتمثل الفرض الثاني في أن المدقق يستطيع الحفاظ على التزام الحياد والاستقلالية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وذلك بسبب الأهداف المرجو تحقيقها من وضع نظام للرقابة داخل التنظيم وهو حماية أصول المؤسسة واختيار دقة البيانات المحاسبية وتحفيز الكفاءة التشغيلية التي أصبحت تمثل محور مهم في التدقيق.

<sup>1</sup> د. أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 20  
<sup>2</sup> زهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الرابحة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 16-17:

- ✓ فرض عدم التأكد: ويبرر هذا الفرض الحاجة إلى وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية لإزالة حالة عدم التأكد، ويرجع عدم التأكد إلى الأسباب التالية: الاستخدام غير المتكامل للبيانات المحاسبية، عدم القدرة على تقرير كافة الظروف المستقبلية عند اتخاذ القرارات وعدم وجود نظام جيد للاتصال في المؤسسة.
- ✓ فرض استقلال المدقق: وذلك لأن المدقق عندما يمارس عمله يعتبر حكماً يعتمد على رأيه، ويعتمد هذا الفرض على نوعين أساسيين من المقومات:
- المقومات الذاتية: وهي التي تتعلق بشخص المدقق وتكوينه العلمي والخلقي وخبرته العملية.
  - المقومات الموضوعية: وهي ما تتضمنه التشريعات وما تصدره الهيئات المهنية من أحكام وقواعد وضمانات، ويفسر هذا الفرض حق المدقق في الاطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات وحقه في إبداء الرأي المعارض في تقريره.
- ✓ فرض توافر تأهيل خاص للمدقق: وذلك لأن المدقق يستخدم حكمه الشخصي عند ممارسة وظيفته وفي ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في التدقيق، فإن المدقق يتعرض عند الفحص لمشاكل منها محاسبية أو ضريبية أو فنية، كل هذا يتطلب قدر علمي وعملي كاف لأداء مهمته.
- ✓ فرض توافر نظام كاف للرقابة الداخلية: تشير الرقابة الداخلية إلى نظام يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة إدارية ومحاسبية وضعتها الإدارة ضماناً لحسن سير العمل في المؤسسة.
- ✓ فرض الصدق في محتويات التقرير: ويفسر هذا الفرض في أن تقرير المدقق يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي، كما أن عبء الإثبات يقع على المدقق ولا يستطيع نقله إلى الإدارة، وينشأ فرض الصدق من حقيقة وضع المدقق باعتباره محل ثقة جميع الأطراف أصحاب المصالح في المؤسسة أو خارجها.

### 3: مبادئ التدقيق الداخلي:

هناك عدة مبادئ يركز عليها التدقيق الداخلي نذكر منها: <sup>1</sup>

➤ **النزاهة:** نزاهة المدققين الداخليين هي أساس الثقة والمصداقية لحكمها:

- يجب أن ينجزوا مهامها بأمانة واجتهاد ومسؤولية؛
- يجب الامتثال للقانون وإجراء عمليات الكشف التي تنظمها قوانين وقواعد العمل؛
- يجب أن لا يشاركوا عن علم منهم في أنشطة غير مشروعة أو الانخراط في أفعال مخلة بشرف مهنة التدقيق الداخلي؛

➤ **الموضوعية:** يظهر المدققون الداخليين على مستوى من الموضوعية المهنية في جمع وتقييم وإبلاغ المعلومات المتعلقة بنشاطهم، كما يقومون بتقييم كل شيء بشكل عادل للعناصر ذات الصلة ولا يسمحوا لأنفسهم أن يتأثروا في حكمهم من خلال المصالح الخاصة أو من قبل الآخرين:

- يجب أن لا يشاركوا في الأنشطة أو يقيموا علاقات يمكن أن تعرض حياد حكمهم للخطر وينطبق هذا المبدأ أيضا على الأنشطة أو العلاقات التجارية التي يمكن أن تتعارض مع مصالح مؤسستهم.
- يجب أن لا يقبلوا أي شيء من شأنه المساومة أو المخاطرة بحكمهم المهني.
- يجب أن يكشفوا عن جميع الحقائق المادية التي يعلمونها والتي إذا لم يتم الكشف عليها من شأنها أن تؤدي إلى تشويه التقرير عن الأنشطة التي تم فحصها.

➤ **السرية:** يحتفظ المدققون الداخليون بسرية المعلومات الخاصة ولا يكشفون عليها لا بالسماح لهم بذلك من طرف المسؤول الأول للشركة أو أن يكون التزام قانوني ومهني يجبرهم على ذلك:

- يجب أن تستخدم المعلومات بحذر وكما يجب عليهم حماية المعلومات التي تم جمعها فيما يتعلق بأنشطتهم؛
- يجب عدم استخدام هذه المعلومات لتحقيق مكاسب شخصية أو بطريقة تتعارض مع الأحكام القانونية أو تكون مضادة للأهداف الأخلاقية والشرعية لمؤسستهم.

➤ **الكفاءة:** يستخدم المدققون الداخليون ويطبّقون المعارف والمهارات والخبرة المطلوبة للقيام بعملهم:

- يجب أن يدققوا فقط في العمل الذي لديهم المعرفة به والدراية والخبرة اللازمتين؛
- يجب أن يقوموا بأعمال التدقيق الداخلي الخاصة بهم وفقا للمعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي؛
- يجب أن يسعوا دائما لتحسين كفاءتهم وجودة عملهم.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص30

ثالثاً: مسار ومعايير عملية التدقيق الداخلي:

- معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية:

لقد قام مجمع المراجعين الأمريكيين بحصر معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في المعايير الرئيسية التالية: وفيما يلي ملخص لكل معيار<sup>1</sup>:

#### ❖ الاستقلال:

معييار الاستقلال والحياد يعني أن يكون المدقق الداخلي بعيداً عن تأثير الجهة التي يقوم بمراجعة أعمالها فيتوفر له الاستقلال التام عنها ولا يكون لها تأثير عليه ويرى معهد المدققين الداخليين أن استقلال المدقق الداخلي يقوم على دعامتين، المركز التنظيمي للمدقق الداخلي بحيث يكون لمدير قسم التدقيق الداخلي خط اتصال مباشر مع مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، والموضوعية بحيث يكون المدقق الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها.

أ- مكانة المدقق الداخلي في المنشأة يقصد بمكانة المدقق الداخلي في المنشأة:

• المستوى الإداري في الهيكل التنظيمي للمنشأة الذي ينتمي إليه قسم التدقيق الداخلي.

• الشخص أو الجهة المسؤولة في المنشأة التي يرفع إليها رئيس قسم التدقيق الداخلي تقريره عن عمليات التدقيق الداخلي. ونظراً لأهمية وحيوية الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي لخدمة المنشأة يجب أن يحظى بمكانة مناسبة المنشأة بالقدر الذي يكفي لتنفيذ المهام والمسؤوليات التي يكلف بها.

ب- الموضوعية

يتعين على المدقق الداخلي أن يؤدي عمله بموضوعية. ويقصد بالموضوعية أن يتوفر للمدقق الداخلي اتجاه فكري مستقل يلتزم به حال أدائه لعمليات التدقيق بحيث يتضح معه أمانة وجدية المدقق من حيث عدم قبوله أي مساومة على عمله وأنه قد كون رأيه وأحكامه عما قام بتدقيقه بحرية وبدون تحيز

#### ❖ الكفاءة المهنية "التفوق المهني"

تنص معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي على ضرورة تأدية كافة أعمال التدقيق بامتياز وعلى مستوى عالٍ من العناية المهنية.

والتفوق المهني هو مسؤولية قسم التدقيق الداخلي بصفته الوظيفية، وكذلك مسؤولية كل فرد من العاملين فيه بصفته الشخصية، حيث لا بد من توفر الكفاءة المهنية في المدقق الداخلي، ويجب أن يتوفر الإشراف الكافي على

<sup>1</sup> اد ثناء على القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 40-44.

أعمال التدقيق الداخلي حيث يعتبر الإشراف على قسم التدقيق الداخلي هو مسؤولية مباشرة تقع على عاتق رئيس القسم وهي عملية مستمرة تبدأ بالتخطيط وتنتهي بإعداد تقرير التدقيق ومتابعة ما ورد من توصيات. وهذا المعيار ينقسم إلى مجموعتين: الأولى بالنسبة لإدارة التدقيق الداخلي والثانية بالنسبة للمدقق الداخلي<sup>1</sup>. كما يحتوي هذا المعيار على ثلاث معايير فرعية، يتعلق بالكفاءة الواجب توافرها بالمدققين الداخليين، ومعيار يتعلق بالعناية المهنية اللازمة والذي ينص على قيام المدققين الداخليين ببذل العناية المهنية المعقولة عند عملية التدقيق، ومعيار يتعلق بكفاءة المدقق الداخلي والذي يوضح أنه على المدققين الداخليين أن يعملوا على تعزيز وتطوير قدراتهم ومهارتهم بشكل مستمر<sup>2</sup>.

### المجموعة الأولى: بالنسبة لإدارة التدقيق الداخلي

- التوظيف: ينبغي على إدارة التدقيق الداخلي أن تتأكد من أن المدققين الذين يوظفون بها ذوي كفاءة فنية خلقية وتعليمية مناسبة لطبيعة الدقيقات التي يقومون بها.
- المعلومات والمهارات والتخصصات: ينبغي أن يتوفر في إدارة التدقيق الداخلي المعلومات والمهارات والتخصصات اللازمة لقيامها بمهام عملها بطريقة سليمة.
- الإشراف: ينبغي على إدارة التدقيق الداخلي التأكد من توافر إشراف كاف على أعمال التدقيق الداخلي، وهو يقع على مسؤولية رئيس قسم التدقيق ما يؤكد أن كافة أعمال التدقيق قد تم تنفيذها تحت إشراف سليم.
- الإشراف عملية مستمرة تبدأ بالتخطيط وتنتهي بإعداد التقارير والتوصيات، ويتضمن الإشراف الأمور الآتية:
  - إصدار توجيهات العمل للعاملين في قسم التدقيق منذ الدراسات التمهيديّة لعملية التدقيق.
  - متابعة تنفيذ برنامج التدقيق المعتمد لكل عملية.
  - التأكد من أوراق عمل التدقيق التي تدعم بطريقة صحيحة نتائج عملية التدقيق الداخلي.
  - التأكد من أن تقارير التدقيق قد تم إعدادها بموضوعية وصياغة واضحة، ومنسقة
  - التحقق من إنجاز الأهداف العامة للتدقيق وفق ما تم تخطيطه في برامج التدقيق.
  - الاحتفاظ بكافة المستندات وأوراق العمل التي تؤيد إتمام الخطوات الإشرافية السابقة.

<sup>1</sup>د ثناء علي القباني ، مرجع سابق، ص ص 47-48

<sup>2</sup>أياد حسن سالم، واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة دراسة ميدانية تحليلية، متطلبات الحصول على الماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية غزة، 2012، ص43

## المجموعة الثانية: بالنسبة للمدقق الداخلي

- الالتزام بمواثيق الشرف: يحكم أي مهنة أخلاقيات وسلوك ومستوى متعارف عليه للأداء، وفي مجال التدقيق الداخلي هناك منظمات مهنية تتولى وضع دستور للمهنة حيث تم وضع دليل بالقيم الأخلاقية والمهنية التي يجب أن يلتزم بها المدقق الداخلي.
- التأهيل العلمي والمهني: وهذا المعيار يعني ضرورة توافر خبرات ومؤهلات ومهارات مطلوبة ومحددة في الأشخاص القائمين بأداء التدقيق الداخلي، حيث يعتبر التأهيل من أهم مقومات نجاح أي عمل وبصفة خاصة التدقيق حيث أصبحت تمارس من خلال تطبيق مجموعة من الأساليب العلمية والفنية التي يصعب استيعابها وتطبيقها بدون توافر التأهيل. ويجب أن يتوافر المدقق الداخلي الكفاءة والامتياز المهني وذلك من خلال:
  - يجب أن يكون مؤهلا علميا وحاصلا على مؤهل جامعي تخصص محاسبة.
  - الامتياز في تطبيق المعايير والأساليب الفنية للتدقيق الداخلي.
  - فهم المبادئ الإدارية بما يسمح للمدقق بإجراء تقييم الأنشطة وتحديد وفهم أسباب وطبيعة أي انحراف عن الخطط والمعايير الموضوعة.
- الاتصالات والعلاقات الإنسانية: ينبغي أن يتوافر للمدقق الداخلي القدرة على التعامل مع الأفراد والاتصال بهم بطريقة فعالة.
- التعليم والتدريب المستمر: ضرورة احتفاظ المدقق الداخلي بصلاحياته واقتداره المهني والفني من خلال التعليم المستمر وذلك يتطلب ما يلي:
  - متابعة أحدث وأخر التطورات في مجالات المعرفة المتصلة بالتدقيق الداخلي.
  - حضور المؤتمرات والندوات العلمية ومتابعة النشرات والمجلات والكتب المتخصصة.
  - الاشتراك في عضوية المنظمات المهنية للتدقيق الداخلي.
  - الالتحاق بالدراسات العليا في الجامعات.

## ❖ مجال عمل التدقيق الداخلي:

نصت معايير الأداء للتدقيق الداخلي على أن مجال التدقيق الداخلي يجب أن يتضمن فحص وتقييم وسلامة وفعالية نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في المنشأة وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة. ويتم ذلك من خلال:

- صحة المعلومات ومصداقيتها.
- الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين.
- حماية الأصول.
- الاستخدام الاقتصادي والكفاء للموارد.

## 1- أهداف معايير التدقيق الداخلي:

تتم أنشطة التدقيق الداخلي في بيئات ثقافية وقانونية متباينة وداخل شركات تتباين أهدافها وأحجامها وهيكلها التنظيمية، ومن خلال أشخاص داخل وخارج المنظمة وقد تؤثر تلك الفروق على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة، ومع ذلك فإن الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي يعد أمراً ضرورياً يفرض من خلاله المدققون الداخليون بالالتزام الوظيفية حيال الشركة حيث تهدف معايير التدقيق الداخلي IIA إلى تحقيق الآتي:<sup>1</sup>

- تحديد المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة التدقيق الداخلي؛
- وضع إطار عام لأداء وتعزيز أنشطة التدقيق الداخلي؛
- وضع أساس لتقويم أداء أنشطة التدقيق الداخلي؛
- تعزيز وتحسين العمليات التنظيمية داخل الشركة؛

ونتيجة لتبني غالبية الشركات مبادئ الحوكمة توجب على معهد المدققين الداخليين وضع إطار حديث لمهنة التدقيق الداخلي ليطمأن مع أهداف ومبادئ ودعائم الحوكمة لأن وظيفة التدقيق الداخلي تعد ركن مهم وأساسي من أركانها ولكي تؤدي عملها تحت هذا التغيير تم إصدار معايير التدقيق الداخلي في عام 2001 وقد تم تعديلها في كانون الأول عام 2003 وإعادة إصدارها في كانون الأول عام 2004 .

لقد حددت المعايير مجموعة الخدمات الحديثة التي تؤديها وظيفة التدقيق الداخلي متمثلة في خدمات التأكيد والخدمات الاستشارية والموضوعة في مجموعتين من المعايير هما:

- **معايير السمات:** المتمثلة بالسمات أو خصائص الأطراف الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي.

<sup>1</sup> فيحاء، ع.ي، استطلاع آراء المهنيين والأكاديميين حول بناء استراتيجية وظيفة التدقيق الداخلي وإمكانية مواكبة التطورات، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 04 عدد 42، 2018K ص 87.

- **معايير الأداء:** وهي جميع الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية ، وتتضمن عدة نقاط أساسية يجب على المدقق الداخلي أخذها بعين الاعتبار وهي:

- **نطاق العمل:**

يجب أن يشمل نطاق عملية التدقيق الداخلي فحص وتقييم مدى ملاءمة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، ونوعية الأداء في القيام بالمسؤوليات المنوطة بالنظام :

- الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والتعليمات.

- حماية الأصول والموجودات.

- الاستخدام الاقتصادي للكفاء للموارد المتاحة.

- تحقيق أهداف وغايات العمليات أو البرامج.

- الثقة في المعلومات.

كما يمكن تحديد معايير التدقيق الداخلي بالاستناد إلى الاستقلالية والموضوعية والعناية اللازمة والالتزام والمصدقية ويرتبط أداء هذه المعايير بإدارة فعاليات التدقيق الداخلي، وطبيعة العمل، التخطيط، والأداء ونتائج الاتصالات، وإجراءات السيطرة وقد تم وضع هذه المعايير بمجموعات رئيسية تشمل كل من: الاستقلالية، الكفاءة المهنية، مجال العمل، أداء عملية التدقيق الداخلي، إدارة نشاط التدقيق الداخلي، ويشمل كل معيار رئيسي مجموعة من المعايير الفرعية التي تعبر عن وسائل تحقيق المعيار الرئيسي، وقد ساهمت هذه المعايير في بلورة أهداف التدقيق الداخلي ووضع الخطوط العريضة لمسؤوليات وواجبات المدقق الداخلي وموقعه التنظيمي وكفاءته المهنية ونطاق عمله.

**الجدول رقم (01) معايير التدقيق الحديثة انظر ملحق رقم (04)<sup>1</sup>**

<sup>1</sup> صالح العقدة "التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات" بحوث محكمة منقاة، مصر الجديدة القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث و دراسات 2012، ص 11-12

## 2- مسار عملية التدقيق:

## مراحل تصميم إدارة برنامج التدقيق الداخلي:

تمر عملية تصميم وإدارة برنامج التدقيق الداخلي بالخطوات التالية<sup>1</sup>:

## ✓ وضع أهداف برامج التدقيق الداخل (Establishing the audit programme objectives) :

يجب على الإدارة العليا أن تتأكد من وضع الأهداف في برنامج التدقيق، لتوجيه التخطيط وإجراء عملية التدقيق، ويجب تنفيذ برنامج التدقيق بطريقة فعالة، كما ينبغي أن تتوافق أهداف البرنامج مع سياسات وأهداف الإدارة وتدعمها. هذه الأهداف على الاعتبارات التالي<sup>2</sup>:

- أولويات الإدارة؛
- نوايا الأعمال التجارية وغيرها؛
- خصائص العمليات، المنتجات والمشاريع؛
- متطلبات نظام الإدارة؛
- المتطلبات القانونية والتعاقدية وغيرها من المتطلبات التي تلتزم بها الشركة؛
- الحاجة لتقييم لموردين؛
- احتياجات وتوقعات الأطراف المهتمة ( ذات المصلحة ) ، بما في ذلك العملاء؛
- مستوى أداء الطرف الخاضع للتدقيق؛
- المخاطر على الجهة الخاضعة للتدقيق؛
- نتائج المراجعات السابقة؛
- مستوى نضج نظام الإدارة التي خضعت للتدقيق؛

## ✓ وضع برنامج التدقيق: Establishing the audit programme:

أدوار ومسؤوليات الشخص المسؤول عن إدارة برنامج التدقيق :ينبغي على الشخص المسؤول عن برنامج التدقيق (مدير قسم التدقيق الداخلي) أن يعمل على:

- تحديد مدى (نطاق) برنامج التدقيق؛
- تحديد وتقييم مخاطر برنامج التدقيق؛

<sup>1</sup>أخضر أوصيف، دكتورة، تحسين جودة التدقيق الداخلي لشركات المساهمة الجزائرية في ظل الممارسات والتطبيقات الدولية لحوكمة الشركات، 2017، جامعة مسيلة، ص 175-176

<sup>2</sup>International Organization for Standardization, **Guidelines for Auditing Management Systems (ISO 19011)**, Second Edition, Geneva, 2011, P 07.

- تحديد مسؤوليات عملية التدقيق؛

- وضع إجراءات برنامج التدقيق؛

- تحديد الموارد اللازمة (الضرورية)؛

#### ✓ كفاءة الشخص المسؤول عن إدارة برنامج التدقيق:

ينبغي على الشخص المسؤول على إدارة برنامج التدقيق أن يتمتع بالكفاءة اللازمة التي تسمح له بإدارة هذا البرنامج والمخاطر المرتبطة به بفعالية وكفاءة، بالإضافة إلى المعارف والمهارات في المجالات التالية:

- مبادئ وإجراءات وطرق التدقيق؛

- معايير نظام الإدارة والوثائق المرجعية؛

- أنشطة ومنتجات وعمليات الجهة الخاضعة للتدقيق؛

- القوانين المطبقة ومتطلبات أخرى تتعلق بأنشطة ومنتجات الجهة الخاضعة للتدقيق؛

- الزبائن، الموردين وأطراف أخرى معنية بالجهة الخاضعة للتدقيق.

#### ✓ وضع مدى (نطاق) برنامج التدقيق

ينبغي على الشخص المسؤول على إدارة برنامج التدقيق تحديد نطاق هذا البرنامج، والذي يمكن أن يختلف تبعاً لحجم وطبيعة الجهة الخاضعة للتدقيق، وكذا طبيعة وظائف وتعقيد ومستوى نضج الإدارة الخاضعة للتدقيق .

وتشمل العوامل الأخرى التي تؤثر على نطاق برنامج التدقيق، ما يلي:

- الهدف، نطاق ومدة كل التدقيق وعدد عمليات التدقيق التي ستجرى؛

- عدد، أهمية، تعقيد، تشابه، موقع النشاطات التي ستتم تدقيقها؛

-العوامل المؤثرة على فاعلية نظام الإدارة؛

-معايير التدقيق المطبقة؛

-نتائج التدقيق الداخلي؛

-نتائج مراجعة برنامج التدقيق السابق؛

-اهتمامات الأطراف المعنية (المهتمة) بالتدقيق؛

### ✓ تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة ببرنامج التدقيق:

هناك العديد من المخاطر المرتبطة بوضع، تنفيذ، توجيه، مراجعة وتحسين برنامج التدقيق، والتي قد تؤثر على تحقيق أهدافه، حيث ينبغي على الشخص المسؤول على إدارة برنامج التدقيق تقدير هذه المخاطر عند تطوير البرنامج هذه المخاطر قد تكون مرتبطة بالعناصر التالية:

- التخطيط، مثل: الفشل في تحديد أهداف ونطاق برنامج التدقيق؛
- الموارد، مثل: عدم وجود الوقت الكاف لتطوير برنامج التدقيق وإجراء التدقيق؛
- اختيار فريق التدقيق، مثل: الفريق لا يمتلك الكفاءة الجماعية لإجراء عملية التدقيق بطريقة فعالة؛
- التنفيذ (التطبيق) ، مثل الاتصال غير الفعال لبرنامج التدقيق؛

### ✓ وضع إجراءات برنامج التدقيق

- ينبغي على الشخص المسؤول على إدارة برنامج التدقيق وضع أحد أو العديد من الإجراءات، لمعالجة ما يلي:
- تخطيط عمليات التدقيق مع الأخذ بعين الاعتبار للمخاطر المرتبطة ببرنامج التدقيق؛
  - ضمان أمن وسرية المعلومات؛
  - ضمان كفاءة المدققين ورؤساء فرق التدقيق؛
  - اختيار فرق التدقيق المناسبة، وتعين أدوارهم ومسؤولياتهم؛
  - إجراء عمليات التدقيق، واستخدام العينات المناسبة؛
  - إجراء متابعة التدقيق؛
  - تقديم تقارير للإدارة العليا بخصوص الإنجازات العامة لبرنامج التدقيق؛
  - الاحتفاظ بسجلات برنامج التدقيق؛
  - مراقبة وتدقيق الأداء والمخاطر، وتحسين فاعلية برنامج التدقيق؛

### 3-تقارير المدقق الداخلي:

- بعد استلام الأجوبة من طرف الخاضعين للتدقيق يمكن للمدقق أن يكتب تقريره وينهيه وفق المبادئ التالية<sup>1</sup>:
- ✓مبدأ أن لا وجود لعملية التدقيق بدون كتابة التقرير؛
  - ✓مبدأ أن التقرير هو الوثيقة النهائية وآخر عمل لمهمة التدقيق؛
  - ✓مبدأ وجوب عرض مسبق التقرير على الخاضعين للتدقيق؛

<sup>1</sup> JACQUES, RENARD. Théorie et pratique de l'audit interne. édition Eyrolles 7 éme, 2010 :p300

✓ مبدأ حق الرد للجهة الخاضعة للتدقيق؛

#### أ- شكل تقرير التدقيق الداخلي:

يجب أن يكون التقرير وثيقة معلومات للمديرية العامة فمجرد قراءتها يمكن لهم التعرف على نقاط القوة والضعف للرقابة الداخلية والتدابير المهمة التي يجب اتخاذها.

يجب أن يكون التقرير كذلك أداة عمل بالنسبة للخاضعين للتدقيق زمن اتخاذ المسؤولين على الجهة الخاضعة للتدقيق إجراءات تصحيحية لذلك يجب أن يحتوي التقرير على تحليل وتقييم وتفاصيل نتائج الملاحظات والتوصيات.

#### أ- صفحة الغلاف

• توضع على الصفحة الغلاف :

- عنوان المهمة، تاريخ إرسال التقرير الممضى، تاريخ إغلاق عمليات التدقيق والأمر بالمهمة؛
  - أسماء المدققين الذين شاركوا في مهمة مع توقيعاتهم؛
  - أسماء مستلمي التقرير وتسلسلهم الهرمي وماهي الجهة الخاضعة للتدقيق والمستلم الرئيسي ومراقبة التوصيات؛
  - إشارة إلى إلزامية السرية باحترام القواعد الداخلية للشركة؛
- ويتضمن عنوان التقرير واسم الشخص محل المراجعة وتاريخ المراجعة الأمر الذي يزود القارئ تصور وخاصة المراجعة.<sup>1</sup>

#### ب- الفهرس، المدخل، الملخص

يجب أن يكون الفهرس مفصل لتمكين العثور على أي موضوع في التقرير بسهولة، المدخل يكون قصيرا جدا ويحتوي على معلومتين مهمتين :

✓ يذكر بنطاق وأهداف المهمة؛

✓ يذكر تنظيم الوحدة الخاضعة للتدقيق أو الوظيفة الخاضعة للتدقيق،

✓ الملخص يسمح بمعرفة محتوى التقرير وقد يكفي المسئول الأول بهذا الجزء من التقرير إلا إذا أراد التعمق

ومعرفة التفاصيل أكثر وهو يستجيب إلى قاعدتين:

- أن لا يكون أكثر من صفحة؛

<sup>1</sup> عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعي، الاسكندرية، 2004، ص322

- أن يكون واضح يسمح للقارئ بمعرفة رأي المدقق عند نهاية القراءة مع تقييم نظام الرقابة الداخلية كما يجب أن يكون متوازن في طرح النقاط السلبية والنقاط الإيجابية؛

ت- نص التقرير أو التقرير المفصل :

هو الوثيقة الكاملة والمخصصة في المقام الأول للجهة الخاضعة للتدقيق والذي يتضمن النتائج والتوصيات والردود على التوصيات وكلها مقدمة بالترتيب المنطقي والمنسق الموجود في الفهرس. وان يكون تقرير التدقيق وثيقة تهدف إلى أن تقرأ وليس مجموعة من المعلومات يتم فكها في أوراق العمل، لذلك ينبغي أن يكون نص التقرير مكتوب بصفته المعروفة أو المتعارف عليها .

ث- الخاتمة، خطة، العمل، الملاحق :

➤ الخاتمة: تكون قصيرة وتحتوي على 15 سطر بالأكثر لا يكرر فيها ما ذكر في الملخص ولكن الخاتمة تفتح لنا اتجاهين أو اختياريين:

- إما الإعلان أو اقتراح مهام تدقيق أخرى ذات أهمية تم اكتشاف أهميتها خلال المهمة الحالية

- إما التذكير بخطة التدقيق الحالية وماهي مهمة التدقيق الموالية حول الموضوع

➤ خطة العمل: يعبر بها الخاضع للتدقيق على الردود والتوصيات وهي نموذج بسيط مصمم من طرف المدقق الداخلي والذي يسمح فيها للخاضع للتدقيق بتحديد من سيفعل وماذا ومتى، ويشمل مقابل كل توصية الإشارة إلى المسئول عن التنفيذ والمدة التي يتم خلالها ذلك العمل بالتوصية.

➤ المرافق: تتضمن معظم التقارير ملاحق تحمل نص التقرير وكل المعلومات والوثائق الفعلية وهي عبارة عن جداول وبيانات ونصوص رسمية وقواعد إجرائية تدعم التقرير يمكن الرجوع إليها.

## خلاصة الفصل

من خلال عرضنا لهذا الفصل، الذي خصصناه لتقديم عموميات ومفاهيم عن التدقيق الداخلي وأهدافه، ومبادئه وأنواعه، تبين لنا أن التدقيق الداخلي من أبرز الأنشطة الحديثة في تسيير المؤسسات التي هدفها خلق القيمة المضافة للمؤسسة من خلال ارتباطه بأعلى مستويات التنظيم، ليس كأداة رقابية فحسب بل كمنشآت تأكيدية واستشاري مستقل وموضوعي يساعد على تحقيق أهداف المؤسسات الاقتصادية لتقييمه المستمر لنظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، مما يضمن لمسؤولي ومسيري المؤسسات اتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة.

مرت مهنة التدقيق الداخلي بعدة مراحل، حيث ساهمت كثيرا من العوامل في ظهور الحاجة إلى وجود قسم التدقيق الداخلي داخل المؤسسات الاقتصادية، وقد تناولنا في هذا الفصل المراحل المختلفة لتطور مفهوم التدقيق الداخلي، حيث أصبح التدقيق الداخلي النشاط الذي تتم من خلاله مراجعة العمليات المالية والمحاسبية وغيرها من العمليات لخدمة الإدارة بالإضافة إلى القيام بالرقابة الإدارية والخاصة بقياس فعاليات الأدوات الرقابية المستخدمة.

# الفصل الثاني

الإطار النظري

لنظام الذكاء

الاقتصادي

## الفصل الثاني: ماهية نظام الذكاء الاقتصادي

## تمهيد:

يعتبر نظام الذكاء الاقتصادي من أهم الموضوعات التي اكتسبت أهمية كبيرة في الوقت الحالي، وذلك يعود إلى الإنجازات التي حققها في تعزيز القدرات التنافسية للدول والمنظمات على حد سواء، كما يتميز كنظام له القدرة على تحسين الأداء المستدام من خلال آلياته الثلاثة التي تشمل اليقظة الاستراتيجية، وأمن المعلومات، وسياسة التأثير. تعمل هذه الآليات على مراقبة وتحليل المعلومات الخارجية، واستخدامها في صنع القرارات، والتأثير بالشكل المناسب في الوضع الحالي والمستقبلي للمؤسسة، ويعتمد نظام الذكاء الاقتصادي على معالجة المعلومات بغرض استخدامها لتكييف المؤسسات والتأثير في المحيط الخارجي، مما جعل الكثير من المؤسسات تسعى للحصول على المعلومات واستخدامها لتحسين الخدمات التي تقدمها، كما يهتم بالتسيير الأمثل للمعلومات التي تساعد بدورها متخذي القرار على ضمان اتخاذ أحسن قرار يخدم تنافسية المؤسسة.

وعليه سنتناول في هذا الفصل دراسة الإطار النظري للذكاء الاقتصادي، من خلال ثلاث أجزاء، الجزء الأول ماهية نظام الذكاء الاقتصادي والجزء الثاني عناصر الذكاء الاقتصادي، أما الجزء الأخير وظائف وأدوات الذكاء الاقتصادي.

## أولاً- ماهية نظام الذكاء الاقتصادي

## 1- التطور التاريخي والمعرفي لنظام الذكاء الاقتصادي:

## 1.1: نشأة نظام الذكاء الاقتصادي:

إن التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي جاء عن طريق المفكرين العسكريين البريطانيين في سنة 1870 معتمداً على المعلومات وذلك من اجل اكتشاف نقاط الضعف والقوة للعدو وتحليل تلك المعلومات لمواجهة الأخطار ، ثم بعد ذلك تطور المفهوم وتغير المصطلح إلى ذكاء الأعمال ، والذي يعد أكثر قرباً من مفهوم الذكاء الاقتصادي وكان أول ظهور لمصطلح الذكاء الاقتصادي في اليابان سنة 1950، والذي يعد أول بلد يعتمد على تبادل المعلومات من خلال وزارة التجارة الدولية والصناعة ، والتي أضحت أساس المعرفة وقاعدة المعلومات الأولى في اليابان بمساعدة منظمة التجارة .

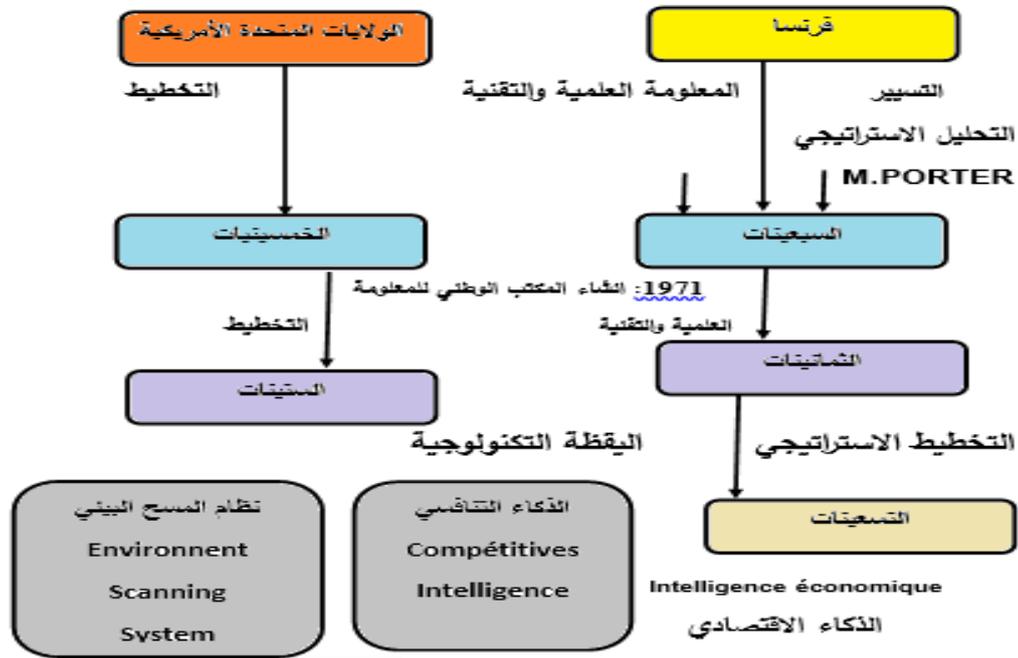
• في 1980 ومع عولمة الأسواق والتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية، اتخذت خطوات تنظيمية لدعم العمل الدولي للمؤسسات وكان لميشال بورتر، أستاذ في جامعة هارفارد، دور كبير في تطوير مفهوم الذكاء الاقتصادي.

• أما في سنة 1990 كانت بداية ظهوره في فرنسا، وفي سنة 1992 أنشأت وكالة نشر المعلومات التكنولوجية (ADIT) Agence pour la Diffusion de l'Information Technologique والتي تهدف إلى تقديم حماية ومساعدة تشغيلية للمؤسسات الفرنسية.

\* في سنة 1994 نشر (Martre) تقرير بعنوان « L'intelligence économique et stratégique des entreprise » :

- ثم في سنة 2002 أدمج " Mine fi " مفهوم الدفاع الاقتصادي ضمن مفهوم الذكاء الاقتصادي.
- ظهرت اختلافات كثيرة بين عدة تيارات كالتيار الفرنسي والأمريكي لتطور مفاهيم الذكاء الاقتصادي، وهناك عدة نماذج لتبيين الاختلافات نذكر منها ليس على سبيل الحصر نموذج فافي FAVIER سنة 1998.

الشكل رقم (4.2) مراحل تطور نشأة الذكاء الاقتصادي



المصدر: Chedia Dhaoui, les critères de réussite d'un système d'intelligence : thèse doctorat, université, économique pour un meilleur pilotage stratégique

Nancy, France, 2008, p 69

## 2.1- تعريف نظام الذكاء الاقتصادي:

هناك الكثير من التعاريف للذكاء الاقتصادي التي قدمت من طرف العلماء نذكر منها ما يلي:

- أول من وضع تعريفاً للذكاء الاقتصادي هو العالم (H. Wilensky) في سنة 1967 عرفه كالتالي: "الذكاء الاقتصادي هو نشاط إنتاج المعرفة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية للمنظمة، المخزنة والمنتجة في إطار قانوني من مصادر مفتوحة"<sup>1</sup>

- في سنة 1994 حسب مجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط في فرنسا تم تعريف الذكاء الاقتصادي على أنه "مجموعة الأعمال المرتبطة بالبحث، معالجة وبث المعلومة المقيدة للأعوان والمتدخلين الاقتصاديين لصياغة استراتيجيتهم."<sup>2</sup>

<sup>1</sup> فيلالي أسماء، الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية الواقع والمجهودات، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014، ص 27 .

<sup>2</sup> عبد الرزاق خليل أحلام بوعبدلي، "الذكاء الاقتصادي في خدة منظمة الأعمال"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، جامعة الزيتونة الأردن، 27-29 ابريل 2005، ص 02.

- يعرف الذكاء الاقتصادي بشكل عام بأنه عملية بحث وجمع المعلومات الاقتصادية وتحويلها إلى معرفة، واستخدامها في تحليل الأخطار الاقتصادية المتعلقة بالمنافسة في الأسواق العالمية ليحافظ على يقظة المؤسسات. ويعتبره فريق آخر كجوسسة اقتصادية بسبب الصورة السلبية المرتبطة بالمصطلح في بعض الأحيان، ولكن في نظر المتخصصين فإنه يمثل مجموعة من الوسائل البشرية والتقنية التي تستخدم لتحقيق تطور اقتصادي لمؤسسة أو قطاع أو حتى اقتصاد بلد كامل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الذكاء الاقتصادي يهتم بكل ما يحدث في الأسواق ويعمل كنظام كامل يتكامل فيه العديد من التقنيات والكفاءات البشرية.<sup>1</sup>

- الذكاء الاقتصادي هو نتيجة ديناميكيات عظيمة تاريخية التي أكدت نفسها على مدى عدة عقود حوالي عشرين عاما، لقد تم ممارسته لسنوات عديدة في دول مثل اليابان وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا والصين؛ في سياق التغييرات في الاقتصاد العالمي.<sup>2</sup>

- كما يعرف أنه مجموعة من الأعمال التي ترتبط بالبحث، معالجة وبث المعلومة المفيدة للأعوان والمتدخلين الاقتصاديين لصياغة استراتيجياتهم.<sup>3</sup>

- يعرفه ويولي نسكي على انه: أداة جمع ومعالجة وتحليل وإيصال المعلومة الضرورية لسيرورة اتخاذ القرار، وهو يسمح بإنتاج المعرفة ذات المنفعة العلمية.<sup>4</sup>

- هناك تعريف عملي للذكاء الاقتصادي كان سنة 1994 من طرف Henry martre، حيث تم تعريفه أنه "مجموعة الأعمال المنسقة والمرتبطة بالبحث، المعالجة، وتوزيع ونشر المعلومات المفيدة للأعوان الاقتصاديين، بطريقة شرعية قانونية، والحفاظ على الإرث اللامادي للمؤسسة، في ظل أحسن شروط الجودة والتكلفة."<sup>5</sup>

<sup>1</sup> طريق مسعود، علاقة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالتحول الرقمي. مجلة المدبر، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص 181. بتصرف

<sup>2</sup> Rahma CHIKH, *Réflexions sur les Potentialités d'une Politique Publique d'Intelligence Économique au Service d'une Stratégie Économique Performante*, Revue AL-IJTIHED des études juridiques & économiques, C.U.TAM – ALGERIE, N°06, 2014, P02.

<sup>3</sup> خالد أحمد علي محمود، العولمة واقتصاد المعرفة في ظل البيضة التكنولوجية والذكاء الاقتصادي. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2019، ص 181.  
<sup>4</sup> أحمد مصنوعة، أحمد بن يوسف، دور الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية و المالية، 2022، ص 254.

<sup>5</sup> بن نديينة سعيد، دور الذكاء الاقتصادي في تحسين جودة الخدمات المصرفية، دراسة ميدانية في البنوك الجزائرية، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، 2021، ص 134.

- تعريف مارتر هنري :يصف مارتر هنري الذكاء الاقتصادي على أنه العملية التي تتضمن البحث عن المعلومات ذات الصلة، ومعالجتها بشكل يجعلها مفيدة وذات قيمة، ثم تبليغها للأطراف المسؤولة عن اتخاذ القرارات الاقتصادية<sup>1</sup>.

- تم تعريف الذكاء الاقتصادي في سنة 2000 من قبل معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني على أنه نهج منظم يخدم الإدارة الاستراتيجية لتحسين قدرتها التنافسية، وذلك عن طريق معالجة ونشر المعارف المفيدة للتحكم في بيئتها، كما يساعد على دعم عمليات صنع القرار وتحفيز الموظفين، ويساعد على التركيز على حركية الشبكات الداخلية والخارجية.<sup>2</sup>

- حسب فرنسوا رينيبي (François Régnier) فإن مفهوم الذكاء الاقتصادي يوسع مجال المعارف اللازمة للقرارات الثقيلة مثل توقيف برنامج هام بادرت به منظمة.<sup>3</sup>

- في حين عرفه الباحث (H.lesca) في عام 1995 على أنه ليس مجرد توزيع المعلومات، بل يتطلب تحويلها إلى إجراءات تخلق قيمة مضافة، ويجب على عملية الإعلام في المؤسسة الانتباه لنقاط الضعف لاكتشاف الفرص وتقليل المخاطر المرتبطة بالشكوك.<sup>4</sup>

- حسب تعريف BESSON B.PESSIN J.C : هو القدرة على إيجاد أجوبة على التساؤلات المطروحة من طرف المؤسسة من خلال المعلومات المخزنة من طرفها.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Nicolas Moinet, **petite histoire de l'intelligence économiques ; une innovation à la française**, harmattan, 2010,p27.

<sup>2</sup> BOURNOIS Franck, ROMANI Pierre-Jacquelin: ***l'Intelligence Economique et Stratégique dans les Entreprises Françaises***, Paris : éditions Economica, 2000,p: 62.

<sup>3</sup> Rouach Daniel, **la Veille technologique et l'intelligence économique, Que sais- je ? 3éme édition**, France, 2005, p11

<sup>4</sup> Hany M. Elshamy , "**Economic Intelligence : theory and applications**:", **International conference of Business intelligence and knowledge economy** , Al-Zogtoonah university , Jordan . April , 2012 P.154

<sup>5</sup> BESSON B PESSIN J.C., **dix ans d'intelligence économique en France, intelligence économique et gouvernance compétitive la documentation française** ,2006, P 36.

الشكل رقم (5.2) مفهوم الذكاء الاقتصادي



المصدر رحيمة شخوم، عبد القادر حفاوي، سبل توظيف الذكاء الاقتصادي لتطوير إدارة المخاطر البنكية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص329.

## 2: أهمية وأهداف نظام الذكاء الاقتصادي

### 1.2: أهمية نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية:

تتجلى أهمية نظام الذكاء الاقتصادي من خلال ما تحققه المؤسسة<sup>1</sup>

• **تطوير منتجات جديدة:** لأن دخول المنافسين الجدد باستمرار يشكل تهديداً للمؤسسات التي تعمل في السوق، وباستخدام الذكاء الاقتصادي يمكن التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية والعمل على ابتكار منتجات جديدة وإبداعية تلبى تلك الاحتياجات، مما يضمن النجاح والاستمرارية للمؤسسة. ويتم ذلك من خلال استخدام التصورات التقنية والتجارية والقانونية وغيرها من المجالات.

• **يسهم في تحقيق الأداء الناجح:** حيث ستخدم الذكاء الاقتصادي أساليب المقارنة المقياسية "Benchmarking" لدراسة الميزة التنافسية للشركات الأخرى، وهذا يمكنه من تحسين الإنتاجية والتقليل من الخسائر المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن دراسة طرق إنتاج المنافسين يمكن أن تؤدي إلى تحسين العمليات داخل المؤسسة وتعزيز الأداء العام للشركة.

<sup>1</sup> خلوط عواطف، بحدادة عمر، دور الذكاء الاقتصادي في دعم إدارة الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة اتصالات الجزائر: مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية: العدد السابع: 2017، ص773

• **اتخاذ القرارات:** يعزز الذكاء الاقتصادي القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة، مثل صنع الاستثمارات وتغيير الاستراتيجية ومواجهة المنافسين، وذلك بتحليل المعلومات والبيانات ذات الصلة بالسوق والمنافسين والعوامل الاقتصادية الأخرى. وبناءً على هذا التحليل، يمكن اتخاذ قرارات استراتيجية أكثر دقة وتحديد أفضل الخيارات لتحقيق الأهداف وتقليل المخاطر.

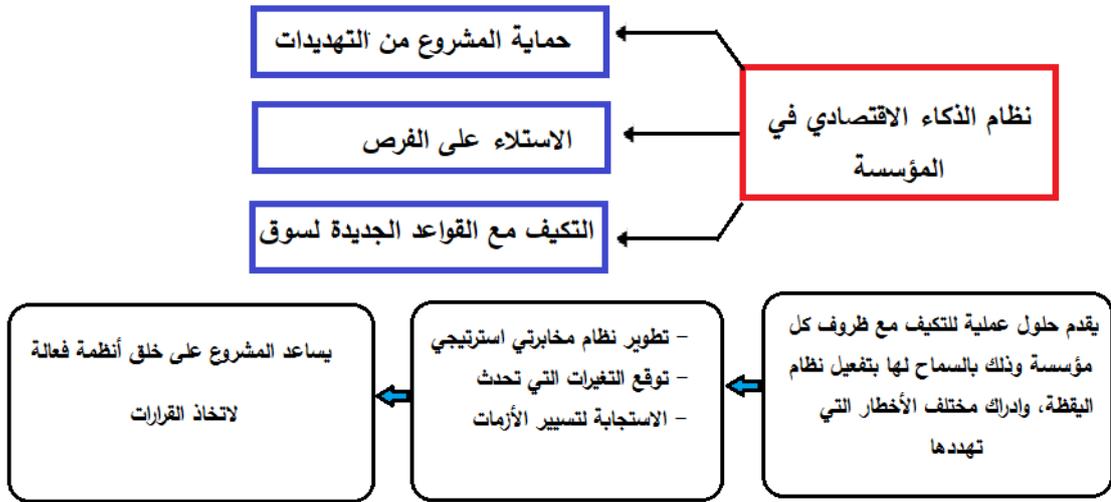
• **تحقيق أفضل النتائج في المبيعات:** فالذكاء الاقتصادي يعمل على تحليل البيانات المتعلقة بالمبيعات والتنبؤ بالطلب على المنتجات، وبناءً على ذلك يمكن للمؤسسة اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين العمليات وزيادة المبيعات، وهذا يساعد على تحقيق أرباح أفضل وتفوق على المنافسين في السوق.

• **تطوير الميزة التنافسية:** يمكن للذكاء الاقتصادي أن يساعد المؤسسات على تحديد نقاط القوة والضعف في أدائها والعمل على تحسينها، كما يمكنها التركيز على المنتجات أو الخدمات التي تحقق أفضل أداء وتحسينها بطرق إبداعية للحصول على ميزة تنافسية أكبر.

## 2.2: أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المنظمات:

يعتبر الذكاء الاقتصادي أداة حيوية في تحسين تنافسية المنظمات في عصر العولمة والمنافسة الشديدة، فهو يمنح المنظمات القدرة على البقاء والتوسع في ظل التحديات الاقتصادية والمالية المتعددة. كما يساعد على تحسين القدرة على التكيف مع التغييرات الخارجية والتحرك بسرعة للاستفادة من الفرص المناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر الحماية من التهديدات الخارجية ويساعد على تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الإنتاجية والربحية للمنظمات.

الشكل رقم (6.2) أهمية الذكاء الاقتصادي في المؤسسات



المصدر: مصطفى بودرامة، واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 01، 2018، ص 431.

• ترجع أهمية الذكاء الاقتصادي إلى استخدام المعلومة الاستراتيجية والتحكم فيها، لتعزيز تنافسية المنظمات، فالمعلومة لها وظيفتان مهمتان ضمن الذكاء الاقتصادي:

- ✓ عامل المنافسة بالنسبة للمؤسسة من خلال معرفة السوق، اكتشاف الفرص.
- ✓ عامل أمن وحماية المؤسسة من خلال جرد المخاطر والتهديدات المحتملة، حماية النظام المعلوماتي، وضع وسائل مادية للحماية، القدرة على الدفاع في وجه المنافسين.

❖ **متطلبات الذكاء الاقتصادي:** من الضروري الرجوع إلى متطلبات الذكاء الاقتصادي العملي، لأنه يتطلب طريقة جديدة في التفكير والسلوك ومنهجية تقوم على الركائز الأساسية داخل المنظم، ويمكن سرد متطلبات الذكاء الاقتصادي كما يلي:<sup>1</sup>

- أهمية محيط المؤسسة وتطوير طرق للتعامل والتأثير على مكوناتها؛
- يمكن أن تمنح معالجة المعلومات كمورد استراتيجي وإدارتها المؤسسات ميزة على منافسيها؛
- استيعاب التقنيات الجديدة والمتجددة كعامل مهيم في التفكير والاختيار الإداريين؛

<sup>1</sup> نصر الدين بن نذير، "دراسة استراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص 16.

- واستخدام تكنولوجيا المعلومات بمهارة، وإعادة تخطيط وتصميم الأساليب التنظيمية والإدارية بناءً على بيانات معينة، والسعي لتحسين كفاءة العمليات التشغيلية؛
- البحث عن المعرفة والمعلومات واكتسابها، وممارسة الجدية المستمرة في عملية الرصد رصد المجالات لخلق القدرة التنافسية والقدرات التكنولوجية؛
- مراقبة المتغيرات والتنبؤ بآثارها المحتملة وتحديد الفرص البيئية المتاحة والاستعداد لها استثمار فيه بالكشف عن حواجز الطرق والاستعداد لتفادي وجهات نظره؛

**الجدول رقم (1.2) الدور الاستراتيجي للذكاء الاقتصادي في المؤسسة**

المجال الاستراتيجي	دور الذكاء الاقتصادي	فائدة استخدام الذكاء الاقتصادي
التخطيط (Mintzberg and Waters, 1985)	دعم اتخاذ القرار أثناء التخطيط الاستراتيجي قصير المدى وطويل المدى	تسهيل وتطوير التفكير الاستراتيجي في المؤسسات
الميزة التنافسية (Porter, 1985)	تدعم تحليل البيئة المحددة، وتحديد الفرص والتحديات واختيار استراتيجية عامة	فهم الديناميكيات الحالية لقوى البيئة التي تسمح للشركة بوضع نفسها واكتساب ميزة تنافسية
القرار (March & Simon, 1969)	يدعم القرار في مرحلة الذكاء والاختيار لنموذج IMC - الذكاء والنمذجة والاختيار - لهيربرت	بيانات مهمة للقرارات الاستراتيجية وتحويلها إلى مستوى مرضٍ من الذكاء للسماح باختيار القرار وتنفيذه
التكيف وتفاعلية الأحداث Aguilar, 1967	إدراك القوى الخارجية للتغيير وتوجيه تكيف المؤسسة (Smircich and Stubbart)	فهم التغييرات الحالية والمحتملة واستشراف المستقبل (Fahey and Narayanan, 1986)
الابتكار والإبداع ؛ Lesca, 1989 Julien et	يدعم الابتكار التدريجي والإبداع في المؤسسة	معرفة فنية جديدة ومبتكرة أو مهارات شخصية أو استخدامات تقدرها السوق أو مصادر الأداء الداخلي الأفضل
التوقعات المستقبلية	إدراك واستقراء الدلالات والإشارات الضعيفة بسبق الأحداث	التصور المبكر والكافي للتغيرات المهمة وذات الصلة في البيئة لكي يكون لدى المؤسسة الاستفادة من العمل
المقاولاتية وروح المبادرة	دعم تدريب وتقييم وتنفيذ رؤية قيادة الأعمال والعمل على خلق القيمة	وسيلة هامة لاقتناء الفرص وإيجاد أعمال جديدة

Source : Nicola lesca, Marie laurence, La veille vu comme un système cybernétique Finance  
Contrôle Stratégie, Vol.8, N°4, P98

### 3.2- أهداف الذكاء الاقتصادي:

• أما بخصوص الأهداف التي يسعى إليه الذكاء الاقتصادي فيعتبر Michaël Zartarian أن للذكاء الاقتصادي ثلاثة أهداف رئيسية:

- حماية ومراقبة التراث العلمي والتكنولوجي والتنافسي للمؤسسة؛

- الكشف عن التهديدات والفرص التي قد تواجه المؤسسة؛

- تشكيل استراتيجيات التأثير في خدمة المؤسسة؛

• كما يهدف الذكاء الاقتصادي إلى جمع وتحليل المعلومات الاستراتيجية بشكل مستمر، لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة وتزويدها بوسائل تساعد في فهم المحيط واتخاذ القرارات الصائبة.<sup>1</sup>

• ويهدف نظام الذكاء الاقتصادي إلى تحقيق الأهداف التالية:<sup>2</sup>

- السيطرة على المعلومات وجمعها وإدارتها بشكل قانوني وحماية الأصول؛

- تطوير وإنتاج معلومات قيمة لتحسين عمليات إدارة البيئة بشكل أفضل؛

- تحديد الفرص والتهديدات وتقليل المخاطر وضمان الثقة في عمليات اتخاذ القرارات؛

#### الشكل رقم (7.2) أهداف الذكاء الاقتصادي



المصدر: بن سعودي زينب، مخلوفي عبد السلام، تقييم نشاط الذكاء الاقتصادي لتحقيق أهداف منظمات

الأعمال، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، ص04.

• هناك أهداف تكوينية نذكر منها:<sup>3</sup>

- البحث ومعالجة المعلومات.

<sup>1</sup> بن مسعود زينب، مخلوفي عبد السلام، تقييم نشاط الذكاء الاقتصادي لتحقيق أهداف منظمات الأعمال، جامعة طاهري محمد، بشار، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص04.

<sup>2</sup> رياض بلبل، حسين دباح، أثر تطبيق أليات الذكاء الاقتصادي على الأداء المستدام للمؤسسة الاقتصادية SIDER، عنابة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية المجلد 09، العدد 01، 2022، 113.

<sup>3</sup> زرزور العياشي، واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر وإمكانية دمجها في البرامج التعليمية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 01، 2017، ص111

- الحماية والدفاع عن التراث الصناعي والتكنولوجي للبلاد والمؤسسات.

- المراقبة والتحكم في المحيط الاستراتيجي.

• من أهم أهداف الذكاء الاقتصادي ما يلي: <sup>1</sup>

1. مراقبة التراث التكنولوجي للمنظمات و الحفاظ عليه يتم من خلال الأنشطة التالية:

أ- تعزيز النشر الصحيح للمعلومات بين أقسام المنظمة والحفاظ على سرية المعلومات الحساسة.

ب- مراقبة وفهم استراتيجيات المنافسين وتقييم تأثيرها على المنظمة.

ت- توقع الاتجاهات المستقبلية للسوق وتحليل تأثيرها على المنظمة والتأكد من توفر القدرة على التكيف مع التغييرات.

2. زيادة فعالية المنظمات وتعظيم قيمتها يتم من خلال إدارة المعرفة وتوفير الأدوات والموارد اللازمة لاتخاذ القرارات الحاسمة وتنفيذها بفعالية.

3. تعزيز تنافسية المنظمات وتحسينها يتم من خلال التركيز على تطوير استراتيجيات متميزة وابتكارية وتوفير الخدمات والمنتجات ذات الجودة العالية وتقديمها بأسعار مناسبة للسوق.

### 3- خصائص ومراحل نظام الذكاء الاقتصادي

#### 1.3- خصائص نظام الذكاء الاقتصادي:

من بين أهم خصائص نظام الذكاء الاقتصادي نذكر الخصائص التالية: <sup>2</sup>

- الاستفادة الفعالة والحكيمة من المعلومات ذات القيمة التنافسية في صنع القرارات الاستراتيجية والتكتيكية؛

- التنسيق الجيد بين العاملين الاقتصاديين وتوجيه جهودهم بشكل متكامل؛

- العلاقات القوية والفعالة بين المؤسسات، الجامعات، الإدارات المركزية والإقليمية؛

- استخدام أساليب العمل الضغطي والتأثير لتحقيق أهداف المنظمة؛

- دمج وتوظيف المعارف العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية بشكل فعال؛

- الحفاظ على السرية والأمان في جمع ونشر المعلومات بطرق شرعية ومشروعة؛

- تحليل الواقع الحالي واستنتاج الاتجاهات المستقبلية وتحديد العوامل المؤثرة في المكان والزمان.

<sup>1</sup> أسيل مجيد، بيداء ستار، المتطلبات التقنية لتطبيق الذكاء الاقتصادي وتأثيرها في أبعاد النجاح الاستراتيجي للمصارف، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 14، العدد 49، 2019، ص38.

<sup>2</sup> أحمد ميلي سمية، واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص43.

يتبين من السياق السابق أن الذكاء الاقتصادي يتميز بالعديد من الخصائص الهامة، والتي تشمل الدعم الفعال والفوري لصناع القرارات وصياغة الاستراتيجيات، بالإضافة إلى التنسيق الجيد والفعال لأنشطته داخل المؤسسة، ويجب أن يكون هذا الدعم والتنسيق هادفاً وموجهاً نحو تحقيق أهداف المؤسسة. ويكون الذكاء الاقتصادي قادراً على رصد وتحليل القضايا الأساسية التي تتعلق باستراتيجية المؤسسة، وذلك لتمكين صانعي القرار من اتخاذ القرارات الصائبة والمستنيرة في وقتها المناسب، وبالتالي تحقيق النجاح والتميز في سوق العمل وتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة<sup>1</sup>.

### 2.3- مراحل الذكاء الاقتصادي:

يمر الذكاء الاقتصادي بأربعة مراحل هي:<sup>2</sup>

#### • المرحلة الأولى: تحديد الحاجة للمعلومات

يتم تحديد الحاجة للمعلومات من قبل المختص في هذا المجال بمهارة وخبرة. ولا يتطلب ذلك استخدام وسائل تقنية متطورة، بل يمكن الاستعانة بأساليب بسيطة وفعالة.

يتم تحديد الحاجة للمعلومات عن طريق تحديد أهداف الوحدة الاقتصادية ورؤيتها الاستراتيجية، ومن ثم تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية للعمل ومتطلباتها التي ينبغي إضافتها أو تعديلها أو حذفها.<sup>3</sup>

ويتم ذلك من خلال دراسة الوضع الحالي للوحدة الاقتصادية وتحليل العوامل المؤثرة عليها، وكذلك دراسة توجهات السوق والعملاء والمنافسين والظروف الاقتصادية العامة. ومن هذه العملية يتم تحديد المعلومات التي تحتاجها الوحدة الاقتصادية لاتخاذ قرارات استراتيجية صائبة وفعالة.

تظهر هذه المرحلة بين متخذي القرار المحللين أو حتى أصحاب المصلحة من خلال شعورهم بالحاجة للمعلومات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> خلفاوي، شمس ضيات، الذكاء الاقتصادي رهان لتسيير المؤسسات الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 10، جامعة عنابة، 2013، ص35. بتصرف

<sup>2</sup> عبد الله فاضل الحياي، تطبيقات الذكاء الاقتصادي في التجارة الإلكترونية في إطار الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 08، المجلد 24، جامعة الموصل، 2011، ص07.

<sup>3</sup> سمير حمامي، نكاه الأعمال أسس ومفاهيم، مجلة نظم المعلومات، العدد 19 جوان، 2007، ص5.

<sup>4</sup> Benyoucef khalfallah , Sadouki Ghriissi ,Bouchikhi Mohammed Rédha, **L'importance de l'intelligence économique dans la réalisation de la compétitivité des entreprises économiques**, Revue des sciences Humaines Université Oum El Bouaghi, Volume 09 Numéro 02 – Juin –2022,p232.

### • المرحلة الثانية: جمع المعلومات

يتم جمع المعلومات عن طريق تحديد الحاجة الملحة لها، وذلك بتحديد طرق البحث عنها من مصادر رسمية وموثوقة مثل الصحافة والكتب وبنوك المعلومات. ويتم جمع هذه المعلومات باتباع الخطوات التالية<sup>1</sup>:

- تحديد المجالات البيئية المستهدفة بالمراقبة والمعلومات المطلوبة لكل منها
- وضع خطط مفصلة للذكاء الاقتصادي تتضمن الوسائل والتقنيات وتوزيع المهام وخطة العمل.
- إجراء جرد للمصادر المشروعة التي يمكن الحصول عليها للمعلومات المستهدفة.
- جمع كل المعلومات المتاحة حول المجالات المستهدفة من المصادر ذات الصلة
- مرحلة جمع المعلومات: هذا جزء من استمرارية المرحلة السابقة، حيث أنها تبدأ قبل بداية مرحلة جمع المعلومات، حيث يمكن للمتخصصين التعبير عن وجهة نظرهم بشأن المعلومات التي سيتم الرجوع إليها<sup>2</sup>.

### • المرحلة الثالثة: تحليل المعلومات

تعتبر عملية تحليل المعلومات أساسية للذكاء الاقتصادي، وتعتمد على قيمة المعلومات من منظور استخدامها، حيث يتم جمع جميع المعطيات المتاحة لتحليلها بشكل شامل ومتكامل. كما تعتبر ترجمة المعلومات خطوة حاسمة لإجراء التحليل، حيث تساعد في إظهار صورة شاملة لجميع المعلومات التي قد لا تكون واضحة في سطور الوثائق المختلفة.

### • المرحلة الرابعة: نشر المعلومات واتخاذ القرارات

يتمتع الذكاء الاقتصادي بأهمية كبيرة في عملية تحليل المعلومات ونشرها، مما يساهم في تحقيق القيمة المضافة للمؤسسة ويمكنه مساعدة المسؤولين في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب على الوحدة الاقتصادية اتباع الخطوات التالية<sup>3</sup>:

- تصميم بدائل ممكنة بناءً على النتائج المستخلصة، وتقديمها لصانع القرار لاتخاذ القرار الأمثل.
- دراسة البدائل الاقتصادية المقترحة من قبل صانع القرار وتحليل مدى فعاليتها وتناسبها مع الأهداف المرجوة.
- تنفيذ القرار الذي تم اتخاذه وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة والتنفيذية التي تضمن تحقيق الهدف المطلوب.

<sup>1</sup> عبد الفتاح بوخمخ، بومعزة سهيلة، دراسة تحليلية لتطبيق اليقظة في مؤسسة الهاتف النقال موبيليس الجزائر، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي

العاشر حول الريادة في مجتمع المعرفة الذي أقامته جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية للمدة 26-29/04/2010، ص 7

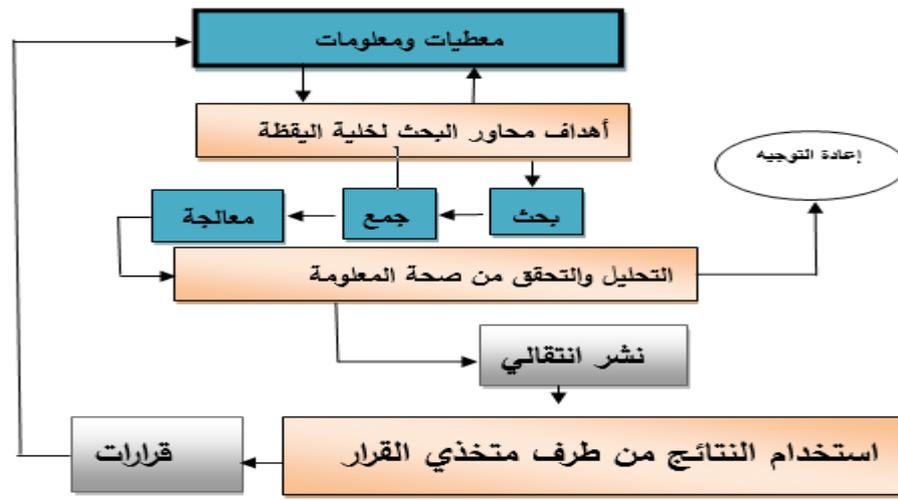
<sup>2</sup>Wahab, haba Najwa Bin Brik Abdel. (2014). *L'intelligence économique pour créer un avantage concurrentiel*.

Journal of Economics, Management and Commercial Sciences, Numéro 11, p96

<sup>3</sup> عبد الله فاضل الحياي، مصدر سابق ذكره، ص 08.

نشر المعلومات واستخدامها: تبدأ هذه المرحلة بتوفير المعلومات اللازمة للأطراف التي تحتاج إليها، و ترجمة فعالة لهذه المعلومات من خلال اتخاذ القرارات الصحيحة<sup>1</sup>  
 قيمة المعلومات = تحليل جيد للاحتياجات \* صحة المصادر و نوعيتها\*نوعية التحليل \* النشر و التغذية الراجعة\*الحماية<sup>2</sup>

الشكل رقم(8.2) مراحل الذكاء الاقتصادي



المصدر: Jean Pierre Descales, **veille et intelligence stratégique**, IHEC, 17 Avril:

2007 University de Paris–Sorbonne, p02.

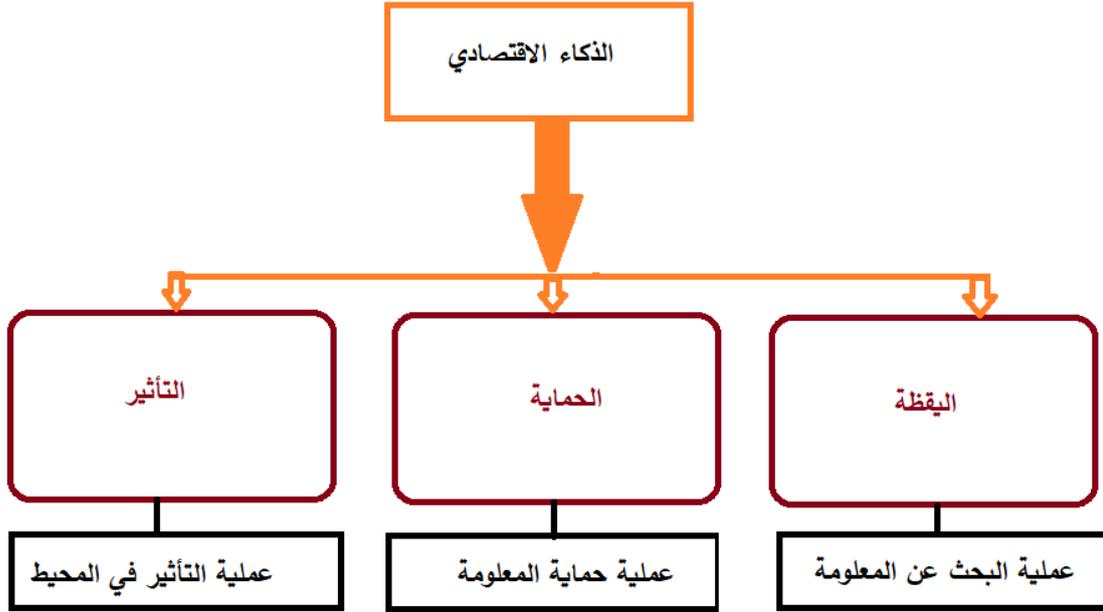
<sup>1</sup> Wahab, haba Najwa Bin Brik Abde ,op, p96

<sup>2</sup>91. د. عبد الرزاق خليل و د. أحلام بوعبدلي، "الذكاء الاقتصادي في خدة منظمة الأعمال"، مرجع سابق ذكره، ص02.

ثانيا-عناصر نظام الذكاء الاقتصادي

يتكون نظام الذكاء الاقتصادي من ثلاث نظم مترابطة ومتكاملة وهي ممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم (9.2) عناصر الذكاء الاقتصادي



Source: M.Boudjemia. (2008): Intelligence économique: المصدر من إعداد الباحث باعتماد على  
seminaries de sensibilisation à l'intelligence ,concept, definition et mode opératoire  
économique et à la veille stratégique, Alger, 23 décembre 2008, p09

1: اليقظة الاستراتيجية

1.1: ماهية اليقظة الاستراتيجية

تتعلق اليقظة الاستراتيجية بالتقنيات الحديثة ووسائل المعلومات المتقدمة التي تزود المنظمات بالمعلومات التي تمكنها من فهم بيئتها وقدرتها على إدارة ومراقبة مختلف المخاطر والتهديدات.

• عرفها RIBAULT إنها المراقبة والمتابعة العامة والذكية لمحيط المؤسسة من خلال البحث على المعلومات الواقعية والمستقبلية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Harmel. L, **Maitriser et pratiquer veille stratégique et intelligence économique**, 2 eme édition, France. editions afnor,2007,p02.

• اليقظة: وهي المراقبة والملاحظة المستمرة لمحيط المؤسسة من أجل التوصل إلى المعلومات المطلوبة من أجل اتخاذ أحسن القرارات.<sup>1</sup>

• اليقظة الاستراتيجية: هي جوهر الذكاء الاقتصادي لأنها مصممة لتوفير معلومات قيمة لصانعي القرار ومديري الشركات، لمراقبة وفهم بيئة الفرد، من أجل اتخاذ القرارات المثلى، وتحسين القدرة التنافسية والابتكار، وهذا يشمل:

-المراقبة المنهجية للأسواق والمنافسين وقطاعات التكنولوجيا ثم استخدام البيانات المجمعة؛  
-فهم كيفية جمع المعلومات واستخدامها؛

- الميل إلى تبني نهج هجومي عندما يكون الهدف هو نشر المعلومات المفيدة لمختلف الفاعلين الاقتصاديين  
• اليقظة الاستراتيجية: تحدد النشاط الذي يشمل، بشكل مستمر، كل الإشارات التي تنقل المعلومات ذات الصلة بالشركة في المجال الاستراتيجي من أجل توفير المعلومات المفيد.<sup>2</sup>

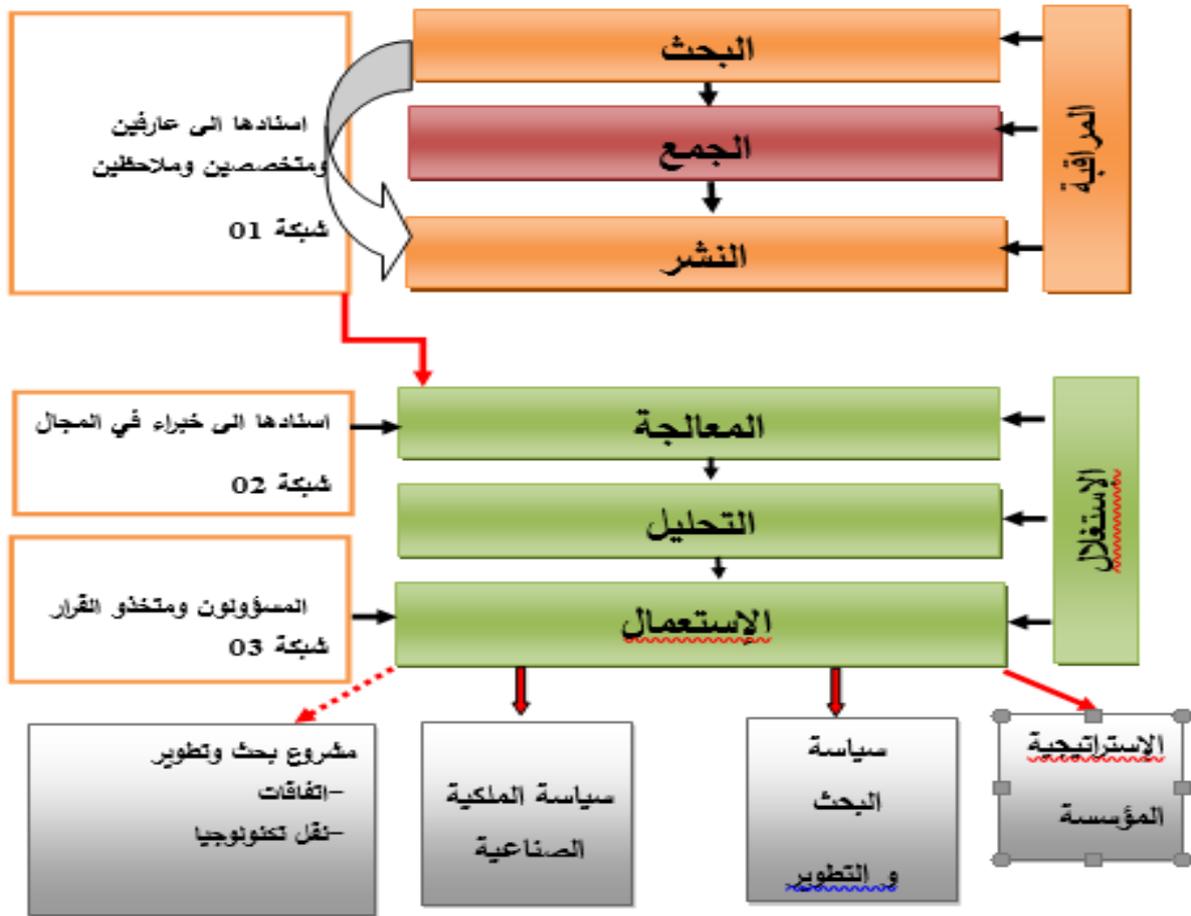
• أما بالنسبة إلى هامبرت ليسكا (Humbert lesca)، الذي يُعتبر أحد أكبر وأشهر الباحثين في مجال اليقظة الاستراتيجية، فإنه يرى اليقظة الاستراتيجية على أنها "إجراء جماعي مستمر تقوم من خلاله مجموعة من التغييرات المحتملة في البيئة باتخاذ إجراءات استباقية لخلق فرص عمل وتقليل مخاطر عدم اليقين".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فيلاي أسماء، بوشخي عائشة، الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية الواقع والمجهودات، مجلة الاقتصاد والتسيير، المجلد 17، العدد02، 2018، ص98.

<sup>2</sup> Yousfi Kamal bin Muhammad Iman. (July 2020). **Le rôle de l'intelligence économique dans la réalisation du développement durable** . Journal for Research and Economic Studies, Volume 01 Issue 01,p15

<sup>3</sup> المهدي هتهات، عبد الكريم مسعودي، مدى مساهمة اليقظة الاستراتيجية في تطوير أداء النظام المصرفي في الجزائر، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03 عدد خاص، افريل، 2020، ص173.

الشكل رقم (10.2) نموذج JAKOBIAK لليقظة الاستراتيجية



المصدر: Humbert LESCA, *Veille stratégique: La méthode LESCANNING*, éditions EMS, Paris, 2003, p :32

2.1 - وظائف اليقظة الاستراتيجية:

- اليقظة الاستراتيجية: تلعب دورا هاما في نظام الذكاء الاقتصادي، حيث يمكن تلخيص دورها في أربعة وظائف وهي:<sup>1</sup>
  - التوقع: وهو توقعات لنشاط المنافسين أو تغيرات المحيط.
  - الاكتشاف: اكتشاف المنافسين الجدد أو المحتملين أو المنظمات التي يمكنك شراؤها أو الشراكة معها من أجل التكوين واكتشاف فرص السوق.
  - المراقبة: مراقبة تطورات، عرض المنتجات في السوق، التطورات التكنولوجية أو طرق الإنتاج التي تسمح أو تستهدف النشاط، التنظيمات التي تغير في إطار النشاط.

<sup>1</sup>الخامسة سايجي، نوال هاني، دور النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية كنموذج لدعم الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المنظمات الجزائرية، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 02، سنة 2019، ص 40.

- **التعلم:** تعلم خصائص الأسواق الجديدة، أخطاء ونجاح الآخرين (المنافسين)، مما يسهل تقدير المشاريع، وضع أسلوب جديد للتسيير أو بناء نظرة موحدة للمسيرين.

### 3.1- خصائص اليقظة الاستراتيجية:

يمكننا أن نلخص بعض الخصائص التي تتميز بها اليقظة الاستراتيجية ونذكر منها<sup>1</sup>:

- **الاستراتيجية:** إن البعد الاستراتيجي له دلالة واضحة المعالم في نجاح فعالية اليقظة الاستراتيجية خاصة فيما يتعلق بمجال التنبؤ والتوقع.

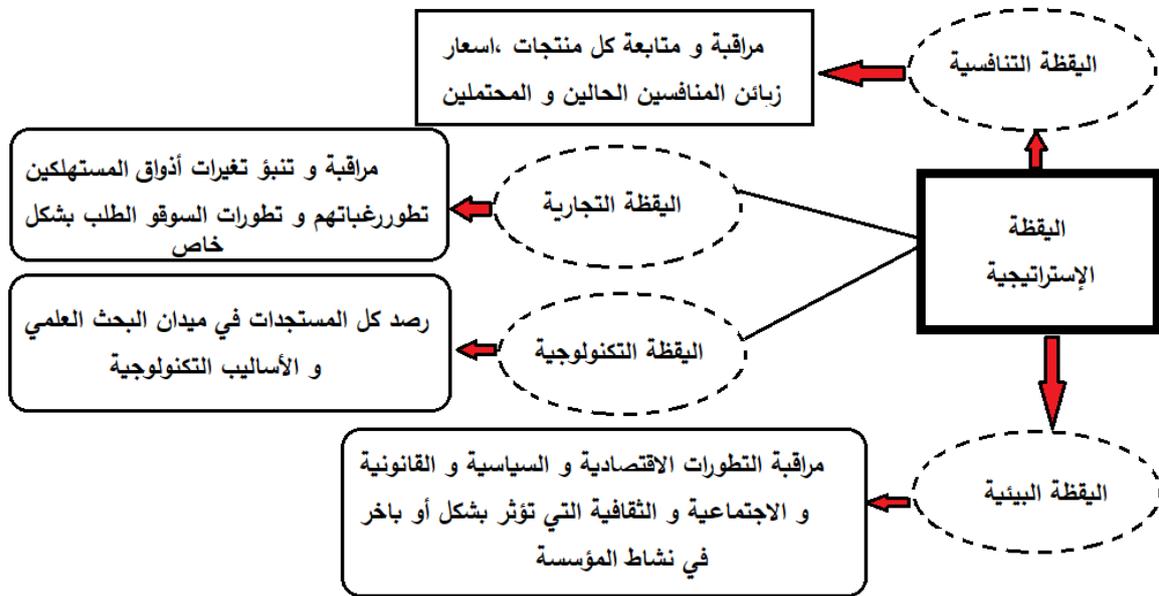
- **التوقع:** يعتبر عنصر التوقع بالنسبة لليقظة الاستراتيجية بمثابة الإنذار المبكر للتوقعات المستقبلية للمؤسسة.

- **البيئة:** بيئة المؤسسة مكونة من عدة عوامل مؤثرة تتركز في تأثيرها وانعكاسها على طرق علمية دقيقة.

- **الإبداع:** من خلال هذه الميزة يمكن صياغة فرضيات ورؤية مستقبلية إبداعية.

- **الصفة الإرادية:** وهذه الصفة تعتبر من أهم مميزات اليقظة الاستراتيجية لأنها تستشعر بالأحداث قبل وقوعها، كما تسمى برادار السفينة.

### الشكل رقم (11.2) مكونات اليقظة الاستراتيجية



المصدر المهدي هتهات، عبد الكريم مسعودي، مدى مساهمة اليقظة الاستراتيجية في تطوير أداء النظام

المصرفي في الجزائر، ص175

<sup>1</sup> Lesca, H, **veille stratégique concepts et démarche de mise en place dans l'entreprise** , ministère de l'éducation nationale de la recherche et de la technologie, France,1997,p 2-3.

## 2- الحماية المعلوماتية:

### 1.2 - ماهية الحماية المعلوماتية:

- تعرف الحماية عموماً بأنها تأمين الممتلكات المعلوماتية للمؤسسات والسلطات العمومية.<sup>1</sup>
- إن من بين أهداف الذكاء الاقتصادي هو الحفاظ على المعلومة من أخطار التجسس واقتحام نظم المعلومات وإتلاف البيانات.<sup>2</sup>
- تهدف سياسة الأمن الاقتصادي إلى إنشاء بيئة استثمارية ملائمة وتوسيع فرص العمل، ومنع التهديد الاقتصادي من خلال حماية ومراقبة مصالح المؤسسات، وتركز هذه السياسة على ضرورة الكشف عن المعلومات المهمة والحفاظ على سرية الأنشطة التجارية المتعلقة بالمؤسسة.<sup>3</sup>
- يوجد العديد من الأبحاث والدراسات في مجال الذكاء الاقتصادي تركز على الحماية والدفاع عن الرأسمال غير المادي، وتعرف بمصطلح "الذكاء المضاد"، وهو يجمع بين مجموعة من الإجراءات الوقائية والتدابير الحمائية لحماية الأصول غير المادية، بالإضافة إلى التعامل مع الضغوطات الخارجية وتأثير الجماعات المؤثرة. ويمكن وصف هذا المفهوم بالتعريف الذي قدمه ألان جوليو (المسؤول الأعلى للذكاء الاقتصادي في فرنسا في عام 2005) على أنه:<sup>4</sup>
- " يتألف الذكاء الاقتصادي من عدة عناصر، بما في ذلك السيطرة والحماية على المعلومات الاستراتيجية للفاعلين الاقتصاديين. وتهدف هذه العناصر إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، وهي تعزيز القدرة التنافسية للصناعة، وتحسين أمن الاقتصاد والأعمال التجارية، وتعزيز نفوذ البلد في المجال الاقتصادي "
- هناك من يعرفها على أنها: الحماية الدقيقة، التي تتكون من معالم وضوابط واضحة ومحددة بشكل دقيق للمراقبة الأمنية وتطبيقها في إطار استعمال مجموعة من المعايير.<sup>5</sup>
- كما عرفت بأنها العلم الذي يدرس نظريات واستراتيجيات توفير الحماية للمعلومات من التهديدات التي تتعرض لها، ويشمل ذلك مجموعة من الإجراءات والوسائل التي يجب توفيرها لضمان حماية المعلومات من المخاطر الداخلية والخارجية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> فيلاي أسماء، بوشخي عائشة، مرجع سابق، ص 99.

<sup>2</sup> الخامسة سايجي، نوال هاني، مرجع سابق، ص 41

<sup>3</sup> قادري عائشة، مخلوفي عبد السلام، مرجع سابق، ص 12.

<sup>4</sup> Frédérique PEGUIRON, **Application de l'Intelligence Économique dans un Système d'Information Stratégique universitaire : les apports de la modélisation des acteurs**, thèse de Doctorat, Université Nancy 2, 2006, P37.

<sup>5</sup> حمد دباس الحميد، ماركو إبراهيم نينو، حماية أنظمة المعلومات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 34

<sup>6</sup> هيثم حمود شبلي، إدارة مخاطر الاحتيال في قطاع الاتصالات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 211.

- تتطلب الأنشطة المرتبطة بالذكاء الاقتصادي، والتي تشمل جمع المعلومات وتحليلها وتوزيعها واستخدامها لصالح مشروع معين، توفير ضمانات الحماية اللازمة للحفاظ على المعلومات ومواجهة التهديدات المتعلقة بحذفها أو سرقتها، بالإضافة إلى الدفاع عنها في ظل ظروف المنافسة<sup>1</sup>.
- كما يعرفها البعض على أنها: الوسائل والإمكانيات النشطة والدفاعية لضمان حماية الإرث المعلوماتي للمؤسسة ونشاطاتها.<sup>2</sup>
- تعريف هنري مارتر: عرف الحماية على أنها تقديم ضمانات الحماية اللازمة لحفظ تراث المؤسسة التكنولوجي.
- -تعريف هاسيد وآخرون: على أنها عدم إفشاء مشاريع المؤسسة، ومعارفها الخاصة وتكاليف إنتاجها وكذا خسائرها المالية، والتكنولوجيا والاجتماعية للمنافسين.<sup>3</sup>
- هي العنصر الثاني للذكاء الاقتصادي وهي أمن المعلومات الخاصة بالمنظمة ضد المخاطر الخارجية، إذ أن الجانب الدفاعي للذكاء الاقتصادي لا يمكن تجاهله، فمن خلال جميع ضمانات الحماية اللازمة للحفاظ على موجودات المنظمة من الأخطار التي تهدد الأمن المعرفي والمعلوماتي لها، وهناك نوعين من المخاطر وهي:<sup>4</sup>
  - أ- أخطار إرادية: تتضمن تهريب المعلومات وتتمثل في التجسس أو اقتحام نظام المعلومات أو سرقة المجلدات الداعمة للمعلومات .
  - ب- الأخطار غير الإرادية: وتتمثل في الكوارث الطبيعية أو الحوادث التقنية (كالانفجار) أو الأخطار بسبب الإهمال أو عدم الكفاءة (حذف البيانات أو إتلافها).

## 2.2- مجالات حماية المعلومة:

لضمان سلامة المعلومات، يجب أن يكون التركيز الأولي على فهم الموقف من منظور المنظمة، يشار إلى هذا النهج عادة باسم حماية المعلومات أو أمن المعلومات. يمكننا التفريق بين نهجين على أساس حساسية معلومات المنظمة الذي يعتمد على تحديد المخاطر المحتملة ويتضمن موضوع الأمان مجموعة من الاعتبارات، بما في ذلك تقييم التهديدات ونقاط الضعف المحتملة، وتقييم مستويات الأمان، والتمييز بين التأمين والأمن .

<sup>1</sup>سامية دومي، رضية بوشعور، إسهام الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، 2022، ص364.

<sup>2</sup>خلفاوي شمس ضيات، مصدر سابق، ص235.

<sup>3</sup>الحاج سالم عطية، مصدر سابق، ص282.

<sup>4</sup>وصال عبد الله حسين، ببداء ستار لفنة، عناصر الذكاء الاقتصادي للمنظمة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 14، العدد 47، 2019، ص06.

علاوة على ذلك، من المهم مراعاة أمن شبكات المعلومات في ضوء التطورات في قطاع الاتصالات والجانب رئيسي آخر هو دور الدولة في حماية المعلومات، بما في ذلك التدابير التشريعية والمؤسسية<sup>1</sup>.

المستوى التنظيمي: تحتاج منظمات أمن المعلومات إلى تطوير سياسات أمنية وإجراءات تدقيق لضمان ذلك فعالية. السياسة الأمنية هي عرض عام لإدارة المنظمة ومسار عرضها اعتماد أمن المعلومات وتنفيذه وإدارته. ويرى ROMUALD THION بأن تنظيم سياسة الأمن تخص ثلاث محاور أساسية :

● الأمن الإداري: (تعزيز التنظيم الأمني والإجراءات الأمنية، تتطلب إجراء تحقيقات وتدقيق لتحقيق الممارسات الجيدة).

● الأمن المادي: (كإتقييد الدخول المادي إلى الموارد مما يتطلب وضع حواجز وخزانة حديدية .إلخ).

● الأمن المنطقي لنظام المعلومات (من خلال المصادقة، والتحقق، والتشفير، والفصل، وتنظيم السلطة، وعقبات الوعي الأمني للمستخدم، وما إلى ذلك).

### 3.2: عناصر حماية المعلوماتية

حماية المعلوماتية الاستراتيجية مكونة من بعض العناصر على درجة واحدة من الأهمية: <sup>2</sup>

✓ السرية: يلعب عنصر السرية دورا هاما في حماية المعلومات الاستراتيجية للمؤسسة خاصة مع تطور الرهيب في مجال الأنترنت والتدخلات السبريانية التي ينجم عنها مخاطر وتهديدات تضر بالمؤسسة.  
✓ تخزين البيانات:

حتى تتمكن المؤسسة من الاستعادة من المعلومة لابد لها من برامج لتخزين المعلومات، حتى لا يمكن الوصول إليها، حيث تلعب مهمة التخزين دورا فعال في الحفاظ والاستغلال الأمثل للمعلومات الاستراتيجية.  
✓ سلامة المعلومة:

سلامة المعلومة الاستراتيجية هي الحفاظ على صحة والبيانات ومنع التدخلات الخارجية من الوصول إليها، وسلامة مصادرها.

<sup>1</sup>حميدوش أحمد، أطروحة دكتوراة، الذكاء الاقتصادي فهمه وإنشاؤه وتأصيله واستعماله، جامعة الجزائر 03، 2014، ص96.

<sup>2</sup>بتغة صونية، الذكاء الاقتصادي كآية للتحكم في المعلومة الاستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسة تنافسية، دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016،

## 3: التأثير في المحيط

## 1.3 - تعريف التأثير

- يتمثل في الضغط على مجموعة من الأعوان لفائدة المؤسسة من أجل أن تكون أكثر قدرة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية أو من أجل إيقاف التهديدات التي يمكن أن تواجهها.<sup>1</sup>
- يعرف التأثير على أنه الاستخدام الأمثل للمعلومة بطريقة تمكن المنظمة من العمل على بيئتها لجعلها أكثر ملائمة وذلك لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة.<sup>2</sup>
- وهو استخدام المعلومة بطريقة تمكن المشروع من العمل لجعل بيئتها أكثر ملائمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وتعتبر كبعد هجومي.<sup>3</sup>
- التأثير هو استعمال المعلومات التي تمكن المنظمة من جعل بيئتها أكثر ملائمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ومواجهة كل التيارات المنافسة.<sup>4</sup>
- التأثير هو «قدرة المؤسسة على القيام بتعديل علاقات قوى السوق لمصالحها ومن دون الاستعانة بأصحاب القرار السياسي».<sup>5</sup>
- استراتيجيات التأثير تلعب دورا هاما للتنبؤ المسبق وإرشاد مسيري المؤسسات إلى التفاعل الإيجابي مع الهجمات في الوقت المناسب، كما يمكن للمسيرين وضع مؤسساتهم في أحسن المراكز في الأسواق مما يؤدي إلى جلب انتباه الزبائن والمستهلكين.

## 2.3 - وسائل التأثير

للتأثير عدة وسائل أهمها:<sup>6</sup>

- التأثير عن طريق التأثير على المستهلكين باستعمال وسائل الاتصال.
- التأثير باستخدام التفكير أو ما يعرف بالتأثير على الرأي.

<sup>1</sup> فيلالي أسماء، بوشيخي عائشة، مرجع سابق، ص 99

<sup>2</sup> الخامسة سايجي، نوال هاني، مرجع سابق، ص 41

<sup>3</sup> بوزليفة شهرة، غلاب نعيمة، واقع تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، ديسمبر 2019، ص 386.

<sup>4</sup> خلفاوي شمس ضيات، مصدر سابق، ص 236.

<sup>5</sup> B. Bosson, J.C. POSSIN, *renseignement a l'intelligence économique*, 2ème édition DUNOD, Paris,

2001, p.201.

<sup>6</sup> خلفاوي شمس ضيات، مصدر سابق، ص 236.

- سياسة التأثير تكون على مستوى الهيئات التي تقوم بإعداد المعايير التي تنظم الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال العمل الضغطي الذي يسمى ب (Lobbying) وهو الذي يؤثر على القرارات السياسية والاقتصادية ببيان الإيجابيات والسلبيات للقوانين.<sup>1</sup>

### 3.3 - أهمية التأثير

لم يعد نظام الذكاء الاقتصادي يقتصر على الأسواق التي تعتبر مصدرا للقيمة المضافة بل أصبح مجالا واسعا للتأثير والقوة، خاصة في مجالات عديدة كالشبكات الاتصالية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الأمن، التسليح، الطاقة وصناعة الأدوية،...<sup>2</sup>

استراتيجية التأثير تشمل الأنشطة التي تنفذ بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من قبل الأفراد والمنظمات والمجتمعات المحلية أو الدول لتوجيه القرارات في الاتجاه المطلوب، وهي العملية التي نفذت عمليات الاتصال عن طريق العامل الاجتماعي، السياسي والاقتصادي من أجل التوصل إلى هيكلة الأعمال والممارسات من الجهات الفاعلة المستهدفة. فعملية التأثير على البيئة تكون من خلال وسائل الضغط المعلوماتية، وأعمال الضغط تعتبر تطبيق للتأثير الكلاسيكي الذي تمارسه الشركات، فالضغط هو حالة خاصة من التأثير العملي لأنه يركز على البعد السياسي لاستراتيجية الشركة.

يحتاج توجه القرار من قبل المنظمات والمجتمعات أو حتى الدول إلى استراتيجية فعالة للتأثير<sup>3</sup>، ويكون ذلك من خلال وسائل الضغط المعلوماتي الذي ترتكز على البعد السياسي لاستراتيجية المنظمة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> زرزار العياشي، مصدر ساق، ص216.

<sup>2</sup> حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ العمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013، ص13.

<sup>3</sup> La rivet Sophie : L'intelligence économique : étude de cas d'une pratique managériale accessible aux PME, L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion (HEG) Fribourg, Suisse, 25, 26, 27 octobre 2006, p4

<sup>4</sup> خلفاوي شمس ضيات، دور نظم المعلومات في تفعيل الذكاء الاقتصادي بالمنظمات، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد 18، 2017، ص252

### ثالثا-وظائف وأدوات نظام الذكاء الاقتصادي

**1. وظائف نظام الذكاء الاقتصادي:** يعتبر الذكاء الاقتصادي كنظام لرصد ومراقبة بيئة المؤسسة لاكتشاف مختلف الفرص والتهديدات، باعتباره مكون من مجموعة من نشاطات اليقظة والإنذار المبكر، كما أنه مبني على البحث، التجميع المنسق للمعلومات بمختلف أنواعها، والهدف من ذلك هو إنتاج المعلومة الاستراتيجية ذات القيمة المضافة التي تسمح للمؤسسة بالبقاء والاستمرارية في ظل المنافسة الشرسة التي تشهدها جل المؤسسات الاقتصادية. سوف نتطرق في هذا المبحث لمختلف الوظائف التي يتميز بها نظام الذكاء الاقتصادي:

#### 1.1: تكوين المعرفة الاستراتيجية

• تتطلب وظيفة المعرفة الاستراتيجية مجموعة من العناصر نذكر منها:<sup>1</sup>

-تحديد المعرفة وحمايتها(المكتسبات)؛

-يقظة إجمالية بالنسبة للموجودين؛

-الاغتناء بالمعرفة يسمح بالتطور الداخلي والكسب الخارجي؛

• حسب (LEVET ET PATUREL): فإن التحكم في الإرث العلمي والتكنولوجي والمعارف يتم عن طريق تحديد المعارف والمهارات، معرفة القوانين والمعايير الخاصة بالملكية الصناعية والفكرية، تطبيق قواعد الأمن والحماية الصناعية، التحكم في تكنولوجيا المعلومات، الوعي بتكلفة المعلومة.<sup>2</sup>

#### 2.1: وظائف المعرفة الاستراتيجية

• وظيفة القراءة المعلوماتية وعلاقتها بالإدارة الاستراتيجية: تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف الذكاء الاقتصادي حيث من خلالها تتمكن الإدارة الاستراتيجية من قراءة وفك القواعد المتعلقة بالبيئة التنافسية<sup>3</sup> واستخدام المعلومات الاستراتيجية التي تتحها هذه الوظيفة في اتخاذ القرارات المناسبة خاصة في الأفق المستقبلية للمؤسسة.

#### 3.1: وظائف الذكاء الاقتصادي حسب Bruno Martinet et Yves Michel Marti

تتمثل فيما يلي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup>نسرين مغمولي، إشكالية تنافسية الجزائر في ضوء تحديات بيئة الأعمال الراهنة حتمية نظام الذكاء الاقتصادي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 38 المجلد 01، حزيران، 2016، ص 131.

<sup>2</sup>بن خديجة منصف، أولاد زاوي عبد الرحمان، دراسة تحليلية لممارسة الذكاء الاقتصادي في الجزائر، مجلة الدراسات المالية، الحاسبة و الإدارية، العدد 07، ط 2017، ص 177.

<sup>3</sup>رقامي محمد، الذكاء الاقتصادي بين المنافسة والتعاون وتأثيره على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، مجلة الحقيقة، العدد، 33، 2016، ص187.

<sup>4</sup> Bruno Martinet, Yves Michel Marti, *L'intelligence économique : les yeux et oreille de l'entreprise édition organisation*, Paris, 1995, P15

**1.3.1: وظيفة اليقظة (La Veille)** تلعب هذه الوظيفة دورا هاما من حيث الحماية من المخاطر واصطياد الفرص.

**2.3.1: وظيفة فهم البيئة الخاصة بالمؤسسة:** حتى تحقق المؤسسة عامل الاستمرارية لا بد من فهم بيئتها وكيفية تغييرها وتطورها.

**3.3.1: وظيفة المعرفة (Reconnaissance):** لكي تحقق المؤسسة الأهداف المسطرة يجب عليها مراجعة وفحص النتائج إذا كانت صحيحة ومرضية.

#### 4.1: الحماية من الفرص والتهديدات

**1.4.1:** إن اكتشاف الفرص والتهديدات يعتمد على استباق الأخطار، التحكم في تقنيات اليقظة، ممارسة وضعيات القوة، إجراء الإحصاءات التكميلية، قدرة التنقيب عن الشبكات، القدرة على استغلال الهجمات. تواجه المؤسسات الاقتصادية تغيرات مختلفة ومستمرة في كل المجالات التي تؤثر على مستقبلها لذا يعتبر عنصر توقع التهديدات المحتملة عنصرا أساسيا في رسم الخطط والاستراتيجيات الدفاعية التي تضمن للمؤسسة البقاء.

#### 2- أدوات الذكاء الاقتصادي

تختلف تعريفات المؤلفين لأدوات الذكاء الاقتصادي، ولكن هناك إجماع على أن هذه الأدوات تدور حول خمسة عناصر أساسية يمكن تفسيرها على النحو التالي:<sup>1</sup>

أ- **تخزين البيانات:** هو اتجاه تكنولوجي جديد ويوصف بأنه أحدث مفهوم في مجال أنظمة المعلومات، وهو موضوع مهم في العديد من تطبيقات الأعمال، وخاصة في مؤسسة كبيرة ذات فروع مختلفة لدورها النشط في إدارة مواردها من بينها المعلوماتية وتحسين عملية اتخاذ القرار، وأساس فكرة مستودع البيانات هو تحقيق التكامل، يتم توزيع بيانات المنظمة عبر مختلف قواعد البيانات وأنظمة معالجة المعاملات والأنظمة الموروثة، والمصادر الخارجية للمعلومات المتعلقة بموظفيها حتى تتمكن من استخدامها. المنظمة هي بيئة متكاملة موحدة للبيانات الحالية والتاريخية تحت مستودع واحد.

<sup>1</sup>سلوى أمين السامرائي، عبد الستار عبد الجبار العكدي، "مستقبل ذكاء الأعمال في ظل ثورة الحوسبة الحاسوبية"، المؤتمر الحادي عشر لذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، الأردن، 2012/04/26، ص 329

ب- العمليات (الاستخراج، النقل، التخزين): هذه الأدوات مصممة لاستخراج والتكامل تعتمد بياناتها من مصادر مختلفة على خريطة استخراج محددة، وعملية التكامل ضرورية لتحويل هذه البيانات إلى النموذج المطلوب من قبل المؤسسة، بغض النظر عن كيفية تخزينها في البيئة ونقلها إلى مستودع البيانات.

ج- **المعالجة التحليلية**: هذه إحدى الأدوات الرئيسية للذكاء الاقتصادي "المعالجة التحليلية عبر الإنترنت": تسمى تقنية (OLAP) وهي نتيجة التحديث المستمر للبيانات باستخدام نظام معالجة في الوقت الفعلي، مما يؤدي إلى تضخيم ازدياد حجم المعاملات بشكل كبير مع زيادة التغييرات والتعديلات على بيانات الحجم والقيمة.

د- **التنقيب عن البيانات**: ظهرت الكلمة في منتصف التسعينيات في الولايات المتحدة فهو يجمع بين الإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، علم التنقيب عن البيانات هو علم مستقل، إنه العلم المسؤول عن طرق وأساليب توليد قواعد المعلومات والمعرفة عن طريق استخراج كميات كبيرة من البيانات وربطها بالطرق العلمية للتوصل إلى معلومات أو معرفة جديدة.

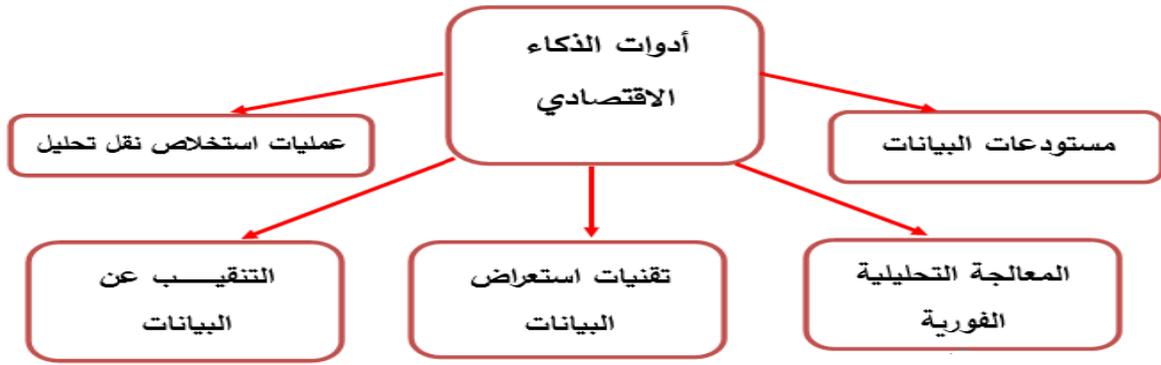
هـ- **تقنيات استعراض المعلومات**: تعتبر هذه التقنية من التقنيات المهمة لنجاح الذكاء الاقتصادي وذلك من خلال تكوين العلاقة بين مخرجات المعلومات ومتخذي القرار، هناك عدة أنواع من هذه التقنيات تستخدم بأشكال مختلفة سواء كانت بشكل منفرد أو متداخل يتلاءم مع الهدف وهي كما يلي:

- **التقارير**: أن عملية إنشاء التقارير عبر الأنظمة تتضمن إمكانية توليد تقارير متنوعة عن المبيعات، الوضع المالي، الاستعلامات، وغيرها ويمكن أن تكون هذه التقارير بسيطة مثل جدول أو تكون معقدة مثل التقارير التي تعرض ملخصات يمكن التفاعل معها للحصول على التفاصيل المطلوب.

- **لوحة القياس**: تعد لوحات القياس جزءاً أساسياً من إدارة الأداء، وتتيح للقادة والمدراء رؤية الأداء على نحو فعال، وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة في الوقت المناسب. وتستخدم لوحات القياس بشكل واسع في العديد من المجالات التنظيمية، مثل إدارة المبيعات، وإدارة علاقات العملاء، وإدارة المخزون، وتقييم الأداء.

- **بطاقة الأداء**: هي أداة قياسية تستعمل لتوفير نظرة واضحة عن أداء المؤسسة، وتستند على مجموعة من المقاييس الرئيسية التي تمثل أهداف الأعمال. وتستخدم كجزء من لوحة القياس لتزويد الإدارة العليا بمعلومات قيمة حول أداء المؤسسة والتي يمكن استخدامها لاتخاذ قرارات تحسين الأداء. ويتم تقديم بطاقة الأداء بشكل بصري ومبسط، وتحتوي على مؤشرات للأداء مرتبة وموضوعة بطريقة منطقية، مما يجعل من السهل تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وتشمل هذه المؤشرات مثلاً معدل النمو، والإيرادات، ونسبة الربحية، والعملاء المستهدفين، ومستوى الرضا، والإنتاجية، ومستوى الجودة.

الشكل رقم (12.2) : أدوات الذكاء الاقتصادي



المصدر خالد قاشي، الذكاء الاقتصادي آلية لدعم إدارة العلاقة مع الزبون في منظمات الأعمال الحديثة، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد، 01، 2015، ص 154.

### 3- وسائل نظام الذكاء الاقتصادي

قامت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بتهيئة الظروف الملائمة لنمو نظام الذكاء الاقتصادي على مستوى العالم. تزايد عدد الحواسيب الشخصية وتطور وسائل جمع المعلومات وتحليلها بشكل سريع أدى إلى اعتماد مؤسسات مختلفة على نظام الذكاء الاقتصادي. هناك جهود تبذلها بعض المؤسسات لوضع نماذج تحليل تنافسية، ومن بين هذه النماذج يمكن ذكر نموذج (فولد) 1995، الذي يحتوي على ستة أدوات للتحليل التنافسي والاستراتيجي، والمتمثلة في: <sup>1</sup>

1- **تقدير نوايا القادة وقدراتهم:** تُتيح هذه الأداة التنبؤ بقرارات القادة وتجديد العوامل التي تؤثر على قراراتهم. لإعداد هذا التقدير، يتم مراعاة سبع محددات مختلفة، مثل أنماط القيادة والثقافات والمسارات المهنية والكفاءات والتوجهات والتمويل والقرارات السابقة. يتم تحليل هذه المحددات في سياق مناخ المؤسسة الحالي والمستقبلي، مع مراعاة التكلفة والتكنولوجيا وإدارة العمليات.

2- **قياس الأداء المؤسسي:** هذه الأداة تقييمية تهدف إلى تحليل وتقدير أداء المنظمات العامة والوحدات المحلية، تحديد نقاط الضعف والقصور فيها مقارنة بالمنافسين ومعالجة هذه النقاط لتحقيق جودة الخدمات العامة. تعمل هذه الأداة كدراسة منهجية تستند إلى استكشاف الواقع وهي تعزز من التحسين وتمثل فرصة للتعلم، وتعكس التزام الإدارة، كما تساهم في تحديد وتشخيص أفضل الممارسات وتحقيق معايير التفوق.

<sup>1</sup>مغمولي نسرين، دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراة تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 24.

- 3- تحليل الاستراتيجية المستقبلية: يهدف هذا التحليل إلى تحديد نقاط القوة والضعف، بالإضافة إلى الفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسة. يستند هذا التحليل إلى نموذج SWOT المعروف، الذي يقوم بتقديم نظرة شاملة حول البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.
- 4- توقع الاستراتيجيات التنافسية: يقترح نموذج فولد FULD تحليل القوى المؤثرة في المؤسسة، مثل اللوائح والتنظيمات والتكنولوجيا والتغيرات في القطاع واحتياجات الزبائن. يعتمد هذا التحليل على الأدوات المختلفة مثل نموذج القوى الخمسة (لبورتر) وتحليل الاستجابة للمنافسة.
- 5- توقع إدخال منتج جديد: تقدم أداة (Timelining) لمتابعة وتحليل النشاطات العملية للمؤسسات واستخراج المعلومات ذات الصلة للتحليل.
- 6- تحليل التكاليف: تعتمد هذه الأداة بشكل أساسي على تحليل الميزانية كوسيلة لتحليل التكاليف، وتركز على عوامل مثل شراء المعدات والبنية التحتية والتكاليف الإدارية.
- وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل نوع من المؤسسات والهيئات لها تطور خاصة بها في هذا المجال وذلك تماشياً مع طبيعة نشاطاتها ومجالات تدخلها. إلا أن الهدف من استخدام الذكاء الاقتصادي يكمن في المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، الحصول على حصص سوقية إضافية وتنمية الإبداع، والتحالفات الاستراتيجية وكذلك ضمان ديمومة المؤسسات وتنافسيتها عن طريق: قدرات الإبداع، كفاءة الأداء والديمومة.
- تهدف هذه الوسائل إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وزيادة الحصص السوقية، وتعزيز التفوق والابتكار، وتطوير التحالفات الاستراتيجية، وضمان استدامة المؤسسات وتنافسيتها من خلال الإبداع والأداء الكفء والثبات.

## خلاصة الفصل

من خلال عرضنا لهذا الفصل الذي خصصناه لدراسة الإطار النظري للذكاء الاقتصادي يمكن القول أن نظام الذكاء الاقتصادي أصبح في السنوات الأخيرة ذا أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، حيث يتيح لها العديد من المزايا والفرص في البقاء والاستمرارية في السوق العالمية المنافسة، وذلك لاعتماده على جمع وتحليل المعلومات بشكل فعال، مما يساعد المؤسسات في اتخاذ القرارات الصحيحة وتحديد الاتجاهات الصحيحة للمنافسة في الأسواق.

الجزء الأول قدم عرضاً شاملاً ومفصلاً لنظام الذكاء الاقتصادي، بداية بتوضيح نشأته وماهيته، ثم من خلال الجزء الثاني تم تبين عناصره الأساسية، وفي الأخير تم التعرض لأهم وظائف وأدوات نظام الذكاء الاقتصادي. ومن خلال الدراسة التي أجريت في الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

- الذكاء الاقتصادي هو أساس إنتاج المعرفة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية للمؤسسة.
- الذكاء الاقتصادي يهدف إلى حماية ومراقبة التراث العلمي والتكنولوجي للمؤسسة، والكشف عن التهديدات والفرص.
- يعتمد نظام الذكاء الاقتصادي على ثلاث عناصر أساسية متمثلة في اليقظة الاستراتيجية، الحماية المعلوماتية، ونشاط الضغط والتأثير.

# الفصل الثالث

إسهام التدقيق الداخلي

في تفعيل نظام الذكاء الاقتصادي

في المؤسسات الاقتصادية

**تمهيد:**

لقد أحدثت التطورات التكنولوجية وتطبيقاتها في المؤسسات الاقتصادية تحولات جوهرية في أسلوب تعاملها مع المعلومة، وقد ساعد ظهورها في معالجة الكم الهائل من البيانات وتزويد الإدارة العليا بتقارير سريعة ودقيقة لإنجاز أعمالها، بالإضافة إلى التطور في الشبكات الداخلية والخارجية حيث يمكن من خلالها ربط جميع أقسام الإدارة وفروع المؤسسة بعضها ببعض.

إن أهمية تلك المعلومات تتطلب العناية واليقظة لتأمينها من خلال سياسات محددة وموثقة لتدقيق نظم المعلومات بما فيها نظام الذكاء الاقتصادي، إن منهج عملية التدقيق الداخلي لنظام الذكاء الاقتصادي ليس عملية منفصلة قائمة بذاتها، بل هي خطوات وإجراءات تتداخل في كل مرحلة من دورة حياة بناء نظام المعلومة.

إن منهج التدقيق الداخلي لنظام الذكاء الاقتصادي ليس كياناً واحداً يطبق بالشكل والطريقة نفسها بل يحتوي على أنواع تتلاءم ومكونات النظام، فهناك عدة أنواع نذكر منها التدقيق المالي المتعلق بتقييم الرقابة الداخلية، والتدقيق التشغيلي المتعلق بكفاءة وفاعلية استخدام الموارد والحفاظ عليها إلى أخ...

وعليه سنتناول في هذا الفصل دراسة مدى إسهام التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية، من خلال ثلاث أجزاء:

أولاً: موقع التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية.

ثانياً: واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية.

ثالثاً: تقييم التدقيق الداخلي حول كفاءة نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية.

## أولاً- موقع التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية

## 1- إجراءات مهمة التدقيق الداخلي

## 1.1- خطوات التكليف بمهمة التدقيق الداخلي:

تمر عملية التدقيق الداخلي بالخطوات التالية:<sup>1</sup>

## الخطوة 1: تحديد أهداف التدقيق

حسب لجنة (خدمات الاستشارات الإدارية والتدقيق) Audit & Management Advisory Services (AMAS) تبدأ هذه المرحلة بالتخطيط الأولي وجمع المعلومات. يحدد المدقق المعين أهداف المراجعة والنطاق المحتمل للتدقيق، يبدأ المدقق في تطوير برنامج التدقيق لتحديد إجراءات اختبار المراجعة. تحدث هذه الخطوة بعد تعيين التدقيق، وحيثما أمكن، تتضمن عادةً مراجعة النتائج من آخر مرة حدثت فيها عملية تدقيق للمنطقة.

## الخطوة الثانية: إعلان المراجعة

بمجرد تحديد أهداف التدقيق، تصدر AMAS رسمياً مذكرة ارتباط تدقيق لإدارة المنطقة التي سيتم تدقيقها. قد تشمل قائمة توزيع المذكرة كبار المسؤولين. الغرض من المذكرة هو تقديم أهداف التدقيق، وتفصيل عملية المراجعة المخطط لها، وتحديد التوقعات لمسار التدقيق.

## الخطوة 3: اجتماع مدخل التدقيق

تجتمع AMAS في البداية مع الجهة الخاضعة للتدقيق لمناقشة نطاق التدقيق وخطوات التدقيق اللاحقة. في هذا الاجتماع، يجب على الجهة الخاضعة للتدقيق تقديم لمحة عامة عن البرامج والعمليات الرئيسية، وأسماء جهات الاتصال ذات الصلة، والسياسات والإجراءات ذات الصلة، وغيرها من المعلومات التي ستساعدنا في العمل الميداني. سنناقش أيضاً المدة المتوقعة للتدقيق.

## الخطوة 4: العمل الميداني

تقوم AMAS بجمع المعلومات وإجراء اختبارات التدقيق من أجل فهم الضوابط الداخلية ولفحص المستندات والسجلات الأخرى بحثاً عن أدلة لتحديد ما إذا كانت الضوابط الداخلية الفعالة موجودة. أثناء العمل الميداني للتدقيق، قد تقوم أيضاً بإجراء اختبار تفصيلي للمعاملات؛ تقييم الامتثال لسياسات الحالية والالتزام باللوائح الخارجية؛ ومراجعة الضوابط ذات الصلة بالنظام من أجل سلامة البيانات والشكاوى.

<sup>1</sup> Tufts university, audit management advisory services, 2023, <https://sites.tufts.edu/amas/internal-audit/audit-process/p01> consulté le 25/06/2023 .

## 2.1-برنامج التدقيق الداخلي:

أ- البرنامج الذي يُستخدم لتنفيذ عمليات التدقيق الداخلي يُعرف أيضًا ببرنامج التحقيق أو برنامج تخطيط الإنجازات. يهدف هذا البرنامج إلى تحديد وتوزيع العمل بشكل مناسب لتنفيذ المهمة المحددة<sup>1</sup>. يتم إنشاء هذا البرنامج من قبل الفريق المسؤول عن المهمة، ويتعين أن يحقق عدة أهداف منها:

- تحديد المهام والأنشطة التي يجب تنفيذها لإكمال عملية التدقيق بنجاح.
- تحديد الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ كل مهمة وتوزيع المسؤوليات بينهم.
- تحديد الموارد الضرورية، مثل الوقت والمال والموظفين، لتنفيذ المهمة.
- تحديد الجدول الزمني للعمليات وتحديد المهل الزمنية لإنجاز كل مهمة.
- توفير توجيهات وتوضيحات واضحة للفريق المسؤول عن المهمة حول كيفية تنفيذ العمليات.
- تعزيز التنسيق والتعاون بين أعضاء الفريق وضمان سير العمل بشكل سلس.

باختصار، يهدف برنامج التدقيق أو التحقيق أو تخطيط الإنجازات إلى تحقيق أهداف متعددة تسهم في تنفيذ المهمة بكفاءة وفاعلية وتحت إشراف الفريق المسؤول.

## ب-مضمون برنامج التدقيق الداخلي

مضمون برنامج التدقيق الداخلي يمكن تلخيصه في نقطتين أساسيتين

- 1- الإشارة إلى الأعمال التمهيدية الضرورية التي يجب تنفيذها باستخدام تقنيات وأدوات التدقيق. عادةً، يتم تنفيذ هذه الأعمال التمهيدية من قبل المدققين أنفسهم وتشمل جمع الوثائق وإجراء عمليات جرد وما إلى ذلك.
- 2- الإشارة إلى التقنية والأدوات المستخدمة في البرنامج لكل مهمة يتم تنفيذها وتحديدها بشكل جيد، يتضمن ذلك:

## 3.1-أوراق عمل المدقق الداخلي:

## ❖ خطة التدقيق الداخلي:

تتطلب معايير عام 2010 للتدقيق الداخلي وضع خطة تدقيق داخلي استنادًا إلى تحليل المخاطر لتحديد الأولويات التي تتوافق مع أهداف المؤسسة. تحتاج خطة التدقيق إلى أن تكون شاملة وتتضمن:<sup>2</sup>

- يجب أن تشمل خطة التدقيق جميع المواضيع المحتملة للتدقيق، مع تحديد كل عملية أو وظيفة أو نشاط سيتم مراقبته وتقييم مخاطره.

<sup>1</sup> JACQUES, RENARD. *Théorie et pratique de l'audit interne*. Édition Eyrolles 7 éme, 2010 , p126

<sup>2</sup> JACQUES, RENARD , Op-cit ,p399

- المقاربة بالمهن: تقوم بتقسيم مواضيع التدقيق وفقاً للوظائف الرئيسية في الشركة، مثل المبيعات، والإدارة، والتصنيع، وما إلى ذلك.
  - المقاربة بالوظائف: تأخذ في الاعتبار الوظائف الرئيسية للمؤسسة، مثل وظيفة الإنتاج، ووظيفة الاستثمار، وما إلى ذلك.
  - المقاربة بالموضوع: تركز على مجالات محددة غير تابعة للوظائف، مثل تدقيق الأرشيف، وتدقيق العقود، وما إلى ذلك.
  - المقاربة العملية: تعتبر مجموعة من الأنشطة المترابطة التي تهدف لتحقيق هدف مشترك، وتجمع بين المقاربات الثلاثة السابقة.
- باختصار، خطة التدقيق الداخلي يجب أن تكون شاملة وتأخذ في الاعتبار المقاربات المختلفة مثل المهن، والوظائف، والمواضيع، والعمليات، بهدف تحقيق التدقيق الفعال داخل المؤسسة.
- ❖ طرق التدقيق الداخلي:

لا تخضع جميع الخدمات والوظائف والموضوعات والعمليات للتدقيق الداخلي بنفس الطريقة أو بنفس التردد. قد يكون التدقيق سنوياً لبعضها وبتردد متباعد للبعض الآخر على مدار عدة سنوات وما إلى ذلك. يتم تحديد طريقة ومدى التدقيق بناءً على أهمية المخاطر، حيث تؤدي المخاطر العالية إلى تدقيق متكرر والمخاطر القليلة تؤدي إلى تدقيق متباعد.

يجب أن يكون لدى التدقيق الداخلي وسائل قياس أو تقنيات تسمح بتقييم أهمية المخاطر وتحديدتها في كل مرحلة ونشاط. يتم استخدام رسم خرائط المخاطر كوسيلة لقياس تلك المخاطر وتعتبر دليلاً للمدقق الداخلي. باستخدام هذه الوسائل، يمكن للمدقق الداخلي تحديد أهمية المخاطر وتحليلها في كل مرحلة ونشاط، مما يساعده في تحديد أفضل طرق التدقيق المناسبة

#### 4.1- وسائل التدقيق الداخلي:

تعتبر هذه الوسائل دليل الأسئلة أو قوائم الاستقصاء وهنا نوعان:

أ - قوائم استقصاء لتحصيل المعلومات :

هي عبارة عن أسئلة يطرحها المدقق الداخلي خلال المرحلة التمهيدية التي تدفعه إلى التعريف على الوظيفة محل المراجعة، وهذه الأسئلة تسمح له بتحديد نطاق إشرافه، تنظيم عمله، ثم السماح له بإعداد أسئلة المرحلة الموالية من عمله.

يتم بناء هذا الدليل حسب قدرات وتجربة كل مراجع، كما يتم بناءه حسب المعلومات التي يود معرفتها.

ب - قائمة استقصاء التدقيق الداخلي :

هذه القائمة يتم بناؤها لاحقا عند تحضير برنامج العمل، بحيث يسمح كل سؤال بالتعرف على نقاط الرقابة الداخلية، والتي يتم تقييمها لكشف نقاط الضعف وتقديم البدائل.

يجب الإشارة إلى أن قائمة الاستقصاء هذه ليست مجموعة من الأسئلة المحضرة مسبقا، وإنما تحضير كل قائمة لتكون خاصة بمهمة معينة، في هذه المرحلة ينتقل المراجع الداخلي من العموميات ويخصص عمله ليتعرف على نقاط التدقيق الداخلي للوظيفة التي هي محل التدقيق.

يعتمد هذا المدقق خلال تأديته لمهامه على خمسة أسئلة أساسية وهي:

- من؟ وهذا لمعرفة الشخص المكلف بالوظيفة محل التدقيق، هذا السؤال يسمح بتحديد هوية هذا الشخص، والمهام المسندة إليه، ويعتمد المدقق هنا على الهرم السلمي .

- ما هي؟ ماذا؟ هنا يتم تجميع مجموعة من الأسئلة تخص الوظيفة محل المراجعة.

- أين؟ يسمح لنا هذا السؤال معرفة الأماكن التي تتم فيها العملية محل المراجعة.

- متى؟ يهدف معرفة مواعيد وأجال تقديم الخدمة.

- كيف؟ هنا نبحث عن كيفية سير العملية.

**5.1- أسلوب التدقيق:** إن الأسلوب الأساسي في التدقيق هو باستخدام النظم وأسلوب التحقق (التدقيق المستندي)،

وفيما يلي الأسلوب الأمثل وهو:

أ- تفهم لطبيعة نشاط الوحدة .

ب-التحقق من نظام الرقابة الداخلية المستخدم لدى الوحدة من خلال الاستفسار المباشر من المسؤولين لدى المؤسسة .

ج-مراجعة نظام الرقابة الداخلية، وذلك للوصول إلى متى يمكن الاعتماد على ذلك النظام، وغالبا ما تكون عملية فصل مهام الوظائف المختلفة غير موجودة.

د-يجب مراجعة البنود المهمة من السجلات المحاسبية وذلك للفترة المالية قيد التدقيق.

و-مراجعة اختباريه دقيقة لمديونية الحسابات:

6.1-تنظيم مهمة التدقيق الداخلي:<sup>1</sup>

يعتمد نجاح كل عملية تدقيق على التخطيط السليم والتواصل البناء والمشاركة الفعالة بين الجهة المدققة وإدارة التدقيق. يهدف هذا المقال لتوضيح كيفية عمل عملية التدقيق الداخلي بشكل عام ويوفر أيضاً مصدراً لحلقات التدريب والتعليم للعاملين في التدقيق الداخلي.

تتمحور عملية التخطيط في التدقيق حول تغطية جميع أنشطة المؤسسة على الأقل مرة واحدة في العام وفقاً لمتطلبات البند 2000 من معايير الأداء الخاصة. يضمن التخطيط عدم تجاهل أي مراحل هامة في عملية التدقيق ويشمل التعرف على المشاكل الرئيسية والاستجابة للمهام التي يتم تكليف الموظفين بها، ويمنع تكليف المدققين بمهام لا تتناسب مع قدراتهم وخبراتهم.

تشمل إجراءات التدقيق الداخلي دليلاً لإجراءات التدقيق الداخلي وخطة تدريبية لعملية التدقيق. وقد حددت نشرة المعايير ذات الصلة المتعلقة بالممارسة الفعلية للتدقيق الداخلي. يتحمل المدقق الداخلي مسؤولية تحديد نطاق العمل وتحديد مجال العمل والأهداف التي يجب تحقيقها في عملية التدقيق، وكذلك المجال الرئيسي الذي يتطلب المراجعة والتقييم.

بالرغم من الاختلاف في تحديد مراحل التدقيق إلا أنه يجمع على أنها عمليات التخطيط، وتقييم للرقابة الداخلية والمخاطر، والاختبارات الجوهرية، وإيصال النتائج، والمتابعة. إلا أنه يمكن إجمال عملية التدقيق الداخلي على المخاطر المرتبطة بنتائج مراجعة الحسابات، وعلى الجهة الخاضعة للتدقيق أن تنسخ الرد على جميع مستلمي التقرير النهائي إذا قرر عدم إدراج ردهم / مرفق بالتقرير النهائي للتدقيق.

7.1-محاور برنامج التدقيق الداخلي<sup>2</sup>

## أ-إدارة نشاط التدقيق الداخلي:

وضع السياسات والإجراءات الخاصة بتخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة العمليات التشغيلية للتدقيق الداخلي. إدارة الأنشطة الإدارية المتعلقة بنشاط التدقيق الداخلي، مثل الميزانية، وتوفير الموارد، وعمليات التعيين والتوظيف، وغيرها.

تحديد مجموعة مهام التدقيق المحتملة، مع اعتبار عوامل مثل مجال التدقيق، ومتطلبات دورة التدقيق، وطلبات الإدارة، والتنظيمات التنظيمية، واتجاهات السوق والقطاع الصناعي ذات الصلة، والقضايا المستجدة.

<sup>1</sup>خلف عبد الله الواردات، مراحل عملية التدقيق الداخلي، /<https://mqqa.com/2017/04/> في 2023/06/26

<sup>2</sup>مركز معتمد من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، برنامج المدقق الداخلي المعتمد (CIA) Certified Internal Auditor

<https://mfcttraining.com/media/courses/brochures/001111.pdf> تاريخ 2023/05/26

وضع إطار عمل لإدارة المخاطر، بما في ذلك تقييم المخاطر وتحديد أولويات مهام التدقيق بناءً على نتائج التقييم.

تحديد أنواع المهام التدقيقية المختلفة، مثل تقييم المخاطر والامتثال، وتدقيق الأطراف الثالثة والشركات التابعة، وتدقيق الأداء والجودة، ومتابعة الأداء الرئيسية، وعمليات التدقيق التشغيلية، وعمليات التدقيق المالي والتنظيمي. تنسيق جهود التدقيق الداخلي مع المدقق الخارجي والهيئات التنظيمية الأخرى ووظائف التدقيق الداخلي الأخرى وتبادل المعرفة مع مقدمي خدمات التدقيق الخارجي الآخرين.

دور رئيس التدقيق التنفيذي (CAE) في إبلاغ الإدارة العليا والمجلس عن خطة التدقيق السنوية والحصول على موافقة المجلس.

#### ب-: تخطيط مهمة التدقيق

- تحديد أهداف، ومعايير التقييم، ونطاق المهمة.
- تخطيط المهمة لضمان تحديد المخاطر والضوابط الرئيسية.
- تقييم مخاطر كل مجال من مجالات التدقيق، بما في ذلك تقييم.
- عوامل وتحديد أولويات المخاطر والضوابط.
- تحديد إجراءات المهمة وإعداد برنامج عمل لها.
- تحديد مستوى الموظفين والموارد اللازمة للمهمة.

#### ت- تنفيذ مهمة التدقيق:

- جمع المعلومات ذات الصلة وفحصها، بما في ذلك مراجعة التقارير والبيانات المتعلقة بالتدقيق، وإجراء المقابلات، وكتابة الملاحظات، وزيارة موقع المهمة، وما شابه ذلك، كجزء من المسح الأولي لموقع المهمة.
- إعداد قوائم مرجعية واستبيانات حول المخاطر والضوابط، كجزء من المسح الأولي لموقع المهمة.
- اختيار العينات المناسبة (غير إحصائية، تحكيمية، عند الاكتشاف، إلخ) واستخدام تقنيات التحليل الإحصائي.
- استخدام أدوات وتقنيات التدقيق باستخدام الحاسب الآلي، مثل استخراج البيانات، والمراقبة المستمرة، وورق العمل الإلكترونية، ووحدات التدقيق المدمجة، وما إلى ذلك.
- تقييم مدى ملاءمة وكفاءة وموثوقية المصادر المحتملة للأدلة.
- تطبيق الأساليب التحليلية المناسبة وتقنيات تخطيط العمليات، مثل تحديد الأعمال، وتحليل سير العمل، وإنشاء وتحليل خطط العمليات، والخرائط المتشعبة، والمخططات، وما إلى ذلك.

- توثيق وتسجيل المعلومات ذات الصلة لدعم الاستنتاجات ونتائج المهمة.
- تلخيص وتطوير نتائج المهمة، بما في ذلك تقييم المخاطر والضوابط.
- تحديد الأنشطة الرئيسية في مهام التدقيق الفرعية، مثل تنسيق مهام العمل، ومراجعة ورقة العمل، وتقييم أداء المدققين، وما إلى ذلك.

## 2-تقييم نظام التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

**1.2 حوكمة المخاطر:** حوكمة المخاطر هي مفهوم يشير إلى العملية التي يتم فيها تحديد وتقييم وإدارة المخاطر داخل المؤسسة. وفقاً للمعهد الدولي للمدققين الداخليين ((IIA)، تعني حوكمة المخاطر أن تكون هناك هياكل وآليات توفر الضمانات بأن الإدارة تتعامل بفعالية مع المخاطر وتتحمل المسؤولية في هذا الصدد.<sup>1</sup>

### 2.2 الأدوار التي لا ينبغي تنفيذها من قبل التدقيق الداخلي:<sup>2</sup>

Roles Internal Auditing should not undertake

الأدوار التي ينبغي على المدققين الداخليين عدم تنفيذها تتمثل فيما يلي:

- وضع المستوى المقبول للمخاطر.
  - وضع عمليات إدارة المخاطر.
  - اتخاذ القرارات استجابة للمخاطر.
  - تنفيذ استجابة (التعامل) للمخاطر نيابة عن الإدارة.
  - المساءلة عن إدارة المخاطر.
- وفي هذا السياق، أكد معهد المدققين الداخليين أنه يجب على المؤسسات أن تفهم بشكل كامل أن الإدارة تظل هي المسؤولة عن إدارة المخاطر، وعلى المدققين الداخليين أن يقدموا النصيحة والدعم لقرارات الإدارة بشأن المخاطر. كما أشار المعهد إلى أن طبيعة مسؤوليات التدقيق الداخلي يجب أن تكون واضحة في ميثاق التدقيق وأن تحصل على موافقة لجنة التدقيق.
- وفيما يتعلق بالأدوار الاستشارية، يمكن للتدقيق الداخلي تنفيذ بعض الأدوار الاستشارية المتعلقة بإدارة المخاطر في المشاريع الكبيرة. وفي ورقة العمل التي أصدرها معهد المدققين الداخليين البريطاني والأيرلندي في عام 2002 وتم مراجعتها في عام 2003.

<sup>1</sup>Hermanson, Dana R. Kennesaw State Univ.& Rittenberg, Larry E.(2003), **Internal Audit and Organizational Governance The Institute of Internal Auditors Research Foundation Univ. of Wisconsin Madison**, p35

<sup>2</sup>منور عطا الله، حسن المساعدة، دور المدقق الداخلي في تقييم عمليات إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، الماجستير في المحاسبة كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، عمان - المملكة الأردنية الهاشمية، 2006، ص43.

### 3.2- مسؤولية المدقق الداخلي بالنسبة إلى إدارة المخاطر التشغيلية:

أصبح دور التدقيق الداخلي أكثر شمولية واستقبالياً من قبل الجهات المعنية، حيث أصبح للمدققين الداخليين دور مهم في إدارة المخاطر التشغيلية. يستند هذا الدور إلى مبدأ الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل، الذي تم نشره من قبل لجنة بازل لمراقبة المصرفية في عام 2003<sup>1</sup>.

ينص المبدأ الثاني في هذه المبادئ على ضرورة اتباع مجلس الإدارة في إدارة المخاطر التشغيلية وظيفية تدقيق داخلية فعالة وشاملة، يقوم بها موظفون أكفاء ومدربون بشكل ملائم. ويجب ألا يكون دور التدقيق الداخلي مسؤولاً مباشرة عن إدارة المخاطر التشغيلية.

يجب أن يتمتع التدقيق الداخلي بالاستقلالية الكافية في وضع السياسات والإجراءات بحرية ودون قيود. يتطلب التدقيق الداخلي توفر مهارات فريق العمل اللازمة من المعرفة والقدرة على التحليل واتخاذ القرارات، خاصة في ظروف تشابك العمليات المصرفية والتدخلات

### 4.2- إدارة المخاطر وفقاً للجنة المنظمات الراعية COSO:

تم تبني إدارة المخاطر وفقاً للجنة المنظمات الراعية COSO في سنة 2002، حيث قامت اللجنة بتوسيع الإطار المتكامل للرقابة الداخلية وتقديمه في شكل أمثل وأصبح يُعرف بإدارة مخاطر المؤسسة بشكل شامل ومعترف به باسم ERM وفي سنة 2004 تم مراجعة الإطار ليصبح تحت التسمية "الإطار المتكامل لإدارة مخاطر المؤسسة"، والذي يشير إلى أن إدارة المخاطر تتعامل مع المخاطر والفرص على حد سواء. بحسب هذه اللجنة، تُعرف المخاطر بأنها أحداث تحمل تأثيراً سلبياً يمكن أن يعوق قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، بينما تُعرف الفرص بإمكانية حدوث حدث ذو أثر إيجابي يمكن أن يعزز قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بكفاءة أكبر، وتحدد إدارة المخاطر مقدار المخاطر التي يمكن للمؤسسة تحملها لتقديم ضمان معقول بشأن تحقيق أهداف المؤسسة<sup>2</sup>.

### 5.2- إدارة المخاطر وفق المدققين الداخليين IIA:

وفقاً لمعهد المدققين الداخليين IIA، تعد إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عمل المدقق الداخلي نتيجة للمنهجية الحديثة التي يعملون بها. يُعرّف المعهد الخطر، منذ أول طبعاته للإطار المرجعي، بأنه إمكانية ظهور حدث يؤثر سلباً على تحقيق الأهداف، وتُقاس المخاطر بناءً على تأثيرها واحتمالية حدوثها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> حجاج، أحمد؛ ورضوان، عباس؛ تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وأثرها على أداء المراجع الخارجية. مجلة المصرية للدراسات الاستراتيجية، 34، (2)، 2010، ص 475.

<sup>2</sup> COSO, Enterprise Risk Management – Integrated Framework : Executive summary, the Committee of Sponsoring of the Treadway Commission, New York, September 2004, p.02

<sup>3</sup> IIA, "IIA position paper : The three lines of defense in effective risk management and control ", January 2004, p.

## 6.2- مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة:

أكدت لجنة COSO في تقريرها المتعلق بالإطار المتكامل لإدارة المخاطر أن التدقيق الداخلي يساهم في إدارة مخاطر المؤسسة عن طريق فحصها وتقييمها وإعداد التقارير وتقديم التوصيات لتحسين عمليات إدارة المخاطر بالمؤسسة وفعاليتها. وأكدت العديد من المهتمين أيضًا على أن التدقيق الداخلي يلعب دورًا حيويًا في الإشراف على عناصر إدارة المخاطر الثمانية للمؤسسة، وخاصةً فيما يتعلق بالعمليات التشغيلية وفقًا للإطار المرجعي الدولي. يعمل التدقيق الداخلي وفقًا لمنهجية مرتكزة على المخاطر، كما أكد معهد المدققين الداخليين بناءً على مواقفه المتعلقة بدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر. يتم تأكيد أن التدقيق الداخلي يشارك في إدارة المخاطر بالمؤسسة حفاظًا على عنصر الموضوعية والاستقلالية، ويُذكر المعهد أنه من مسؤولية المنظمات أن تدرك أن الإدارة العليا هي المسؤولة عن إدارة المخاطر ويمكنها تفويض هذه المسؤولية إلى فريق إداري موثوق أو مؤهل لذلك<sup>1</sup>.

أ- الأدوار الرئيسية للتدقيق الداخلي في اتجاه عمليات إدارة مخاطر المؤسسة<sup>2</sup>:

- تقديم ضمانات حول سرية عمليات إدارة المخاطر.
- تقديم ضمانات بأن المخاطر تقيّم بشكل صحيح.
- تقييم عمليات إدارة المخاطر.
- تقييم عملية التبليغ عن المخاطر الأساسية.
- فحص ومراجعة طريقة تسير المخاطر الأساسية.

<sup>1</sup> IIA, «IIA position paper : the Role of Internal Auditing in Enterprise –Wide Risk Management», January 2008, p. 02

<sup>2</sup> IIA, PAUL J. SOBEL « Internal Auditing's Role in Risk Management », sponsored by ORACLE & the IIA, USA, March 2011, p. 12

## 3- علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي جزء مهم من نظام الرقابة الداخلية، فهي تقع على قمة هذا النظام ومن أهم عناصره، كما أن المؤسسات تحتاج إلى نظام رقابة فعال وقوي كي تقوم بتحقيق أهدافها بنجاح، لذلك يتوجب على التدقيق الداخلي دراسة وتقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال رسم برنامج التدقيق المناسب مع تحديد كمية الاختبارات اللازمة وحجم العينة المناسبة.<sup>1</sup>

الهدف الرئيسي لنشاط التدقيق الداخلي هو فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في مؤسسة ما، ثم تحديد نقاط الضعف في هذا النظام وتقديم توصيات لتحسينه. يتم ذلك من خلال تطبيق المعايير المحددة لأداء عملية التدقيق ونذكر منها ما يلي،

• المعيار رقم 2130 - للرقابة-والذي نص على أنه: "يجب أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المؤسسة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم فعاليتها وكفائتها، والدفع لتحسينها المستمر."

• كما نص نفس المعيار السابق على أنه: «يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مدى ملائمة وفعالية الضوابط الرقابية في التعامل مع مخاطر المؤسسة المتعلقة بالحوكمة والعمليات وأنظمة المعلومات بالنظر إلى:

- تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة؛

- موثوقية ومصداقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية؛

- فعالية وكفاية العمليات والبرامج؛

- حماية الأصول؛

- الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات والعقود.

كما نص على: «يجب على المدققين الداخليين استعمال معرفتهم بالضوابط الرقابية المكتسبة من خلال إنجازهم لمهام الاستشارية وذلك عند تقييم مسار الرقابة بالمؤسسة».<sup>2</sup>

## 1.3- دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية:

طالما أن المراجع الداخلي يعمل داخل الوحدة الاقتصادية فهو يسعى أساساً لخدمة لإدارة من خلال عملية

الرقابة، ولذلك يمكن حصر اهتمام المراجع الداخلي للرقابة في النقاط التالية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> خلف عبد الله الواردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، مرجع سابق، ص. 535.

<sup>2</sup> معيد المدققين الداخليين، مرجع سابق، ص. 13.

<sup>3</sup> عبد الفتاح محمد الصحن، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 206.

**1.1.3** تتكون الوظيفة الإدارية من مجموعة من الوظائف الفرعية هي التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والرقابة. وتعتبر وظيفة الرقابة للمدير والتي يشاركه بفعالية في إنجازها المراجع الداخلي ضمانا لأداء الوظائف الأخرى.

**2.1.3** يشمل نشاط المراجعة الداخلية، مراجعة مالية وأخرى لمراجعة مدى الالتزام بالسياسيات واللوائح والقوانين الموضوعية، ومراجعة تشغيلية لأنشطة وكافة لإجراءات والعمليات للتحقق من كفايتها ومدى انتظامها، وخاصة بمراجعة نظم المعلومات من حيث اكتمالها ودرجة لأمان المصاحبة لها. ولذلك فإن قيام المراجع الداخلي بتلك المراجعات إنما يعمل على تحقيق الإدارة لأهدافها.

**3.1.3** استقلالية المراجع الداخلي عن الأنشطة التشغيلية داخل الوحدة الاقتصادية المعينة يدعم قدرة المراجع الداخلي على تزويد إدارة نحو الرقابة. فطالما أن الرقابة تعمل على ضبط مسار لأداء الفعلي في مواجهة لأداء المخطط فإن ذلك يؤكد على اعتماد لإدارة على المراجعة الداخلية في تحقيق عملية الرقابة.

**4.1.3** طالما أن المراجع الداخلي هو أحد العاملين بالوحدة الاقتصادية فإن قربه من السجلات المالية يجعله على دراية كاملة نسبيا بالمشكلات التي تلاحق الوحدة الاقتصادية، الأمر الذي يدفعه إلى التعرف على الأنشطة التشغيلية المرتبطة بهذه السجلات لزيادة المعرفة وإتمام عمليات الرقابة<sup>1</sup>

**5.1.3** يعتبر التدقيق الداخلي من بين الأدوات التي تستخدم للتحقق من التزام إجراءات الرقابة الداخلية والعمل على تحسينها في الشركة. حيث تقع مسؤولية وضع نظام الرقابة الداخلية على إدارة التنظيم نفسه، وهذا الأخير يتم التحقق منه وتقييمه منه من قبل المدققون الداخليين وذلك باختبار الالتزام بالإجراءات الرقابية وتقييمها، وهذا بعد ذاته يجعل من التدقيق الداخلي وسيلة لتطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية.

ولكي تحقق مهنة التدقيق الداخلي أهدافها لأبدا من توفر شروط التي تسمح لها بأداء مهنتها ومهامها بفعالية، ومن أهم هذه الشروط:

✓الشمولية؛

✓الاستقلالية؛

✓الكفاءة.

<sup>1</sup>عبد الفتاح محمد الصحن، سابق ذكره، ص206

### 2.3 المقارنة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية

تطور التدقيق الداخلي من مجرد وسيلة للمراقبة إلى أداة حاسمة لمساعدة الشركات في التحكم وإدارة العمليات، وبالنسبة للمراقبة فإنها ليست مجرد تحليل للمعاملات المالية، بل أصبحت وسيلة فعالة لقيادة المنظمة. وتتمثل أهمية التشابه والاختلاف والتكامل بينها فيما يلي<sup>1</sup>:

#### • أوجه التشابه بين الوظيفتين:

- تشارك كلتا الوظيفتين في جميع أنشطة الشركة وبالتالي لها طابع كلي وشامل.
- كلاهما يقوم بالمساعدة واقتراح التوصيات.
- كلتا الوظيفتين جديدتان نسبياً ولا تزالان قيد التطوير الكامل
- كلاهما يستفيد بشكل عام من اتصال هرمي

#### • أوجه الاختلاف

- **الاختلاف في الأهداف:** أهداف التدقيق الداخلي يتمثل في التحكم بشكل أفضل في الأنشطة من خلال تشخيص أجهزة الرقابة الداخلية. أما المراقبة فهي أكثر اهتماماً بالمعلومات وكذلك الأنظمة والإجراءات، يمكننا القول إن دورها هو ضمان صيانتها الكبيرة لأرصدة الشركة (مشتريات-مبيعات-أسهم-استثمارات ...)
- **الاختلاف في مجال التدخل:** المدقق الداخلي يهتم بمجالات أوسع كالحماية المعلوماتية والجودة أما المكلف بالمراقبة يهتم بالنتائج الفعلية والكمية القابلة للقياس.
- من خلال لفت الانتباه إلى الانحرافات الفعلية أو المتوقعة والتوصية بالإجراءات الواجب اتخاذها لاستعادة الوضع، يعمل المراقبين في المنظمة على تحديد الهياكل والأفعال التي تتعارض تماماً مع التدقيق الداخل.<sup>2</sup>
- **الاختلاف في مناهج العمل:** منهجية المراقبة تركز على إعلام المستخدمين وعلى التحليل والاستنتاج بينما منهجية المدقق الداخلي خاصة به.<sup>3</sup>
- **مجال التكاملات:**<sup>4</sup>
- تقارير التدقيق الداخلي تساعد المراقبة وتسهل له اتخاذ القرارات المتعلقة بالحكم على عمل المسارات مقارنة بالإجراءات المقررة.

<sup>1</sup> عقون سعاد، مراقبة التسيير، الرقابة الداخلية والمراجعة: أوجه الالتقاء، الاختلاف والتكامل، مجلة الدراسات، العدد 19، 2016، ص 254

<sup>2</sup> Jacques RENARD, THÉORIE ET PRATIQUE DE L'AUDIT INTERNE, Éditions d'Organisation, 1995, p85

<sup>3</sup> صحراوي فارس، محسن فريحي، مساهمة التدقيق الداخلي ومراقبة التسيير في تطبيق الحوكمة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 02،

2020، جامعة الشهيد حمزة لخضر الوادي، ص 18

<sup>4</sup> عقون سعاد، مرجع سابق ذكره، ص 255

- تمنح عملية التدقيق الداخلي ضمان دقة المعلومات وصلاحياتها، ومن جهة أخرى تخضع عملية المراقبة للتدقيق للتأكد من تحكّمها في نشاطها.

- يساهم المدقق الداخلي في إعطاء المراقب معلومات تمثل مؤشرات تجلب انتباهه إلى نقاط الضعف الواجب اتخاذها بعين الاعتبار في مهام التدقيق، كما يقوم مراقب التسيير بتحديد معايير الأداء للمدقق الداخلي في تقييمه للمهام المقررة والإجراءات المتخذة.

### ثانيا- واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية

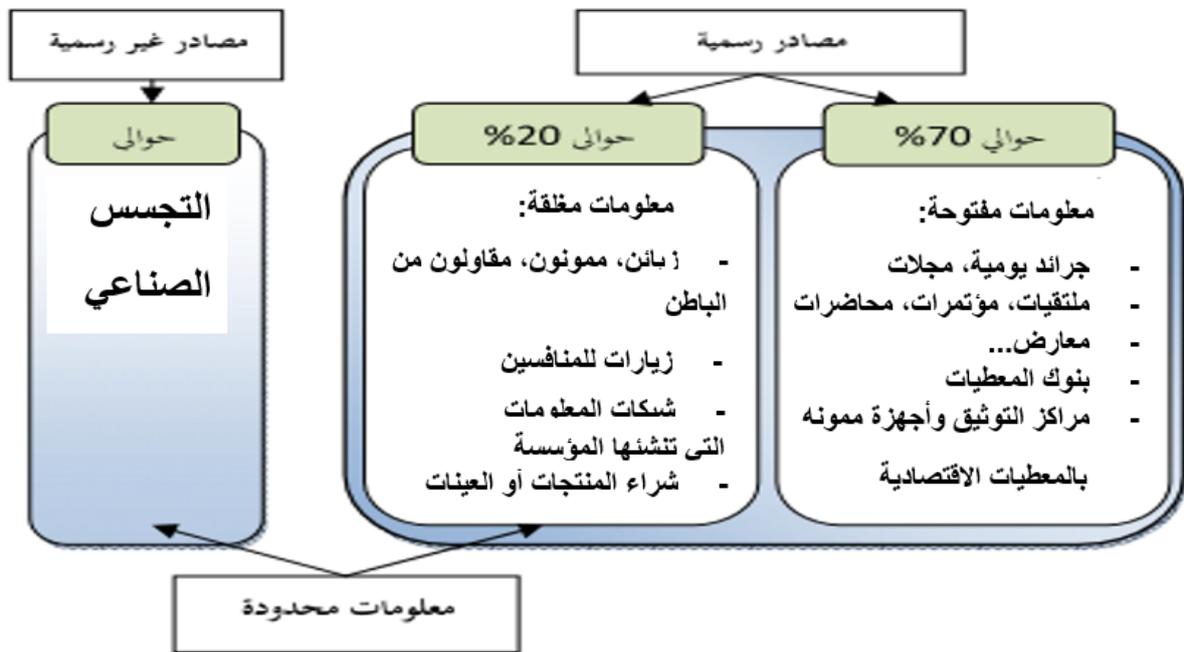
#### 1- أهمية المعلومة الاقتصادية في نظام الذكاء الاقتصادي

يرتكز الذكاء الاقتصادي على المعلومة من خلال ما يلي:

المصادر الرسمية: إن أهم هذه المصادر هي الكتب، ومصارف المعلومات، والصحافة والإعلام.

المصادر غير الرسمية: إن أهم مصادر المعلومات غير الرسمية هي المنافسين، والموردين والمصادر الداخلية للوحدة الاقتصادية.

الشكل رقم (13.3): المصادر المختلفة للمعلومات والبيانات



المصدر: بخوش احمد دور اليقظة وطرح المنتجات الجديدة في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة، مذكرة تدخل

ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد جامعة الجزائر، 2007، ص53.

وثمة مصادر ثلاثة للحصول على المعلومات هي:<sup>1</sup>

المصادر المفتوحة للمعلومات: يطلق عليها بالمعلومات البيضاء، وتقدر نسبتها نحو (70%) من إجمالي المصادر.

المصادر المغلقة للمعلومات: يطلق عليها بالمعلومات الرمادية، وتقدر نسبتها نحو (20%) من إجمالي المصادر.

مصادر التجسس على المعلومات: يطلق عليها بالمعلومات السوداء، وتقدر نسبتها نحو (10%) من إجمالي المصادر.

ونعني بالمصادر المفتوحة للمعلومات مجموعة المنشورات الإحصائية الرسمية، والصحف والمنشورات التجارية والبرامج الإذاعية أما المصادر المغلقة للمعلومات فتتمثل بالتقارير، والبرقيات الواردة من السفارات والقنصليات. أما مصادر التجسس على المعلومات، والتي يطلق عليها بالمصادر السرية فهي المعلومات التي يتم الحصول عليها من دون موافقة من حكومات أجنبية عن طريق الأرقام الصناعية، أو من أسرار تتم سرقتها من أحد الرعايا الأجانب<sup>2</sup>.

**البحث وجمع المعلومات:** وهنا من الواجب البحث عن المعلومات الضرورية والمفيدة لمؤسسة. وفي هذا الإطار فإن مصادر المعلومات متنوعة ليس هذا فحسب، فثمة مصادر أخرى لا تقل أهمية عن المصادر المذكورة تتمثل خصوصا في براءات الاختراع وبنوك المعلومات الإلكترونية حيث أن 80% من المعلومة التكنولوجية موجودة في براءات الاختراع.<sup>3</sup>

### تحليل المعلومات

يُعد تحليل المعلومات أساس عملية الذكاء الاقتصادي، وتعتمد على قيمة المعلومات من منظور القائم على استخدامها ونعني بتحليل المعلومات جميع كل المعطيات التي يمكن الحصول عليها من أجل تحليلها بشكل متجانس.

وتعد ترجمة المعلومات خطوة أساسية لإجراء التحليل وهي تعطي صورة غنية لكل المعلومات التي تكون غير ظاهرة في سطور الوثائق.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد الله فاضل الحياي، مرجع سابق ذكره، ص8.

<sup>2</sup> <http://www.espionageinfo.com/Ep/Economic-Intelligence.html>.

<sup>3</sup> Maurice Grunwald, **bonnes pratiques en matière d'intelligence économique**, collection guide pratique de découverte, CRCIL, p11.

<sup>4</sup> عبد الله فاضل الحياي، مصدر سابق ذكره ، ص10.

إن فيض المعلومات، وليس نقصها هو ما يواجه المختص في الذكاء الاقتصادي، وعليه يتطلب منه القيام بالعمليات الآتية:

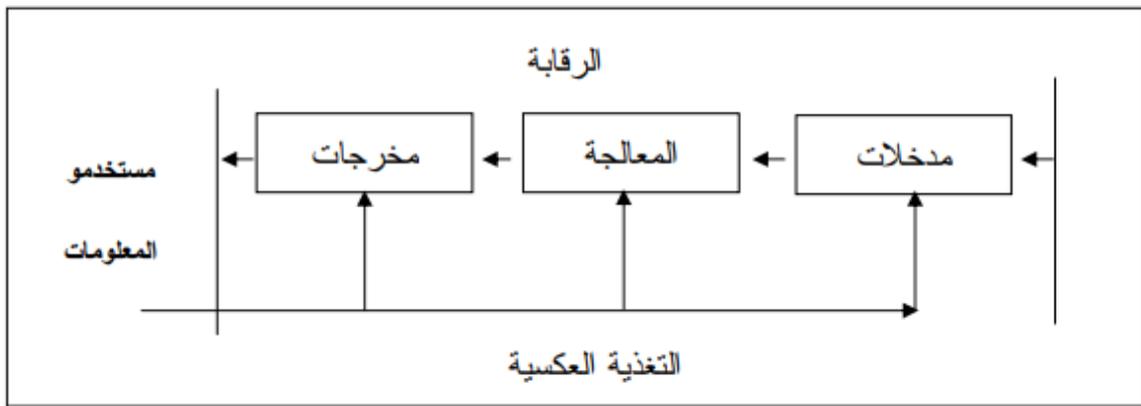
-تحليل المعلومات عبر تفسير دلالاتها الحالية، والتنبؤ بآثارها المستقبلية.

توحيد ما تم التوصل إليه من تحليلات بقصد الحصول على نتائج دقيقة، ذات مصداقية.<sup>1</sup>

### نشر المعلومات

يجدر بالمختص في الذكاء الاقتصادي إعطاء قيمة للمعلومات بعد تحليلها، من خلال نشرها داخل الوحدة الاقتصادية، لكي تسهم في تحقيق قيمة مضافة، بغية إيصالها إلى متخذ القرار في الوقت المناسب.

### الشكل رقم (14.3) فعاليات نظام المعلومات



المصدر: عبد الرزاق محمد قاسم، "تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية"، دار الثقافة، دمشق، 2006 ص 14.

وفي هذا السياق يجدر بالوحدة الاقتصادية إتباع الخطوات الآتية:<sup>2</sup>

-صوغ النتائج التي تم التوصل إليها على شكل بدائل، وعرضها على متخذ القرار بأسرع وقت لتفادي تقادم المعلومات.

-دراسة متخذ القرار للبدائل المقترحة، واختيار أنسبها لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية وأكثرها ملائمة لتطوير استراتيجيات إبداعية ناجحة.

-تنفيذ القرارات المتخذة، ومتابعتها لتقويم نتائجها، وعلى أساسها يجري تحديد الفجوات بين ما تم تحقيقه، وما هو مخطط من أهداف، ومن ثم البحث عن معلومات غنية تعمل على سد هذه الفجوات.

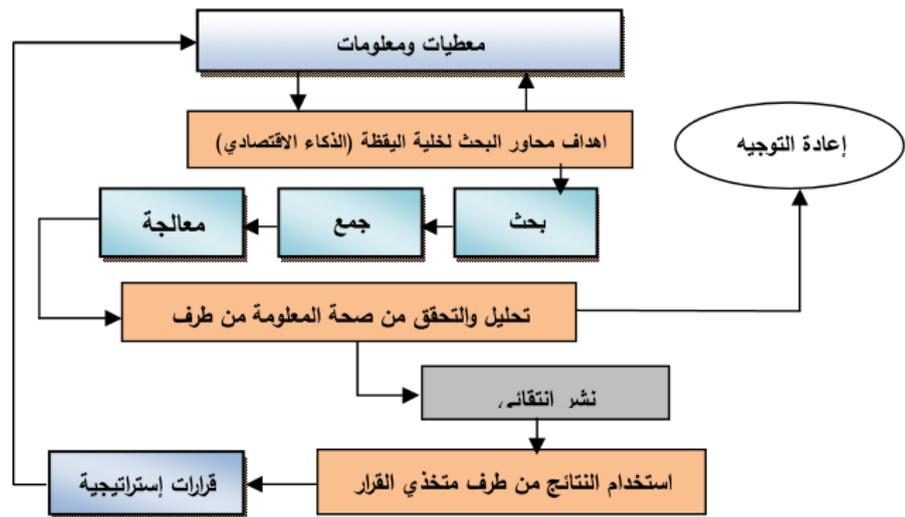
<sup>1</sup> عبد الفتاح بوخممخ وبومعزة سهيلة، المصدر السابق، ص 7.

ومن الجدير بالذكر أن عملية تحديد الحاجة للمعلومات، وجمعها، وتحليلها، ونشرها، تمثل أهم مكونات معادلة قيمة المعلومات، والتي يمكن صوغها على النحو الآتي:<sup>1</sup>

قيمة المعلومات = تحليل جيد للاحتياجات × صحة المصادر ونوعيتها × نوعية التحليل × النشر والتغذية الراجعة × الحماية.

وفي هذه المرحلة يتم تخزين المعلومة بطريق يسهل فيها على المستخدمين الحصول عليها، مع مراعاة جانب السرية. ولكون الذكاء الاقتصادي يقتضي توفر المعلومة المناسبة في الوقت والمكان المناسبين، فإن نشرها يعتبر مفتاح لعمليات وإجراءات تليها تتم بدقة وجودة عالية من أجل الوصول إلى الهدف المنشود والمتخصصون في الذكاء الاقتصادي يجب أن يكونوا قادرين على إقناع كافة أفراد المؤسسة من القيادة إلى العملاء بضرورة القيام بالأنشطة بالكيفية المطلوبة والجودة العالية. وهو ما يمثل في الوقت ذاته فرصة للمؤسسة لاكتساب تنافسية قوية واكتساح أكبر للسوق، فضلا عن كون المعلومة وسيلة لتقريب الرؤية بين البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.<sup>2</sup> كما يمكن تخزين المعلومة كما يلي:<sup>3</sup>

الشكل رقم (15.3) : مراحل الذكاء الاقتصادي



المصدر: Jean Pierre Descles, *veille et intelligence stratégique*, THEC, 17 avril 2007, Université de Paris-Sorbonne, p02.

<sup>1</sup> د. عبد الرزاق خليل، د. أحلام بوعبدلي، مرجع سابق، ص12.

<sup>2</sup> العبداني الياس، ضويفي حمزة الذكاء الاستراتيجي كألية لدعم وتعزيز القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال المعاصرة، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية 19 نوفمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص6.

<sup>3</sup> Maurice Grunwald, op cit, p23

كما تعد المعلومات مصطلح يتضمن في محتواه ثلاثة من العناصر وهي ما يأتي:<sup>1</sup>

أ البيانات: وتمثل المادة الخام الأولية التي يستخلص منها المعلومات بعد فرزها وتنقيحها.

ب المعلومات: وهي ناتجة عن معالجة البيانات بالتحليل أو التركيب واستخلاص ما تضمنته تلك البيانات.

ج - المعرفة: وهي حاصل المزيج الخفي من المعلومات والخبرات والمدرجات الحسية تلك العناصر الثلاثة تمثل البنية الأساسية لكل من الذكاء الاقتصادي والاقتصاد المعرفي حيث يمكن أن تكون المعلومات مدخلاً للمعرفة وهي في الوقت نفسه قد تكون من مخرجات المعرفة، وأن عملية الحصول على المعلومات، هي معرفة والمشكلة لا تكمن في ندرة المعلومات أو كثرتها بل تكمن في مدى الاستفادة من تلك المعلومات، التي تعد مصدراً أساسياً للمؤسسات والبلدان لأنها المادة الخام الأولية والضرورية التي يتوقف عليها نجاح القرار الذكي اقتصادياً والحصول على المعرفة ونشرها، وأن الحصول على المعلومة المفيدة يجب أن تخضع لمراحل مهمة لتكون معلومة ذكية وقابلة للاستخدام ابتداء من عملية الحصول عليها من البيانات بعدها يتم فرز تلك البيانات وتتم عملية التنقيح ثم يتم تلخيصها وأخيراً تبويبها لتكون معلومة ذكية وقابلة للاستخدام ويمكن بيان مراحل التحول من البيانات إلى المعلومة الذكية من خلال الشكل التالي.

شكل ( 16.3 ) مراحل تحول البيانات إلى معلومة ذكية



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة

<sup>1</sup> محمد نعمة الزبيدي: الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الشاملة، دراسة في دول عربية مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2007، ص17.

المعرفة تعني المعلومات التي يمكن استخدامها وبالتالي استثمارها لغرض الحصول على نتائج مفيدة وتلك المعلومات ينبغي أن تكون لها قابلية للتواصل وكذلك الاستيعاب من قبل المتخصصين المعنيين، وأنها لا يكتفى بها باعتبارها معلومات مفيدة بل يعتمد على استخدامها بشكل مفيد.<sup>1</sup>

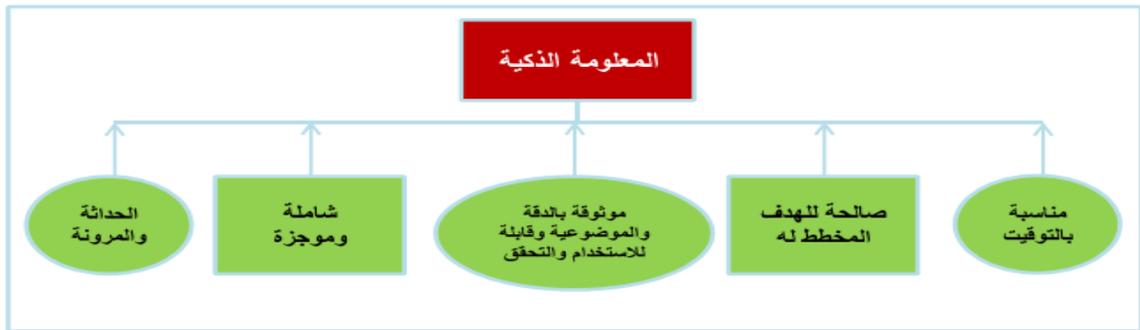
أما ما يتعلق بخصائص المعلومات المفيدة والمتحصل عليها من البيانات والتي تعد أساساً للمدخلات المستخدمة في عملية اتخاذ القرار بالنسبة للذكاء الاقتصادي في المؤسسات والبلدان.

تلك المعلومات هي ذاتها أساس المدخلات في عملية إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها بالنسبة للاقتصاد المعرفي، وهو ما يشير للعلاقة بين الذكاء الاقتصادي والاقتصاد المعرفي.

المعلومات المفيدة يجب أن تمتاز ببعض الخصائص لتكون معلومات ذكية، ومنها أن تكون مناسبة من حيث التوقيت وصالحة للهدف المخطط له، وأن تكون موثوقة المصدر وتمتاز بالدقة والموضوعية، فضلاً عن قابليتها للتحقق والاستخدام وأن تتجسد فيها الحداثة والمرونة وتكون شاملة وموجزة.<sup>2</sup>

مما تقدم يمكن القول إن عدم توفر الخصائص المشار إليها في أعلاه ستفقد تلك المعلومات فائدتها وستؤدي إلى ضياع الجهد والوقت لمتخذي القرار.

### الشكل رقم (17.3) الخصائص العامة للمعلومة الذكية



المصدر: من الباحث بالأعضاء على المعلومات السابقة

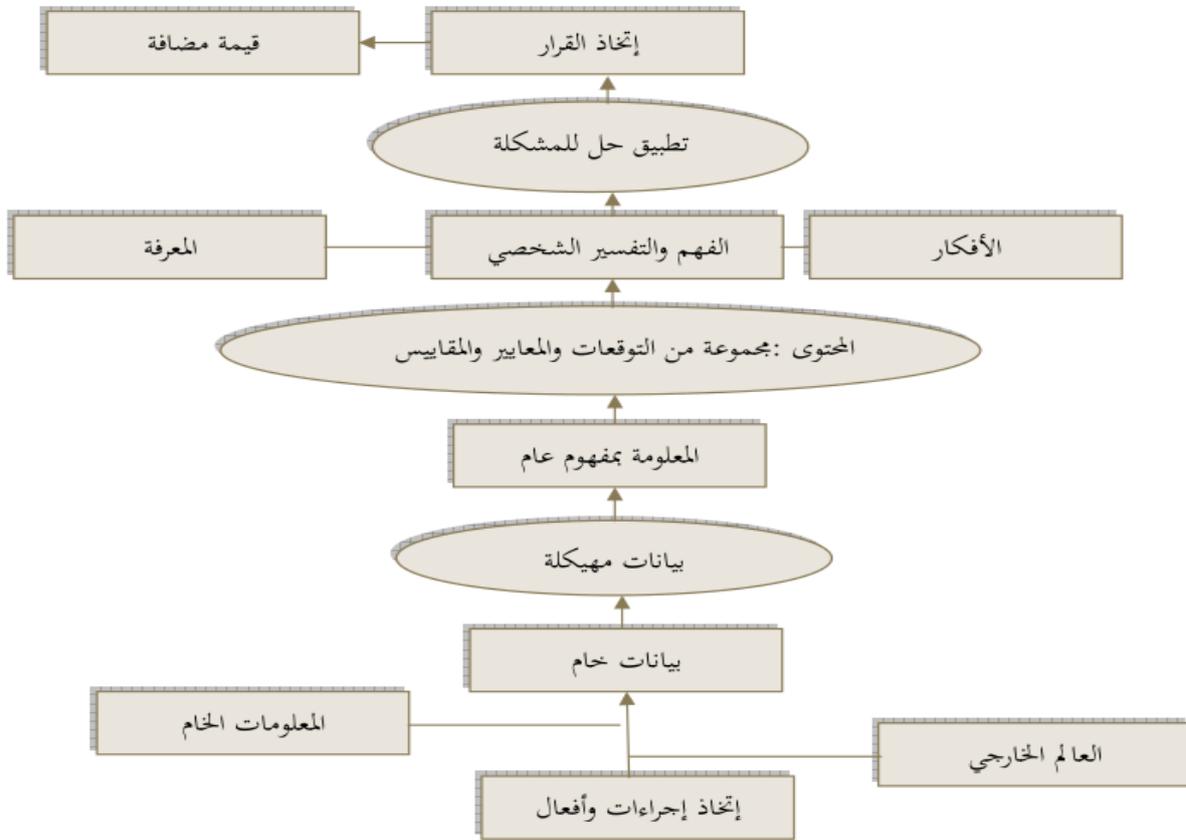
وان عملية تحويل المعلومات إلى ذكاء اقتصادي أضحت واحدة من القضايا المركزية في الحاضر والمستقبل وهي الطريقة التي تكون فيها قادرة على صنع القرار داخل المؤسسات وخدمة القرارات الاستراتيجية للبلدان).<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ابوبكر محمود الهوش ، مقدمة اقتصاديات المعلومات والمعرفة ، دار المربع للنشر ، المملكة العربية السعودية ، الرياض 2013 ، ص 100

<sup>2</sup> جمال الدين سحنون، بلهادية عبد الله: نحو تبني استراتيجية للذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقي الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين الميزة التنافسية نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن علي الشلف، ص10.

<sup>3</sup> Farand palop Maro, **Competitive intelligence: a new paradigm in the strategic direction of organizations in a globalized world**, journal of competitive intelligence and Management SCIP, vol.1, No.2, spring 2003. P.63

الشكل رقم(18.3) طريقة تحول المعلومة إلى قيمة مضافة



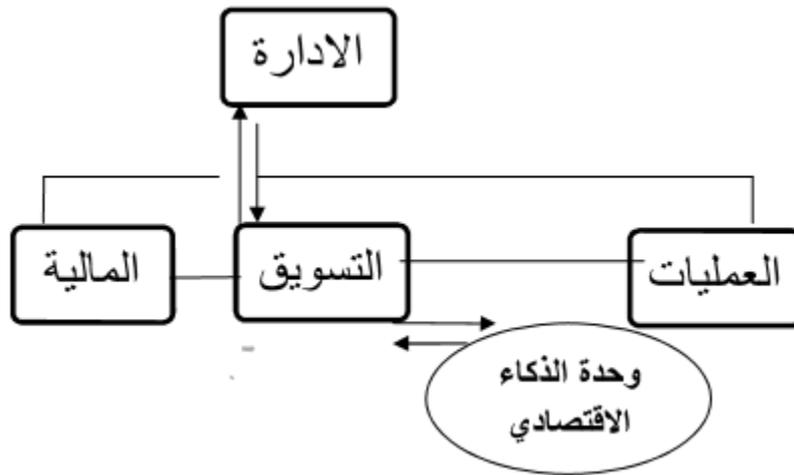
المصدر: بوريش أحمد، الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسييري يساهم في دعم الإدارة الاستراتيجية في مواجهة التهديدات واستغلال الفرص (دراسة حالة مؤسسة موبيليس لولاية تلمسان)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص: الإدارة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي، 2018، ص125.

## 2- إسهام نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية

## 1.2 أهمية الذكاء الاقتصادي في المؤسسات:

الذكاء الاقتصادي مهم للغاية، خاصة عندما تكون المنافسة شديدة والتطورات التكنولوجية السريع خاصة مع ما يصيب الاقتصاد العالمي من أزمات مالية متكررة أدت إلى ارتفاع مستوى التضخم في بعض دول العالم، وهذا يلزم المؤسسات في تلك الدول بالبحث عنها في البلدان الأخرى، وخاصة البلدان النامية، لأنها لا تتأثر بهذه الأزمات، وهنا تبرز أهمية الاستخبارات الاقتصادية في توفير الحماية من جميع التهديدات الخارجية.<sup>1</sup> إن الذكاء الاقتصادي يأخذ عدة أشكال في المؤسسة نذكر منها:<sup>2</sup>

الشكل رقم (19.3) خدمة الذكاء الاقتصادي من خلال وحدة عملياته



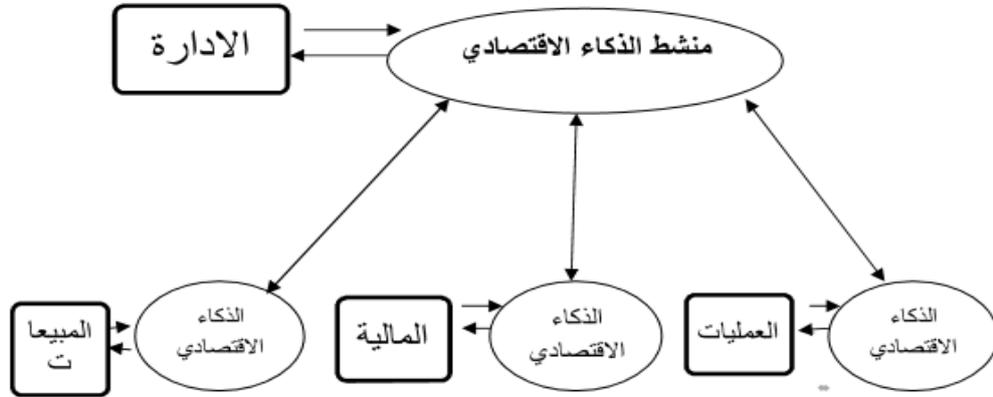
Source : Intelligence Économique ; un guide pour débutants et praticiens, Communautés européennes, Innovación, Desarrollo y Transferencia de Tecnología, S.A, Comunidad de Madrid – Dirección General de Investigación , Conseil régional de Lorraine, Coventry University Enterprises Ltd ,2002, p33.

في الشكل رقم (19.3) نلاحظ أن الذكاء الاقتصادي يتعامل بصفة خاصة مع مصلحة التسويق لاعتبارها عصب المؤسسة والرابط بينها وبين الزبون والتي بدورها لها علاقة مباشرة مع الإدارة العامة ومختلف المصالح الأخرى للمؤسسة.

<sup>1</sup> Anmar Ghalib Kulaib , Nidaa Dakhil Jebur, **The role of economic intelligence in enhancing the competitiveness of economic enterprisesIn selected Arab countries with reference to Iraq**, Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, QJAE, Volume 24, Issue 1 (2022), p211

<sup>2</sup> Intelligence Economique; un guide pour débutants et praticiens,op cit, p 34.

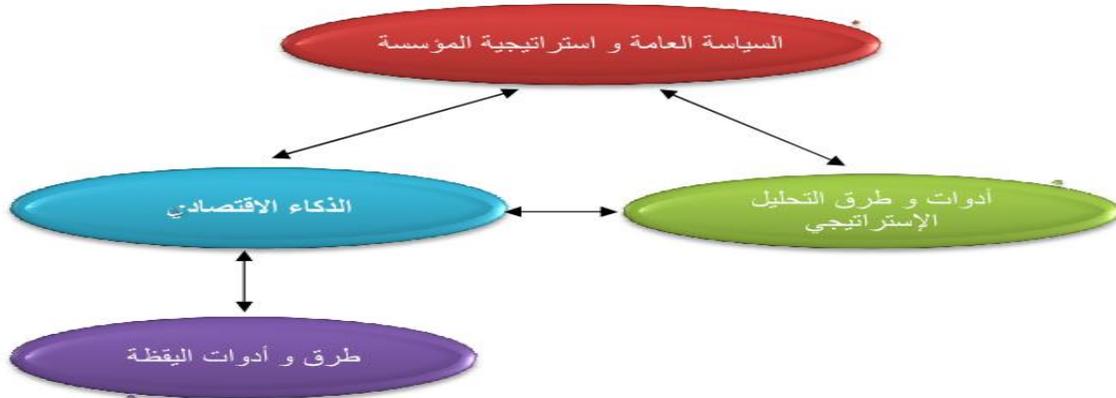
الشكل رقم (20.3) وظيفة الذكاء الاقتصادي لدى مصالح المؤسسة



Source : Intelligence Économique : un guide pour débutants et praticiens, op.cit., P34.

أما في هذا الشكل رقم (20.3) نلاحظ أن الذكاء الاقتصادي موزع على مختلف مصالح المؤسسة أي لكل منها وحدة ذكاء خاصة يتحكم فيها الفرع الكبير والذي هو منشط الذكاء الاقتصادي والذي يختص أيضا بالإدارة العامة. وهناك وضعية أخرى للذكاء الاقتصادي وهي عبارة عن إجابة للسؤال التالي: في المؤسسة أين يتموقع الذكاء الاقتصادي؟

الشكل رقم (21.3): موقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسة



Source : l'intelligence économique, un dispositif de gestion de l'information stratégique, Conference Club IE du Clusir RhA, le 13 octobre 2010, CLUSIF, CLUSIR. P 13 voir: [www.Clusir-tha.fr/sites/default/files/upload/.../presentationie-1-13-10-10.pdf](http://www.Clusir-tha.fr/sites/default/files/upload/.../presentationie-1-13-10-10.pdf)

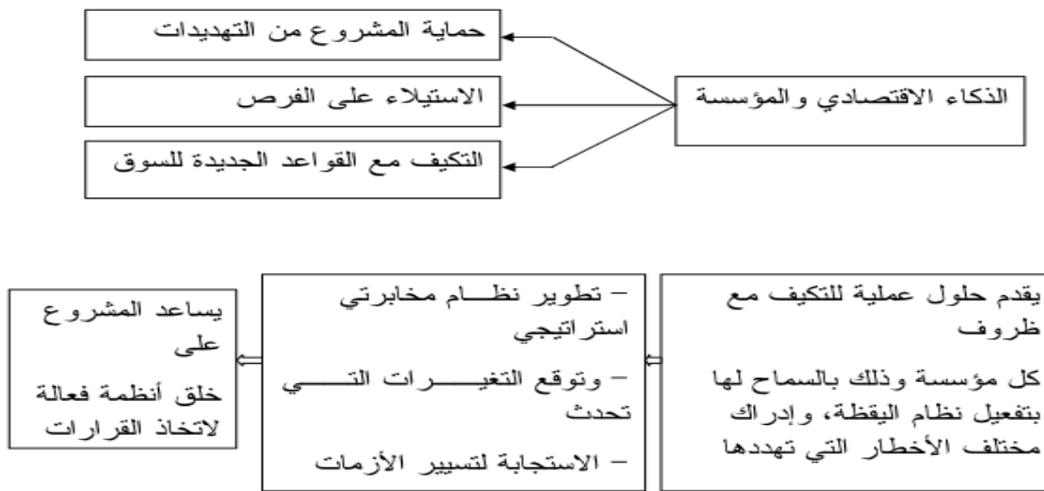
من خلال هذا الشكل تلاحظ أن الذكاء الاقتصادي هو من اختصاص السياسة العامة للمؤسسة التي تقوم بتحديد طرق التحليل الاستراتيجي وتحديد سياسة الذكاء الاقتصادي، هذا الأخير بصفته يعمل على تحديد طرق وأدوات اليقظة التي يجب أن تتواجد بكل مديريات المؤسسة، من أجل أن تجمع كل منها المعلومات المتعلقة بمجالها

وتتقيد للبيئة المحيطة بها، وبالتالي نستنتج أن الذكاء الاقتصادي يتموقع في قمة هرم المؤسسة أي ضمن السياسة العامة للمؤسسة.

## 2.2- مساهمة نظام الذكاء الاقتصادي في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات

إن للذكاء الاقتصادي أهمية كبيرة في بقاء وتوسع نشاط المؤسسة في ظل اشتداد حدة المنافسة وسرعة التطور التكنولوجي، وبالتالي يوفر للمؤسسة الحماية من التهديدات الخارجية واستغلال الفرص والتكيف مع مختلف التغيرات الخارجية، كما يوضحه الشكل الموالي.<sup>1</sup>

الشكل رقم (22.3) أهمية الذكاء الاقتصادي في المؤسسة



1. **Source :** Nabila Sahnoune, **introduction à la démarche d'intelligence économique dans l'entreprise**, séminaire de la sensibilisation à l'intelligence économique et à la veille stratégique, Alger hôtel Laurasia, Alegria, le 23/12/2008, p3.

1-أضف إلى ما سبق فالذكاء الاقتصادي له دور فعال في تحقيق الآتي:

- يستعمل الذكاء الاقتصادي في تطوير منتج جديد وتحسين الأداء واتخاذ القرارات والحصول على ميزة تنافسية.
- خلق التعاون بين المتعاملين الاقتصاديين.
- خلق روابط بين مختلف المشروعات.
- استغلال المعلومة من طرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل ضمان حماية الممتلكات التكنولوجية.

<sup>1</sup> Nabila Sahnoune, ibid p22.

وحسب الدراسة التي قام بها الباحث الفرنسي Sophie Larivet على عينة مكونة من 103 مؤسسة صغيرة ومتوسطة التي توظف أقل من 200 عامل فوجد التالي:<sup>1</sup>

- مشروعات صغيرة تطبق الذكاء الاقتصادي بنسبة 21 %.
- مشروعات صغيرة تطبق اليقظة بنسبة 37 %.
- مشروعات صغيرة غير مدركة بنسبة 42 %.

والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تطبق الذكاء الاقتصادي وجد أنها: الأكثر استعمالاً لأنظمة المعلومات وخاصة الأنترنت وبرامج الإعلام الآلي الخاصة.

### 3- الذكاء الاقتصادي وصياغة الأهداف

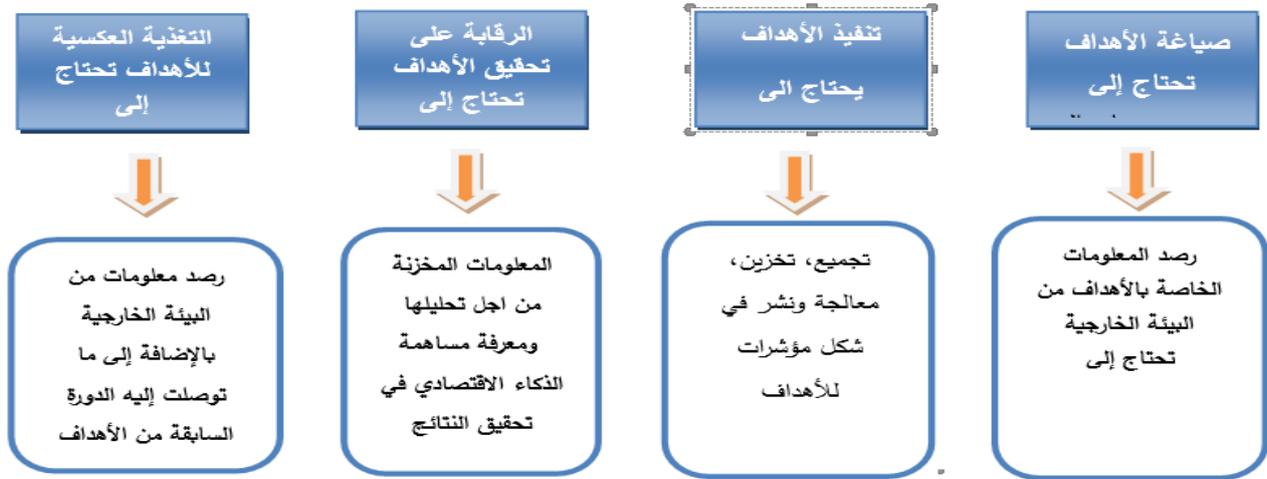
#### 1.3 تقييم نشاط نظام الذكاء الاقتصادي في سياق تحقيق أهداف منظمات الأعمال

تعد البيئة مصدرًا للذكاء الاقتصادي وأهداف المنظمات التجارية. ويمكن تصنيف كل منهما استنادًا إلى البيئة وبالتالي يجب أن نولي اهتمامًا كبيرًا للبيئة، حيث يعتبر العنصر المشترك الذي يربط بين الذكاء الاقتصادي وأهداف المنظمات. وباستكشاف البيئة بشكل متقدم ودقيق، يمكننا تحقيق فوائد هائلة لكل من الذكاء الاقتصادي وأهداف المنظمات، وعلاوة على ذلك يمكن أن يساعدنا تحليل البيئة على فهم الاتجاهات والتغيرات التي تحدث فيها، وبالتالي تمكيننا من اتخاذ قرارات استراتيجية تتفق مع أهدافنا التجارية وتعزز الذكاء الاقتصادي للمنظمة. بشكل عام يعد الاستفادة من البيئة كمصدر للذكاء الاقتصادي وتحقيق أهداف المنظمات جزءًا أساسيًا من النجاح الشامل لأي مؤسسة تجارية. وبتطبيق استراتيجيات قائمة على فهم البيئة وتحليلها، يمكننا تعزيز قدرتنا على التكيف والابتكار والازدهار في سوق المنافسة الشديدة، كما يلعب الذكاء الاقتصادي دورًا هامًا في الجانب الاستراتيجي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ضويقي حمزة: الذكاء الاستراتيجي كآلية دعم الميزة التنافسية للمنظمات الأعمال المعاصرة، الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية المؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي الاثنين 08 والثلاثاء 09 نوفمبر 2010، ص 548.

<sup>2</sup> بن سعود زينب، مخلوفي عبد السلام، تقييم نشاط الذكاء الاقتصادي لتحقيق أهداف منظمات الأعمال، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02،

الشكل رقم (23.3) مخطط يوضح دور الذكاء الاقتصادي في سيرورة تحقيق أهداف منظمات الأعمال"



المصدر (بن سعودي زينب، مخلوفي عبد السلام، مصدر سابق، ص10).

• كما يهدف الذكاء الاقتصادي إلى:<sup>1</sup>

- جمع المعلومات وتصنيفها ومعالجتها ونشرها؛

- حماية البيانات والمعلومات؛

- تحليل الظروف البيئية واستشراف المخاطر والفرص المحتملة للتكيف مع التحولات البيئية؛

### 2.3- دور نظام الذكاء الاقتصادي في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات

القدرة على إقناع المحيط الداخلي للمؤسسة: فالقائد لديه القدرة على توجيه المجموعة العاملة معه من عمال ومسيرين لخدمة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وذلك بواسطة أفكاره، سلوكه والتزاماته تجاههم، وتتأتى هذه القدرة بالدرجة الأولى من خلال ممارسته لوظيفة التأثير، حيث بينا سابقا أن هذه الوظيفة تهدف إلى تغيير المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة وهي من أبرز عناصر الذكاء الاقتصادي.

ترجمة الأهداف إلى إجراءات: تتميز الشخصية القيادية بالتحديد الدقيق للأهداف الأساسية والثانوية، ثم ترجمتها إلى إجراءات عملية، عن طريق الاتصال الفعال بالمجموعة، مما يساعد على خلق التناسل والوحدة في تجسيد أفكار القائد، كما يساعد الاتصال من هذا النوع على التماس فرص النجاح لدى الأطراف العاملة تحت سلطة القائد.

<sup>1</sup>قادري عائشة، مخلوفي عبد السلام، اعتماد الذكاء الاقتصادي لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07، 2018، ص10.

حسن الاستماع للغير: إذ يقوم القائد بالاستماع إلى كافة أعضاء المجموعة العاملة معه دون إهمال أي طرف، شرط أن يضع أسس وضوابط لتقييم الآراء والتحقق من صحتها، وذلك بهدف قياس مدى تماثل المعلومات بينه وبين الأطراف الداخلية للمؤسسة.

**التحفيز:** لعل أهم خاصية من خصائص الشخصية القيادية هي التحفيز والتي ينظر إليها من جانبين: حيث يغير الجانب الأول عن محفزات القائد (كالربحية تحقيق الذات اكتساب مهارة)، أما الجانب الثاني من التحفيز فيبرز من خلال قدرة القائد على تحريك المجموعة للعمل على تحقيق الأهداف، كرفع أجور العمال، نشر طرق الترقية، تحسيس العمال والمسيرين بالثقة والأمان.

القدرة على التشخيص: ومن خلالها يتمكن الفرد من تحديد نقاط القوة وتعزيزها وتحديد نقاط الضعف لتجنب آثارها.<sup>1</sup>

## 2 الاستخبارات الاقتصادية والشركات الجزائرية:

الذكاء الاقتصادي لا يُعد جزءًا من ثقافة الشركات في الجزائر وليس على وشك أن يصبح كذلك. في ظل عدم وجود ثقافة معلوماتية حقيقية ونظم معلومات فاعلة ومواجهة صعوبات الحصول على المعلومات، والذكاء الاقتصادي لا يزال في مرحلة المفهوم البسيط أي لا تزال معالمه بعيدة عن السيطرة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الصور صندرة : العايب ياسين، الذكاء الاقتصادي كآلية لدعم المقاومية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 07.

<sup>2</sup> <http://www.algerie-dz.com/article7757.html>

ثالثاً: تقييم التدقيق الداخلي حول كفاءة نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية

## 1: إجراءات الرقابة على التطبيقات

### 1.1 المراجعة الإلكترونية

مفهوم المراجعة الإلكترونية تعددت تعريفاتها فهي عملية منظمة وموضوعية للحصول على أدلة الإثبات الخاصة بالإدارة وتقييمها تقيماً موضوعياً في جميع مراحل نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية من مدخلات، وتشغيل، ومخرجات، وتوافقها مع المعايير المحددة، وتوصيل النتائج إلى المستخدمين الذين يهمهم الأمر<sup>1</sup> كما عرفت بانها عملية تجميع وتقييم الأدلة لتحديد ما إذا كان نظام التشغيل الإلكتروني يحافظ على الأصول بتكامل البيانات ويحقق أهداف المشروع بدرجة عالية من الكفاءة ويستخدم موارد المشروع بفعالية، وبالتالي فإن مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونياً تساند أهداف المراجعة التقليدية، وتحافظ على الأصول وتحقق أهداف الإدارة، والمراجعة الداخلية بكفاءة وفعالية وتحقق جودة الأداء<sup>2</sup>

### 2.1 أهمية مسار المراجعة في نظم المعلومات

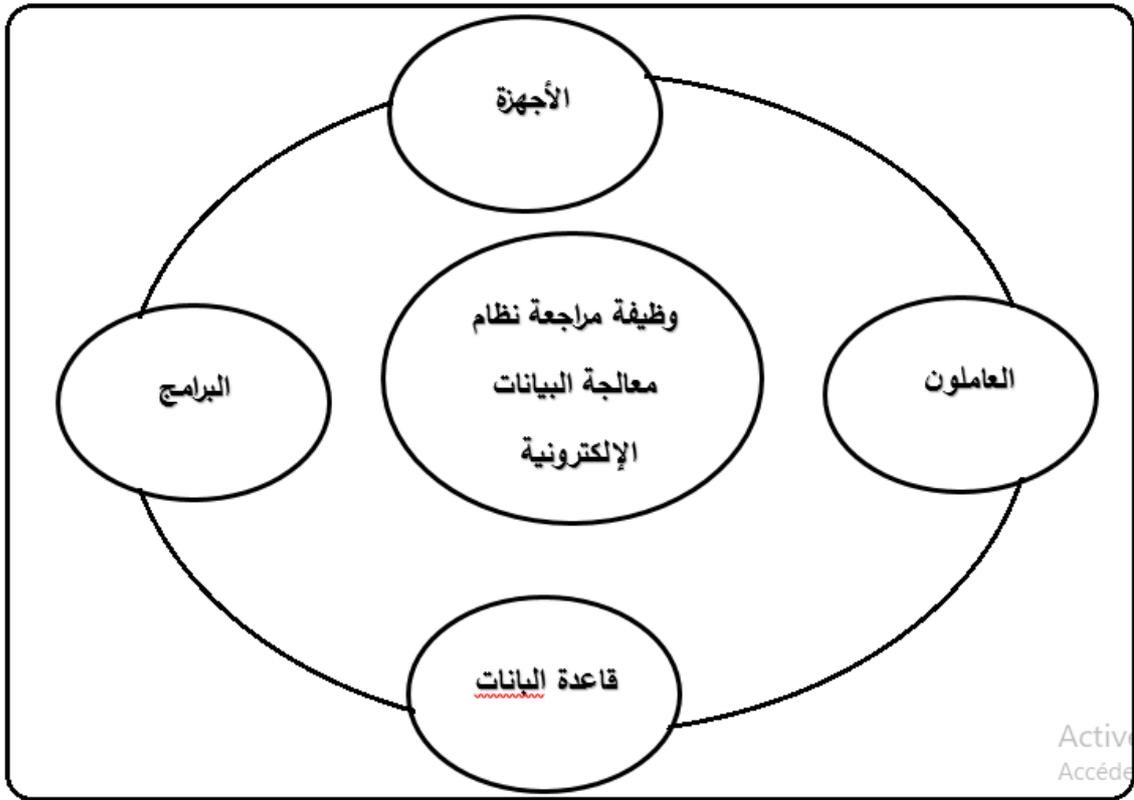
يعتبر مسار المراجعة من أهم وسائل الرقابة الوقائية (السابقة)، ويعني إمكانية التحقق من مسار العمليات المحاسبية في المؤسسة بدءاً من المستندات الأصلية. وانتهاء بالإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية. أي أن مسار المراجعة يمكن الإدارة من معرفة مصير بيانات العمليات من خلال مراحل معالجتها المختلفة سواء في ظل النظام المحاسبي اليدوي أو الإلكتروني حيث يكون بالإمكان اكتشاف وتصحيح الأخطاء أثناء القيام بالمعالجات المحاسبية. وفي ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية يصبح مسار المراجعة غير ملموس حيث تتم معالجة البيانات داخليا في أجهزة الكمبيوتر ويصعب تتبعه<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>ثناء على القباني، مرجع سابق ذكره، ص68

<sup>2</sup>طلال حمدونة وعلام حمدان، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الإلكتروني في فلسطين وأثره على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمراجع حول مدى عدالة القوائم المالية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 16، العدد 1، 2008م.

<sup>3</sup> . عمر عيد الجعدي، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2011، عان، الأردن.

الشكل رقم (24.3) وظيفة المراجعة في ظل نظم المعلومات



المصدر عمر عبد الجعدي، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، ص 34

### 3.1 أدوات وأساليب التدقيق بمساعدة الحاسوب

#### Computer Assisted Audit Tools and Techniques (CAAT)

تغير تكنولوجيا المعلومات وبشكل أساسي طريقة تشغيل المنظمة داخليا وتنظم علاقتها مع المنظمات الأخرى مثل تبادل الأعمال الإلكترونية وتبادل البيانات المالية الإلكترونية التي تسمح للمنظمات بنشر المعلومات وزيادة الكفاءة التشغيلية، وهذه التغيرات زادت من ثقة أنظمة الحاسوب وأمن المعلومات والرقابة على سرية البيانات. ولعمل ذلك فإن المدقق الداخلي يستطيع استخدام (أدوات وأساليب التدقيق بمساعدة الحاسوب)، وهي أدوات حاسوبية تزيد من كفاءة وفعالية التدقيق وهي تتكون من برامج وأدوات الحاسوب التي تتمتع بالمرونة والتفاعل ووجود قواعد البيانات، التي تساعد بدورها على توفير دقة البيانات وتكاملها وملاءمتها للوقت. يستخدم المدققون الداخليون في معالجة وتحليل البيانات والقيام بالأعمال اليومية للمدقق كما تساهم في نجاح وظيفة التدقيق الداخلي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>عطا الله أحمد سويلم الحسيان، التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، جامعة أريد الأهلية، مصر، الطبعة 2009، ص 108

**4.1 استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي:** سوف يعزز عملية المراجعة الإلكترونية لأن العمل سوف يصبح بكفاءة ودقة وترتيب ونظام لهذه الآلات الذكية التي تستطيع عمل كل شيء من تلقاء نفسها فقد ذكر الفيلسوف الإيطالي نيقولو ميكافيلي أن هنالك ثلاثة أنواع من الذكاء الاصطناعي، النوع الأول يفهم الأشياء من ذاتها وهو ممتاز، والثاني يُقدّر ما يعرفه الآخرون وهو جيد، والثالث لا يفهم الأشياء من ذاتها فيرى أن هذا لا جدوى منه<sup>1</sup>

**أهمية تدقيق نظم المعلومات:**

إن التطور الهائل في مجال الاتصالات وشبكات الأعمال قد ساهم في هذا التوسع والتكامل في مجال معالجة المعلومات وإتاحتها بسهولة وبسرعة لمختلف المستفيدين والمتعاملين معها سواء الداخليين أم الخارجيين إن أهمية تلك المعلومات تتطلب الحذر واليقظة المستمرة لتأمينها من خلال سياسات محددة وموثقة لمراجعة وتدقيق أمن نظم المعلومات بما يضمن المحافظة على سريتها وإتاحتها عند الحاجة، وقد ارتبط بذلك مواجهة أنواع جديدة من المخاطر تتعلق بمدى دقة وسلامة تلك النظم وما ينتج عنها من معلومات، إن عملية مراجعة النظم وتكنولوجيا المعلومات تعتبر امتداد لعمليات المراجعة العادية مع الأخذ في الحسبان إن العديد من الأنشطة أصبحت تتم بالاعتماد على نظم معلومات إلكترونية مع أهمية تحليل وتقييم المخاطر.<sup>2</sup>

## 2: موقع التدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات واليقظة الاستراتيجية

### 1.2 موقع التدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات

إن التعريف الجديد للتدقيق الداخلي الصادر عن جمعية المدققين الداخليين في نهاية (2001) أصبح كما يلي<sup>3</sup>: نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي صمم لإثراء وتطوير عمليات لإدارة وذلك بمساعدتها لإنجاز أهدافها بطريقة منهجية منظمة لتقييم وتطوير فعالية إدارة مخاطرها وضوابطها ولإجراءات المؤسسة: لذلك فإن التدقيق الداخلي يمكن أن يلعب دوراً مهماً في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات ويتمثل هذا الدور في الخدمات التوكيدية والاستشارية.

نشاط توكيدي: يقوم بتنفيذ عمليات المنشأة ويبيد رأيه للإدارة فيها يخص مدى مصداقية وتكامل البيانات، ومدى الالتزام بالسياسيات والخطط ولإجراءات الموضوعية وحماية لأصول، ومدى الاستخدام الفعال للموارد المتاحة، ومدى تحقيق المنشأة لأهدافها.

<sup>1</sup> معتز يوسف أحمد أبو عاقلة، عفاء الفاضل محمد عثمان، واقع تطبيق أساليب الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية دراسة مقترح لإمكانية تطوير مهنة المراجعة الإلكترونية عن طريق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتحقيق جودة الأداء الملتقى الدولي الاستثمار المالي والصناعي في الذكاء الاصطناعي طرابلس لبنان 2022/04/01 العدد 34 أبريل 2022، ص33

<sup>2</sup> أمين السيد احمد لطفي، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص2

<sup>3</sup> عطا الله أحمد سويلم الحسينان، مرجع سابق، ص106

نشاط استشاري: يقدم استشارات بطرق علمية تركز على تحديد نقاط القوة والضعف لعمليات التشغيل للمساعدة في تغيير أو تطوير العمليات التشغيلية والخدمات الممكنة معالجتها وهي تقييم وقت أو اكتشاف مشاكل المنظمة.

## 2.2 التدقيق الداخلي واليقظة الاستراتيجية

يعزز التدقيق الداخلي واليقظة الاستراتيجية في قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. يتم ذلك من خلال وضع خطط وسياسات وبرامج فعالة تسهم في إدارة الموارد بشكل رشيد ومتابعة نتائج الأعمال. يعتمد هذا على نظام رقابة يكشف الانحرافات والتحديات والعقبات التي تواجه المؤسسة، وتوفير الحلول المناسبة في الوقت المناسب.

تتجلى العلاقة بين التدقيق واليقظة في الحاجة الملحة للتكامل في بيئة غير مستقرة على جميع المستويات. يسعى التدقيق واليقظة إلى تحقيق التنمية المستدامة ومبادئ المساءلة والشفافية. هذا يدفع المؤسسات إلى أن تكون شاملة أكثر في تقييم مدى تأثير التدقيق على تحقيق الكفاءة الشاملة، مع الاهتمام بمصلحة جميع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة. يتم ذلك من خلال استخدام معلومات صحيحة وموثوقة<sup>1</sup>.

## 3: تقييم نظام الذكاء الاقتصادي في ظل عمليات التدقيق الداخلي.

وفقاً لتقرير صادر عن معهد المدققين الداخليين (IIA) بعنوان، التدقيق الداخلي في عام 2010: تغيير الأولويات لبيئة متغيرة، فإن إدارة المخاطر هي الأولوية الاستراتيجية الأولى للرؤساء التنفيذيين للتدقيق ومجال التركيز الرئيسي لأنشطة التدقيق الداخلي الآن - وفي المستقبل.

وفقاً لتقرير صادر عن معهد المدققين الداخليين (IIA)، يقول كيلي باريت، رئيس التدقيق الداخلي: "أعتقد أن لجان التدقيق بدأت في رؤية حجم الدور الذي يمكن أن يلعبه المدققون الداخليون ويجب أن يلعبوه في مساعدة مؤسسة ما على تحقيق ذلك بشكل صحيح في الواجهة الأمامية - خاصةً عندما تمر منظمة بتغيير كبير".

نظراً لأن إدارات التدقيق الداخلي تواجه تحدياً للقيام بالمزيد بمراد أقل، يجب أن تلعب التكنولوجيا دوراً مهماً في عمليات التدقيق من خلال عمليات تحليل البيانات وبرامج المراقبة المستمرة، فهي لا تؤدي إلى تحسين جودة وكفاءة التدقيق الداخلي فحسب، بل تضيف في النهاية قيمة مع مساهمات كبيرة في ضمان الأعمال<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>ميلودي عمار، عيسى بوروي، اليقظة الاستراتيجية والتدقيق ودورهما في التحكم في نظام المعلومات لتحسين أداء الإدارة الجمركية، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، ص 152

<sup>2</sup> By Steve Biskie, **ACL Service Risk Intelligence and the Emerging Role of Internal Audits Ltd**, published in first on Business Finance, Source : <http://businessfinancemag.com/article/risk-intelligence-and-emerging-role-internal-audit-p67>

تقييم أداء: بناءً على هذا التقييم، يجب أن يكون تحديد كفاءة التدقيق في المجالات التي يغطيها الذكاء الاقتصادي، وردود الفعل أثناء التدقيق، وطول التدقيق، دقة الملاحظة، قيمة توصيات تقرير المراجعة، وأضاف القيمة التي تم إنشاؤها بواسطة التدقيق.<sup>1</sup>

يجب أن يكون مخطط تقييم أداء التدقيق هذا يتم من قبل موظفي المنظمة الذين يشاركون في النشاط.

---

<sup>1</sup> Bogdan GHILIC-MICU, Marinela MIRCEA, **The Audit of Business Intelligence Solutions**, Marian STOICA  
Department of Economy Informatics Academy of Economic Studies Bucharest, Romania ghilic@ase.ro,  
mmircea@ase.ro, [marians@ase.ro](mailto:marians@ase.ro), Informatica Economică vol. 14, no. 1/2010

## خاتمة الفصل:

من خلال عرضنا لهذا الفصل الذي خصصناه لدراسة إسهام التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية، حيث أن تدقيق نظام الذكاء الاقتصادي يثبت أهميته وفائدته فيما يتعلق بضمان جودة الأنشطة والعمليات الاقتصادية داخل المنظمات. من خلال عمليات التدقيق يمكن اكتشاف نقاط الضعف ومراجعة نظم المعلومات قد تكون شكل من أشكال النشاط الحديث وأحد وسائل فعالة لتعزيز الجودة.

وأمام هذا المد الهائل لتكنولوجيا المعلومات خصوصاً في عالم المال والأعمال والذي أثر تأثيراً عميقاً في نظم المؤسسات الاقتصادية، فلم يكن أمام المؤسسات الاقتصادية إلا أن تواكب التطورات وتطور أنظمتها. وحتى يحقق نظام الذكاء الاقتصادي في أي مؤسسة اقتصادية أهدافه ويؤصل بقاءه فلا بد من متابعته ورقابته ولا يتحقق هذا الأمر إلا من خلال التدقيق الداخلي، لأهميته في توصيل المعلومات بجميع خصائصها لمتخذي القرارات.

في هذا الفصل بأجزائه الثلاثة قدم عرضاً أولاً لموقع التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية ثم تناولنا واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية وأخيراً تم تقييم التدقيق الداخلي حول كفاءة نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية، ومن خلال الدراسة التي أجريت في الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

- تعتبر عملية التدقيق الداخلي من أهم وسائل الرقابة الوقائية (السابقة)، يعني إمكانية التحقق من مسار العمليات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية بدءاً من المستندات الأصلية، وانتهاء بالإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية، أي أن مسار التدقيق الداخلي يمكن الإدارة من معرفة مصير بيانات العمليات خلال مراحل معالجتها المختلفة في ظل نظام الذكاء الاقتصادي. حيث يكون بالإمكان اكتشاف وتصحيح الأخطاء.
- كما تعتبر وظيفة المدقق الداخلي لنظام الذكاء الاقتصادي وظيفية استشارية لمساعدة الإدارة في تخطيط وتنظيم ورقابة وظائفها، حيث يهتم المدقق بدراسة وفحص النظام للتأكد من فعاليته.

# الفصل الرابع الدراسة التطبيقية

## الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

## تمهيد

بعد تناول الجانب النظري المتعلق بتوضيح المفاهيم المتعلقة بالأطر النظرية للتدقيق الداخلي ونظام الذكاء الاقتصادي، وتقديم النقاط الأساسية التي يؤديها كل من التدقيق الداخلي ونظام الذكاء الاقتصادي، لم يكن الجانب النظري نهاية المطاف، بل كان مجرد بداية للجانب التطبيقي لاختبار الأطر النظرية السابقة وعرضها على أرض الواقع، واستكمالاً لمعالجة الإشكالية المطروحة سيتم في هذا الفصل توضيح أثر التدقيق الداخلي على نظام الذكاء الاقتصادي حيثُ وقع الاختيار على المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز ببعض ولايات الغرب الجزائري "بلعباس، سعيدة، معسكر، وهران، غليزان"، وهذا الاختيار لم يكن صدفة بل نظراً للموقع الهام الذي تحتله مثل هذه المؤسسات في مجال نشاطها من خلال احتكاكها المباشر مع بيئة العمل؛ وكذا بسبب التحديات المستقبلية التي أصبح يشهدها القطاع الاقتصادي، الأمر الذي يدفع الأطراف المعنية للنظر في عنصر التدقيق الداخلي كسلاح حاسم في ظل السياق التنافسي والذكاء الاقتصادي؛

سنحاول إبراز واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، والإشارة إلى مدى فعالية تدخل العناصر الممثلة لهذا العنصر في تطوير وتنمية نظام الذكاء الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى: التعريف بالمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بالولايات محل الدراسة، والتعريف على أهمية ومكانة التدقيق الداخلي والذكاء الاقتصادي في مثل هذه المؤسسات؛ وكذلك التعرف على مدى اهتمام إدارات المؤسسة بالتدقيق الداخلي وتعزيز نظام الذكاء الاقتصادي. وعلى المستوى المنهجي سنركز على ذكر أدوات وطرق جمع البيانات والأسلوب المستخدم في ذلك، وكذا الوسائل الإحصائية المستعملة في التعرف على العينة وتحليل نتائج الاستبيان (كأداة رئيسية في هذه الدراسة). ثم تحليل نتائج الدراسة ككل عن طريق تحليل البيانات الإحصائية التي تم جمعها بواسطة الاستبانة من إجابات أفراد مجتمع الدراسة والتي تقيس مستوى التدقيق الداخلي ومستوى نظام الذكاء الاقتصادي بالنسبة لهم بالمؤسسات بالولايات محل الدراسة؛ وكذلك مناقشة وتحليل وتفسير البيانات المتحصل عليها تبعاً لمراحل المنهج الوصفي والتحليلي الذي تم اعتماده في الجزء التطبيقي من الدراسة؛ وصولاً إلى التعليق على البيانات ومقارنة إجابات أفراد الدراسة على أسئلة الاستبانة لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف، ومن ثم التوصل إلى نتائج وتعميمات حول موضوع الدراسة.

على إثر ما سبق، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث أجزاء أساسية عالجت فيها إشكالية موضوعنا ميدانياً

كالتالي:

أولاً: الإطار المكاني للدراسة الميدانية وواقع التدقيق الداخلي والذكاء الاقتصادي في مؤسسة الكهرباء والغاز.



## 2.1: تقديم مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز (معسكر):

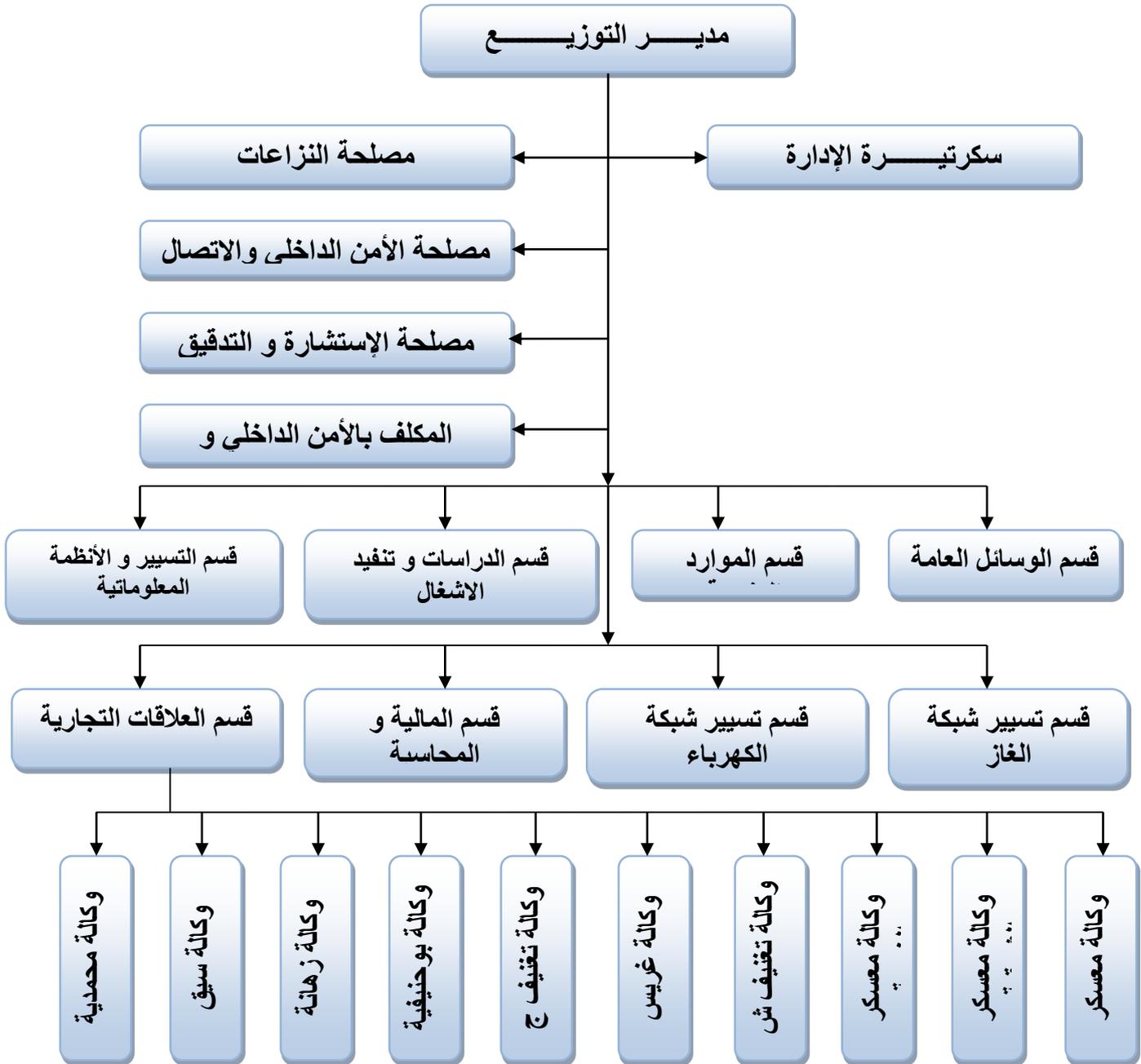
شركة توزيع الكهرباء والغاز لولاية معسكر، هي جزء من مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالغرب، تابعة لمجموعة سونلغاز، ويقع مقرها بشارع عدة بخلوف الحي الإداري معسكر وتغطي 16 دائرة وهي: معسكر، بوحنيقية، تيعنيف، هاشم، البرج، واد الأبطال، محمديّة، سيق، عقاز، زهانة، غريس، تيزي، عين فکان، عوف، واد تاغية، عين فارس وهي المسؤولة، في حدود صلاحياتها، بتوزيع الطاقة الكهربائية والغازية وتلبية احتياجات العملاء من حيث التكلفة وضمان جودة الخدمة والأمن.

تتمثل مهمتها فيما يلي:

- المشاركة في تطوير فرع السياسة الخاص بالمديرية العامة (فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للعملاء، وتطوير المبيعات وتحصيل الديون، ....).
- تنفيذ السياسة التجارية للشركة ومراقبة التطبيق.
- تلبية طلبات ربط الزبائن MT / MP / BP BT في أفضل الظروف من حيث التكلفة والوقت، ويقدم المشورة والمساعدة اللازمة للعملاء.
- إدارة (السلوك، والتشغيل، والصيانة) وتطوير الشبكات MT / MP / BP BT والمرافق التابعة له.
- إدارة وتنمية الموارد البشرية والمالية اللازمة لعمل مديرية توزيع.
- ضمان نوعية واستمرارية الخدمة.
- استغلال وصيانة شبكات توزيع الكهرباء والغاز.
- تطوير شبكات الكهرباء والغاز من أجل ربط الزبائن الجدد.
- ضمان أمن وفعالية الشبكات.
- ضمان التوازن بين العرض والطلب على الطاقة.

3.1: الهيكل التنظيمي لمديريات توزيع الكهرباء والغاز معسكر

الشكل رقم (26.4) الهيكل التنظيمي



المصدر: من إعداد الباحث استنادا على وثائق المؤسسة

## 2: مسار عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة الكهرباء والغاز

1.2 تم تطبيق لامركزية نشاط التدقيق الداخلي لمجمع سونلغاز على مستوى شركات المجمع. وقد تمت المصادقة على خارطة طريق لتنفيذ هذا الإجراء من طرف اللجنة التنفيذية لسونلغاز في اجتماعها المنعقد بتاريخ 4 جويلية 2021<sup>1</sup>.

ولتنفيذ هذا القرار، قامت المديرية المركزية للتدقيق الداخلي بوضع خارطة طريق تمت المصادقة عليها من طرف اللجنة التنفيذية لمجمع سونلغاز في اجتماعها المنعقد بتاريخ 4 جويلية 2021. يتمثل الدافع وراء هذا القرار هو ضرورة فرض تحكم جوارى في النشاطات المختلفة للمجمع، بهدف تحقيق أكبر قدر من الفعالية والتحكم بشكل أفضل في التكاليف. سيعيد نشاط التدقيق المركزي لشركة سونلغاز التركيز على عمليات التدقيق الاستراتيجية ذات القيمة المضافة العالية، مما سيؤدي إلى تقييم موضوعي ودقيق لأنماط الحوكمة التي قد تكون مصدرًا لمخاطر كبرى للمجمع، مع التركيز خاصة على نشاط رسم خرائط المخاطر. وتجدر الإشارة إلى أن التدقيق الداخلي هو وظيفة مستقلة وموضوعية تمنح الشركة تأكيدًا على درجة التحكم في عملياتها، وتقديم استشارة وتوصيات لتحسينها وتساعد على خلق قيمة مضافة. كما يساعد الشركة على تحقيق أهدافها من خلال التقييم، من خلال مقارنة منتظمة ومنهجية، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة، وذلك من خلال تقديم مقترحات لتعزيز فعاليتها، بهدف مساعدة مديري الشركة في ممارسة مسؤولياتهم. ولهذه الغاية، يزودهم التدقيق الداخلي بالتحليلات، التقييمات، التوصيات، الآراء والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تم فحصها.

2.2 إن الممارسة المهنية لعملية التدقيق الداخلي رغم خطواتها ثابتة إلا أنها تختلف من حالة إلى أخرى فالتدقيق في المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز يستند للمهام الموجهة من قبل السلطات العليا من المؤسسة الأم، حيث تختص الهيئة المكلفة بالتدقيق سواء الخارجي أو الداخلي بإرسال طريق التدقيق لإتمام المهمة المطلوبة. يعتبر وجود هيئة مكلفة بالتدقيق الداخلي بمثابة نقطة إيجابية تساعد مؤسسة سونلغاز للاطمئنان أكثر على عملياتها من خلال المتابعة المستمرة من طرف المدقق الخارجي وتتم عملية التدقيق بمختلف أقسام مؤسسة سونلغاز كل سنة، فنجد عدة أنواع من التدقيق هناك التدقيق المالي والمحاسبي، التدقيق التجاري والمحاسب في المؤسسة هو المسؤول عن إعداد مخططات التدقيق وتسيير استعمالها، والتقارير حول النتائج المتحصل عليها، كما يقوم بالتنسيق بين مختلف نشاطات التدقيق وذلك من أجل ضمان الدقة والمصداقية وصدق الوضع المالية.

<sup>1</sup>الموقع الرسمي لسونلغاز، <https://www.sonelgaz.dz/ar/category/who-we-are-ar> 2023/07/10

## 3.2: خطوات التكاليف بمهمة التدقيق الداخلي:

تمر بعدة مراحل وهي:

- التحضير للمهمة:

تختلف مدة التكاليف بالمهمة في المؤسسة محل التدقيق حسب طبيعة العنصر المراد تدقيقه، وكذا الاستغراق في جمع وتحليل العمليات والسجلات، ومدى الالتزام بمعايير التدقيق والقوانين المطبقة والمعمول بها.

- تحديد أهداف المهمة:

تتمثل أهداف المهمة عموماً حسب طبيعة العنصر المراد تدقيقه سواء في مجال المحاسبة أو في المجال التجاري فالتدقيق الداخلي في مؤسسة سونلغاز يهدف على العموم إلى:

✓ مراقبة الإدارة للفواتير.

✓ فعالية نظام المعلومات من حيث مراقبة المعلومات ودعم إنتاجها.

✓ وجود وضعية إرشادية على النظام الجديد للفوترة مما يسمح بالمراقبة وتتبع كل خطواتها.

وبعد تحديد أهداف المهمة يقوم فريق لتدقيق بأدائه للمهمة المطلوبة من خلال عملية التخطيط لها، وإبراز وتحليل مختلف المشاكل وذلك يدخل في إطار تقييم الرقابة الداخلية وذلك من خلال إعداد ورقة تتضمن هذه المشاكل وهي تحتوي على العناصر الآتية:

- المشكل، المعاينة (عنصر التقييم) المخاطر، أسباب الخلل الوظيفي، التوصيات والاقتراحات.

- عملية الجرد.

- التقرير:

يعد تقرير المدقق الداخلي تقريراً مؤقتاً يحضره المدقق وكافة فريق عمله حتى يتمكن من وضع جدول اجتماع المصادقة، بحيث يظهر التقرير في شكل وثيقة يحررها المدقق الداخلي تتضمن فهرس، مقدمة، ملخص عن المهمة، وذلك بعد اجتماع المصادقة.

والتقرير هنا يعتبر كمراقبة لأن هذا الأخير تتم مناقشته مع كل الأطراف المعنية.

ترسل نسخة من التقرير إلى مدير المؤسسة ورؤساء الأقسام ليتمكنوا من الاطلاع على كل ما يحدث في المستويات الإدارية على مستوى المؤسسة.

**- متابعة تنفيذ تقرير المهمة:**

من أجل إتمام مهمته التدقيق على المدقق الداخلي أن يتأكد من تنفيذ التوصيات والاقتراحات المقدمة للهيئة التنفيذية بالمؤسسة وذلك بإرسال هذه الأخيرة رد يتضمن معدل إنجاز التوصيات المقدمة في تقرير التدقيق.

**- نتائج التدقيق الداخلي للمؤسسة:**

من خلال التحليل لمختلف مراحل وإجراءات مهمة التدقيق الداخلي في مؤسسة الكهرباء والغاز تتميز هيئة التدقيق الداخلي بمجموعة من نقاط نذكر منها:

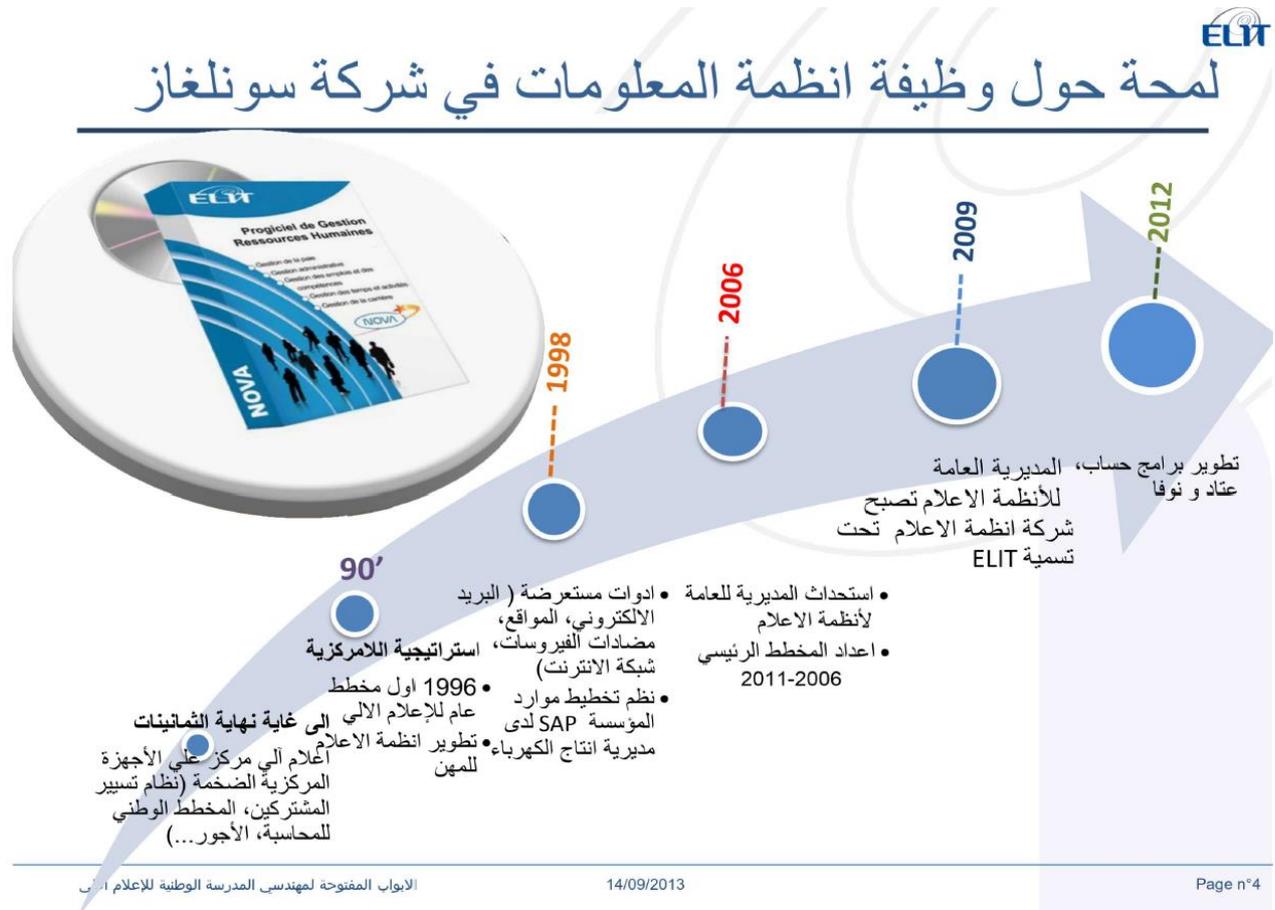
- الالتزام الصارم بالسياسات الإدارية المرسومة من خلال تقسيم العمل وتحديد المهام.
- يمكن أن يساعد التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر التي قد تواجه المؤسسة ويوفر توصيات لحماية الأصول المادية والمعلوماتية.
- تنفيذ المخططات من خلال عملية التدقيق والتأكد من تطبيقها.
- يمكن أن يساهم للتدقيق الداخلي في الكشف عن أي أنشطة احتيالية أو تلاعب في المؤسسة ويساعد في تحديد الضوابط الوقائية للحد من مخاطر الاحتيال.

**3: واقع نظام الذكاء الاقتصادي في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز****1.3 البيضة الاستراتيجية في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز**

إدارة نظم المعلومات ELIT SPA، الجزائر لتكنولوجيا المعلومات "إيليت" هي شركة جزائرية تضم أكثر من 300 مهندس كمبيوتر، وأكثر من 40 عميلاً وبنية تحتية آمنة ومتاحة للغاية تم إنشاؤها مؤخراً، وهي متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب تخصصها في شبكات الكمبيوتر، وتطوير مواقع الويب، والرسائل الإلكترونية، وما إلى ذلك، تضمن ELIT أمن أنظمة المعلومات عبر منصة أمنية متطورة وهي مسؤولة عن:

- دراسة احتياجات تكنولوجيا المعلومات وتنفيذ الحلول للشركات التابعة للمجموعة سونلغاز.
- إدارة وتشغيل موارد تكنولوجيا المعلومات اللازمة لضمان مستوى الخدمة المتوقعة من قبل الشركات التابعة لتكنولوجيا المعلومات التابعة للمجموعة.
- تطوير المخطط العام للمجموعة وتنفيذ المشاريع المكونة له.
- تعريف سياسة وإرشادات تقنية المعلومات للمجموعة.
- ترشيد موارد تكنولوجيا المعلومات وتنفيذ الأساليب والعمليات الرسمية.
- إعداد سياسات أنظمة المعلوماتية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- تلبية حاجيات شركات المجمع في مجالي الإعلام الآلي والاتصال.

- إعداد وإنجاز الأنظمة المعلوماتية الموجهة لقيادة وتسيير مختلف نشاطات المجمع، كما تهتم ب وضع تحت تصرف شركات المجمع الإمكانيات الضرورية في مجالي الإعلام الآلي والاتصال (برامج، معدات، منشآت) لضمان تقديم الخدمة المطلوبة.
  - ضمان إشراف وصيانة أنظمة المعلومات والمنصات وكذا المعدات الموضوعة تحت تصرف المستخدمين
  - ضمان الوصول إلى المعلومات والبرامج مع ضمان سلامتها وصحتها وأمنها.
- الشكل رقم (27.4) وظيفة أنظمة المعلومات

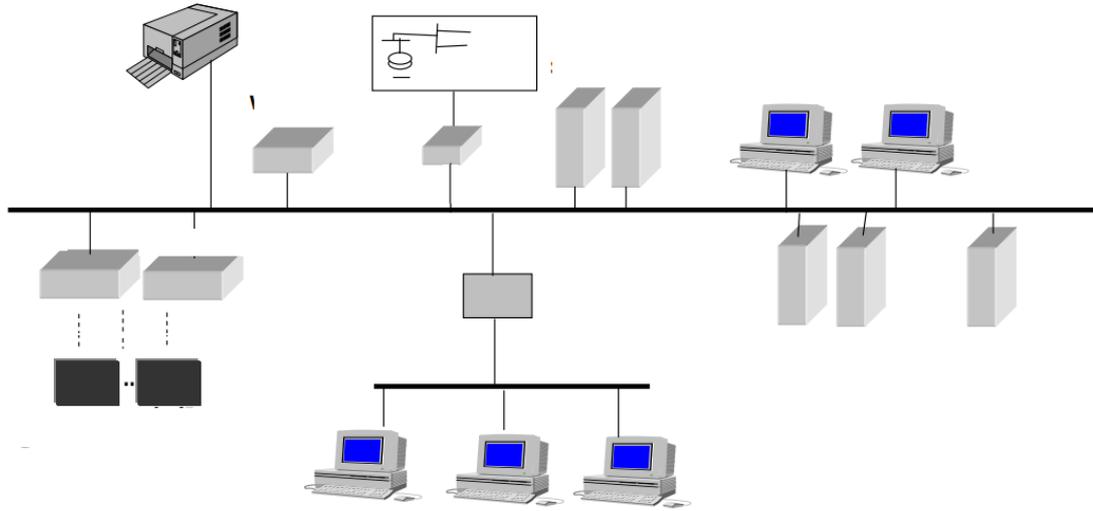


المصدر : المنصة الرسمية لسونلغاز (<https://www.sonelgaz.dz>)

### 2.3 اليقظة التكنولوجية ودورها في تحسين الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة الكهرباء والغاز

**1.2.3 نظام التحكم عن بعد في الشبكات الكهربائية** : هو أحد عناصر اليقظة التكنولوجية وهو نظام يساهم في التحكم بشبكات الكهرباء و في الحد من فترات الانقطاع الطويلة بالتيار الكهربائي وإعادة توزيع الأحمال الكهربائية بما يتناسب مع أحمال المغذيات ومحطات التحويل الرئيسية لضمان كفاءة النظام الكهربائي وجودة الكهرباء لدى الزبائن حيث يتم الربط والتحكم بالمحطات الرئيسية من خلال غرفة مراقبة وتحكم واحدة، بالإضافة للمساهمة الكبيرة لهذا النظام في تجهيز قاعدة بيانات تساهم بشكل كبير في التخطيط المستقبلي لتطوير النظام الكهربائي.

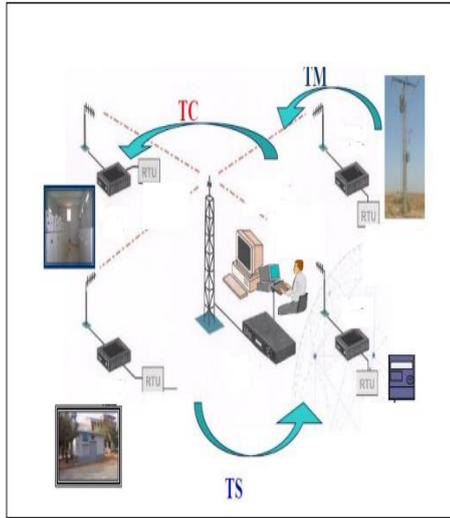
## الشكل رقم (28.4) يمثل الشكل النموذجي لنظام التحكم



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة

## 2.2.3 وظائف نظام التحكم في الشبكة الكهربائية:

الوظائف الرئيسية لوحدة التحكم المطلوبة هي: الشكل رقم (29.4) يمثل مبدأ نظام التحكم في الشبكات الكهربائية



إمداد الطاقة الاحتياطية لمعدات التحويل والتحويل.

إدارة التحكم بالتبديل المحلي والبعيد.

الكشف عن تيار الخلل بين الأطوار أو الطور المحايد.

قياس الجهد والتيار.

كشف غياب الجهد.

فتح التبديل التلقائي.

تكوين البيانات (حفظ أو استعادة التكوين أو تعديل).

تنزيل تحديث البرنامج.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق المؤسسة

## 3.2.3 أهداف نظام التحكم عن بعد

- معرفة أعطاب الشبكة الكهربائية والتحكم في المفاتيح في محطات التحكم عن بعد.

- إدارة الإنذارات والأحداث.

- إعادة ضبط أجهزة كشف الأعطال وقياس التيار أو الجهد.

كما يعتبر عنصر أساسيا في الربح أو المردودية الاقتصادية **Economic profitability** وذلك بوجود هذا

النظام تنقص المؤسسة من الطاقة غير المباعة بنسبة كبيرة جدا مما يؤدي إلى الربح الاقتصادي للمؤسسة.

ويجنب المؤسسة ترك زبائنها مدة طويلة من انقطاع كهرباء مما يؤدي إلى تفادي خسائر كبيرة لمعدات الزبائن وزيادة عمر الاستثمارات وتقليص مدة الطاقة غير المباعة وهذا يفسر تحسين نوعية الخدمات.

### 4.2.3 دور اليقظة التكنولوجية في الربح الاقتصادي وتحسين الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات توزيع الكهرباء

لقد أجريت هذه الدراسة على جزء من الشبكة الكهربائية المتوسطة (HTA) لمؤسسة الكهرباء والغاز التابعة لولاية معسكر، قمنا في هذا الإطار بتسليط الضوء على مدى إسهام نظام التحكم عن بعد عند حدوث سلسلة من الانقطاع للتيار الكهربائي، وفعالية هذا النظام الذي يعتبر من بين عناصر اليقظة التكنولوجية في تحسين الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة، وذلك من خلال إجراء محاكاة (Simulation) لعمل هذا النظام في فترة محددة من الزمن.

#### ✓ الحالة الأولى: دراسة الطاقة غير الموزعة (غير المباعة) في ظل عدم وجود نظام التحكم عن بعد:

في هذه الحالة قمنا بدراسة انقطاع التيار الكهربائي خلال فترات متعددة لمجموعة من الأحياء السكنية التي تبعد عن مركز التحكم بحوالي 50 كلم، حيث تقوم المؤسسة بإرسال أعوان متخصصين للتدخل من أجل إغلاق القاطع الكهربائي وإرجاعه إلى الوضعية العادية، ولحساب المدة الزمنية لانقطاع التيار الكهربائي وكلفة ما يسمى بالطاقة غير المباعة تدخل عدة عوامل سوف نوضحها في الجداول التالية:

#### الجدول رقم (1.4): يمثل المدة الزمنية لانقطاع التيار الكهربائي في ظل عدم وجود نظام التحكم في الفترة الزمنية المدروسة

التاريخ	اسم الخط	ساعة فتح القاطع	ساعة إغلاق القاطع	المدة	رقم القاطع	المدة(ساعة)
15/03/2023	A-F	18:08:37	19:08:37	01:00:00	J511	1
01/04/2023	A-F	16:49:09	17:49:37	01:00:28	J511	1,00
27/06/2023	A-F	19:56:37	20:57:48	01:01:11	J511	1,01
30/07/2023	A-F	00:02:31	01:03:43	01:01:12	J511	1,01
04/08/2023	A-F	16:19:31	17:20:50	01:01:19	J511	1,01
15/08/2023	A-F	14:47:16	15:48:33	01:01:17	J511	1,01
						<b>6,05</b>

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات المستوحاة من محاكات أرقام نظام التحكم عن بعد يتضح من الجدول أعلاه أن المدة الزمنية للطاقة غير المباعة أثناء هذه الانقطاعات للتيار الكهربائي في التواريخ المشار إليها في الجدول تقدر ب 06 ساعات و 05 دقائق في ظل انعدام وجود نظام التحكم عن بعد.

الجدول رقم (2.4): يمثل حساب المبلغ المقدر بالدينار للطاقة غير الموزعة في نفس المدة المدروسة في

ظل عدم وجود نظام التحكم

مجموع الاستطاعة (بالكيلوواط)	1960
مدة انقطاع الكهرباء(ساعة)	6,05
الطاقة غير الموزعة (kWh End)	11858
القيمة بالدينار DA 4---- KWH1	47432
قيمة مدة التدخل = da9302.32 لكل ساعة 01	56279,04
المبلغ الكلي المقدر بالدينار للطاقة غير الموزعة	103711,04

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات المستوحاة من محاكات أرقام نظام التحكم عن بعد

يتضح من الجدول أعلاه أن الطاقة غير المباعة في هذه الفترة كلفة المؤسسة 103711.04 دج وذلك في ظل انعدام وجود نظام التحكم عن بعد.

✓ الحالة الثانية: دراسة الطاقة غير الموزعة (غير المباعة) في مع وجود نظام التحكم عن بعد في المؤسسة

الجدول رقم (3.4): يمثل المدة الزمنية للطاقة غير الموزعة مع وجود نظام التحكم في الفترة الزمنية

المدروسة

التاريخ	اسم الخط	ساعة فتح القاطع	ساعة إغلاق القاطع	المدة	رقم القاطع	المدة(دقيقة)
15/03/2022	A-F	18:08:37	18:09:32	00:01:25	J511	0,25
01/04/2022	A-F	16:49:09	16:49:37	00:00:18	J511	0,18
27/07/2022	A-F	19:56:37	19:56:48	00:01:11	J511	0,11
30/07/2022	A-F	00:02:31	00:02:43	00:01:12	J511	0,12
14/08/2022	A-F	16:19:31	16:19:50	00:01:19	J511	0,19
03/10/2022	A-F	14:47:16	14:47:33	00:01:17	J511	0,17
						1,02

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات المستوحاة من نظام التحكم عن بعد في المؤسسة

يتضح من الجدول أعلاه أن المدة الزمنية للطاقة غير المباعة أثناء هذه الانقطاع للتيار الكهربائي في التواريخ المشار إليها في الجدول تقدر ب دقيقة و2 ثانية في ظل وجود نظام التحكم عن بعد.

الجدول رقم (4.4): يمثل حساب المبلغ المقدر بالدينار للطاقة غير الموزعة في نفس المدة المدروسة مع وجود نظام التحكم.

مجموع الاستطاعة (بالكيلوواط)	1960
مدة انقطاع الكهرباء(ساعة)	0.017
الطاقة غير الموزعة (kWh End)	33.32
المبلغ الكلي المقدر بالدينار للطاقة غير الموزعة	133.28

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات المستوحاة من نظام التحكم عن بعد في المؤسسة يتضح من الجدول أعلاه أن الطاقة غير المباعة لمدة دقيقة و2 ثانية كلفة المؤسسة 133.28 دج مع وجود نظام التحكم عن بعد أي بوجود اليقظة التكنولوجية.

الشكل رقم (30.4) يمثل تكلفة الطاقة غير الموزعة (غير مباعة)

خلال الفترة المحددة



المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات المستوحاة من نظام التحكم عن بعد في المؤسسة تفسير النتائج للحالات السابقة

✓ التحليل من حيث الربح أو المردودية الاقتصادية **Economic profitability**

من خلال الجداول رقم (2.4) و(4.4) نلاحظ أن تكلفة الطاقة غير المباعة في الحالة الأولى هي 103711.04 دج ما يعادل 99.87% من إجمالي التكلفة بينما تكلفة الطاقة غير المباعة في الحالة الثانية هي 133.28 دج ما يعادل 0.13% من التكلفة الإجمالية وهذا يدل على أن بوجود اليقظة التكنولوجية تنقص المؤسسة من الطاقة غير المباعة بنسبة كبيرة جدا مما يؤدي إلى الربح الاقتصادي للمؤسسة مقارنة مع انعدام وجود اليقظة التكنولوجية التي تعتبر من أهم عناصر الذكاء الاقتصادي.

## ✓ التحليل من حيث نوعية الخدمة المقدمة:

من خلال الجداول رقم (1.4) و (3.4) نلاحظ أن مدة انقطاع الكهرباء في الحالة الأولى هي 6 ساعات و05 دقائق بينما مدة انقطاع الكهرباء في الحالة الثانية هي دقيقة و02 ثانية وهذا يدل على أن بوجود اليقظة التكنولوجية، المؤسسة لم تترك زبائنها مدة طويلة من انقطاع كهرباء مما يؤدي إلى تفادي خسائر كبيرة لمعدات الزبائن وزيادة عمر الاستثمارات وتقليص مدة الطاقة غير المباعة وهذا يفسر تحسين نوعية الخدمات مقارنة مع عدم اليقظة التكنولوجية

**3.3 مجال أمن المعلومات**

تحسين الذكاء الاقتصادي وأمن المعلومات في مؤسسة سونلغاز هو هدف تسعى لتحقيقه، من خلال تبني مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى حماية المعلومات والأنظمة المحاسبية من التهديدات الداخلية والخارجية. ورغم عدم وجود نموذج مثالي لنظام أمن المعلومات، فإن هناك مجموعة من الافتراضات والتدابير التي يمكن اعتبارها في بناء النظام:

تحديد مستويات الأمان المطلوبة للمعلومات المختلفة التي يتعامل معها النظام؛

تصنيف المعلومات وتحديد أولويتها وأهميتها؛

تعيين أشخاص مؤهلين ومسؤولين عن أمن النظام ومتابعة أي انقطاعات قد تحدث؛

تقييم كفاءة الأفراد أو الشركات المسؤولة عن اختراق أمان المعلومات؛

## ثانياً: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

## 1- فرضيات الدراسة والمنهج المستخدم

انطلقت الدراسة من فرضيتين أساسيتين: الفرضية الأولى مفادها أنه "هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي بأبعاده ونظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية؛ وتفيد الفرضية الثانية أنه "توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي بأبعاده ونظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية". وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في وصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كمياً عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة؛

وقد تم وصف جوانب مهمة حول متغيرات الدراسة، فالجانب الأول كان موجهاً نحو دراسة وصفية للتدقيق الداخلي، والجُزء الثاني مخصص لنظام الذكاء الاقتصادي، ومدى أهميتهما داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة والمؤسسات محل الدراسة على مستوى الغرب الجزائري (بلعباس، سعيدة، وهران، غليزان وولاية معسكر بصفة خاصة)؛

وقد اتبعت هذه الدراسة الوصفية جمع البيانات وتحليلها بهدف إيجاد العلاقة التي تربط بين المتغير المستقل (التدقيق الداخلي) والمتغير التابع (نظام الذكاء الاقتصادي) وفق نموذج الدراسة الذي تم تصميمه. من خلال أخذ العينات وحجم المجتمع، والاستبيان، وتحليل البيانات وغيرها من التقنيات الإحصائية النوعية والكمية، والتي تتبع جميع الجوانب المتعلقة بإشكالية الدراسة الحالية ومناقشتها ثم الوصول إلى استنتاجات عامة.

## 2- أساليب جمع وعرض البيانات

تم الاستعانة بمختلف المصادر المتوفرة في تكوين الجانب النظري لمعالجة إشكالية الدراسة، وذلك عن طريق الاستفادة بشكل كبير من قواعد البيانات وشبكة الإنترنت في الحصول على عدد من الدراسات السابقة. أما في الجانب الميداني، تم اعتماد المنهج الوصفي في جمع البيانات بواسطة توزيع استبانة تضم متغيرات الدراسة الأساسية؛

حيث استغرقت مدة التوزيع وجمع الاستبيانات في الفترة الممتدة بين الفاتح جوان 2023 إلى غاية 20 جويلية من نفس السنة؛

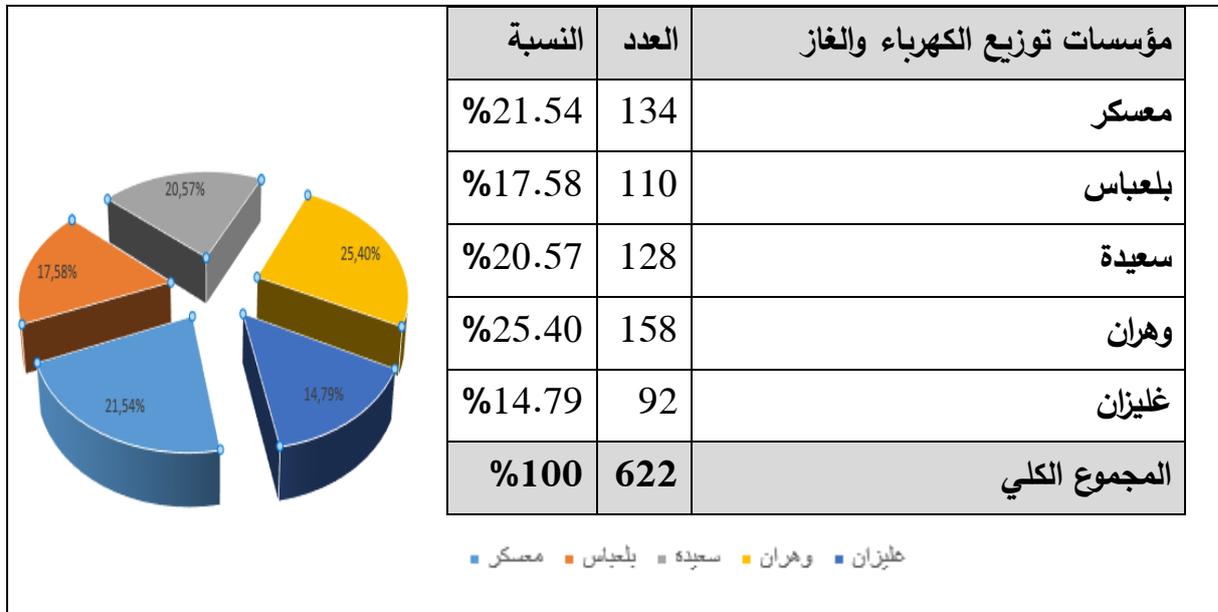
وفيما يتعلق بطرق تجميع وعرض البيانات، كان من الضروري عرض هذه البيانات بطريقة تساعد على فهمها، وقد تمثلت في طريقة الجداول بهذه الدراسة التي كثيراً ما تُستعمل في عرض تغير ظاهرة مع مرور الزمن أو مع

مسميات كالدول أو الشركات أو كلاهما معاً<sup>1</sup>. وما يميّز هذه الطريقة هو كونها تبسّط طرح وعرض المعلومات والبيانات ذات الصلة بالظاهرة المدروسة.

### 3-مجتمع وعينة الدراسة

**1.3. مجتمع الدراسة:** بهدف الوصول إلى نتائج بالإمكان تعميمها من المهم تحديد المجتمع والعينة المأخوذة منه لتُطبق عليها الدراسة. وحسب إشكالية هذه الدراسة وارتباطها بأثر التدقيق الداخلي على نظام الذكاء الاقتصادي، أُجريت دراسة وصفية وتحليلية على مستوى المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بالولايات المذكورة سابقاً، حيثُ تكوّن المجتمع الأساسي للدراسة من الإطارات العاملين بالمؤسسة بمختلف فروعها عبر الولايات المعنية والذين بلغ عددهم الإجمالي 622 موزعة كما يلي:

الجدول رقم (5.4): توزيع مجتمع الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات المستوحاة من البيانات.

من خلال الجدول رقم (5.4) يتّضح أنّ المجموع الكلي لعدد الإطارات التابعين للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بالولايات المعنية قد بلغ 622 إطاراً. وحسب نتائج الدراسة فإنّ المؤسسة على مستوى ولاية وهران حازت العدد الأكبر من الإطارات حيثُ بلغ عددهم 158 إطاراً بنسبة 25.40% من المجتمع الكلي للمؤسسة. ويُمكن إسناد هذا إلى أنّها من أقدم المؤسسات التابعة للمؤسسة الوطنية محل الدراسة، يليها مؤسسة معسكر بـ 134 إطاراً وذلك بنسبة 21.54% من المجتمع. كما كشفت هذه النتائج أنّ لمؤسسة سعيدة حصة لا بأس بها من الإطارات والذين بلغ عددهم 128 إطاراً بنسبة 20.57% يليهم الإطارات بمؤسسة سيدي بلعباس والذين قُدروا بـ 110

<sup>1</sup> علي سليم العلوانة، أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية، ط.1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 200

إطاراً، ثم أخيراً مؤسسة غليزان بـ 92 إطاراً، وذلك بنسب متفاوتة بلغت: 17.68%، 14.79% على التوالي. ومرد ذلك حجم الأنشطة والمهام التابعة لكل مؤسسة مدروسة وعدد الأقسام والفروع المستغلة بها، ما يعكس وجود توزيع منسجم نوعاً ما بالمديريات التابعة حسب الاحتياجات من الإطارات في تنفيذ المهام وصولاً إلى الأهداف المسطرة.

**2.3. عينة الدراسة:** تم إجراء الدراسة الميدانية في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بالولايات المذكورة أعلاه، وذلك بالاعتماد على عينة من الموظفين في مواقع مختلفة داخل المؤسسات محل الدراسة. وقد بلغ عدد الاستثمارات الموزعة 350 استثماراً، حيث تم استرجاع 315 استثماراً بشكل عام وذلك بنسبة 90%، إلا أن هذه الاستثمارات المسترجعة أُنْتُبَعِد منها 20 استثماراً لعدة أسباب، ليُصْبِح بذلك عدد الاستثمارات القابل للتحليل هو 295 استثماراً أي 84.28% من مجموع الاستثمارات الموزعة؛ ومنه فإنَّ عينة الدراسة تمثِّل 47.42% من المجتمع الكلي. وفيما يلي الجدول رقم (6.4) يُبيِّن بالتفصيل توزيع الاستثمارات على عينة الدراسة:

الجدول رقم (6.4): عينة الدراسة

الاستبيانات	الموزعة	المسترجعة	نسبة الاسترجاع	المستبعدة	
				العدد	النسبة %
المجموع	350	315	90%	295	84.28%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات المستوحاة من البيانات

ويُشترط أن تكون العينة ممثلة للمجتمع تمثيلاً صحيحاً مبنياً على أسس وقواعد علمية لإجراء الدراسة عليها، وبالتالي إمكانية تعميم النتائج على المجتمع ككل. وقد تم الاقتصار على دراسة عينة تمثيلية لكل مديرية على حدى. وحتى يتم تحديد حجم العينة الكافي للدراسة سيتم تطبيق المعادلات التالية مع العلم أن العدد الكلي للموظفين في هذه الدراسة هو 622.

سيتم تحديد الحد الأدنى للعينة المطلوب من الموظفين مقارنة بالعدد الإجمالي باستخدام مجموعة من المعادلات كالتالي:

- معادلة ستيفن ثامبسون لتحديد حجم العينة

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[ \left[ N-1 \times (d^2 \div z^2) \right] + p(1-p) \right]}$$

حيثُ:

N: حجم المجتمع؛

**Z:** الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96؛

**d:** نسبة الخطأ وتساوي 0.05؛

**P:** نسبة توفّر الخاصية والموافق إلى حد ما = 0.50.

- معادلة روبرت ماسون لتحديد حجم العينة

$$n = \frac{M}{\left[ \left( S^2 \times (M-1) \right) \div pq \right] + 1}$$

**M:** حجم المجتمع؛

**S:** قسمة الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 أي قسمة 1.96 على معدل الخطأ 0.05؛

**P:** نسبة توفّر الخاصية والموافق إلى حد ما = 0.50؛

**q:** النسبة المتبقية للخاصية وهي 0.50.

- معادلة ريتشارد جيجر

$$n = \frac{\left( \frac{z}{d} \right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N} \left[ \left( \frac{z}{d} \right)^2 \times (0.50)^2 - 1 \right]}$$

**N:** حجم المجتمع؛

**Z:** الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96؛

**d:** نسبة الخطأ.

بعد التعويض في كافة المعادلات مع العلم أنّ قيمة المجتمع 622، وُجد أنّ العدد الأدنى للعينة يكون 237 إطاراً. وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (7.4): تحديد عينة الدراسة

النسبة %	حجم العينة	قيمة مربع كاي	مستوى الدلالة	نسبة المجتمع	حجم المجتمع	المؤسسة
38.10%	237	3.841	0.05	0.5	622	سيدي بلعباس، سعيدة، معسكر، وهران، غليزان

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعادلات.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (7.4) الموافق لحساب حجم العينة حسب معادلة ستيفن ثامبسون أنّ الحد الأدنى للعينّة اللازم لتمثيل المجتمع ككل تكوّن من 237 إطار.

#### 4. أداة الدراسة وإجراءاتها

بناء على طبيعة الدراسة والمنهج المستخدم فيها، تم الاعتماد على الاستبانة لجمع المعلومات ذات العلاقة، والتي تم تصميمها وإخضاعها للتحكيم حسب الأسس العلمية والمعرفية. وفيما يلي توضيح لأهم الإجراءات المتبعة:

**1.4. تطوير أداة الدراسة:** تم تطوير الاستبانة بالاعتماد على ترجمة بعض الدراسات الأجنبية أين كان تكوين أبعادها بغرض جمع البيانات. وقد احتوى الجزء الأول المتمثل في المعلومات الشخصية للمستجوبين على (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي)؛ والجزء الثاني المتمثل في المتغير المستقل بأبعاده وذلك بالاعتماد على عدة دراسات؛ في حين احتوى الجزء الثالث على المتغير التابع الذي تم وضعه هو الآخر بناء على دراسات.

**2.4. المقياس المعتمد في بناء أداة الدراسة:** لقد تمّ استخدام سلّم "ليكرت" (Likert) الخماسي، الذي يأخذ الدرجات كالاتي:

1 = غير موافق تماما، 2 = غير موافق، 3 = محايد، 4 = موافق، و 5 = موافق تماما أو بالعكس حسب خيارات الرأي التي يُحددها الباحث للمستجوب، وتمثل هذه الأرقام مساحة من المقياس كنسبة مئوية يتم من خلالها الحكم على إجابات عينة الدراسة، وتتمثل في:

- للرقم 1 تكون أقل من 20%

- للرقم 2 تكون أقل من 40%

- للرقم 3 هي أقل من 60%

- للرقم 4 هي أقل من 80%

- للرقم 5 هي 100%

ولتحديد طول خلايا مقياس "ليكرت الخماسي" (الحدود الدنيا والعليا)، تمّ حساب المدى (5-1=4)، ومن ثمّ تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4÷5=0.80). وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس، وهي واحد صحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لكل خلية. وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:

- من 1 إلى أقل من 1.80؛

- من 1.80 إلى أقل من 2.60؛

- من 2.60 إلى أقل من 3.40؛

- من 3.40 إلى أقل من 4.20؛

- من 4.20 إلى 5؛

وقد تمّ وضع معيار الحكم على النتائج وفق مقياس "ليكرت الخماسي" كالاتي<sup>1</sup>:

- من 1 إلى أقل من 1.80: غير موافق تماما، ويعني أنّه إذا كان المتوسط الحسابي للعبارة بين القيمتين السابقتين فإنّ النتيجة تعني أنها غير متوفرة على الإطلاق؛

- من 1.80 إلى أقل من 2.60: غير موافق، ويعني أنّه إذا كان المتوسط الحسابي للعبارة بين القيمتين السابقتين فمستوى التوفّر ضعيف؛

- من 2.60 إلى أقل من 3.40: محايد، ويعني أنّه إذا كان المتوسط الحسابي للعبارة بين القيمتين السابقتين فمستوى التوفّر متوسط؛

- من 3.40 إلى أقل من 4.20: موافق، ويعني أنّه إذا كان المتوسط الحسابي للعبارة بين القيمتين السابقتين فمستوى التوفّر كبير؛

- من 4.20 إلى أقل من 5: موافق تماما، ويعني أنّه إذا كان المتوسط الحسابي للعبارة بين القيمتين السابقتين فمستوى التوفّر يكون كبير جدا.

كما تمّ تحديد مستوى الدلالة الحرج بـ 0.05 الذي عنده تُقبل أو تُرفض فرضيات العدم.

**3.4. صدق أداة الدراسة وثباتها:** فالصدق يعني أنّ تكون الاستبانة شاملة لكل البيانات التي تدخل في عملية التحليل، وأنّ تقيس ما صُمّمت لقياسه، وتكون كل مفرداتها واضحة وسلسة يُمكن للمبحوث أن يُجيب عليها دون عناء. ويتم ذلك من خلال إتباع خطوات مهمة يُمكن إيضاحها فيما يلي:

- **الصدق الظاهري:** ويقصد به صدق التحكيم أي بعد بناء الاستبانة يتم عرضها على مجموعة من المتخصصين الذين لهم خبرة في مجال بناء الاستبانات البحثية، لتحديد مدى وضوح العبارات ومدى قدرتها على تحقيق أهداف الدراسة؛ وبناء على ذلك تم تعديل بعض العبارات لتخرج في صورتها النهائية؛

- **صدق المحتوى:** للوقوف على صدق المحتوى تمّ عرضها على (11) محكما من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات بما فيهم الأستاذ المشرف. وقد قاموا بتحديد مدى ملاءمة الفقرات لموضوع الدراسة، وكذلك مدى

<sup>1</sup> -إدريان العمر، تحليل بيانات البحث العلمي من خلال برنامج SPSS، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2004، ص 126.

وضوح الأسئلة وسلامتها لغويًا، وإبداء رأيهم وملاحظاتهم وتعديلاتهم ليتم تعديل الفقرات بما يتلاءم وإشكالية الدراسة وفقا للملاحظات المقدمة، أنظر إلى جدول الأساتذة المحكّمين لأداة الدراسة ملحق رقم (02).

- صدق الاتساق الداخلي: وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، ويكون الارتباط معنويًا إذا كان مستوى المعنوية أقل من 0.01 أو 0.05. وكانت النتائج كالتالي:

أ. المحور الأول: تمّ حساب معامل ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور، والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (8.4): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	**0.383	10	**0.451
2	**0.330	11	**0.513
3	**0.405	12	**0.392
4	**0.464	13	**0.459
5	**0.344	14	**0.513
6	**0.265	15	**0.389
7	**0.518	16	**0.439
8	**0.382	17	**0.319
9	**0.252	18	**0.280

\*\* دال عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS. V25).

من خلال الجدول رقم (8.4) يتّضح أنّ قيم معامل الارتباط بيرسون لجميع العبارات مع المحور الأول دالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.01، مما يُشير إلى أنّ جميعها تتمتع بدرجة صدق مقبولة، وهذا يُؤكد وجود الارتباط الداخلي بين هذه العبارات مع المحور الذي تنتمي إليه، ومنه صدق هذه العبارات لما أعدت لقياسه.

ب. المحور الثاني: تمّ حساب معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (9.4): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور

العبرة	معامل الارتباط	العبرة	معامل الارتباط
1	**0.460	10	**0.259
2	**0.465	11	**0.475
3	**0.378	12	**0.523
4	**0.406	13	**0.500
5	**0.448	14	**0.437
6	**0.419	15	**0.473
7	**0.486	16	**0.520
8	**0.447	17	**0.464
9	**0.543	18	**0.524

\*\* دال عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS. V25).

من الجدول رقم (9.4) يتضح أنّ قيم معامل الارتباط بيرسون لجميع العبارات مع المحور الثاني دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01، مما يُشير إلى أنّ جميعها تتمتع بدرجة صدق مقبولة، وهذا يُؤكد وجود الارتباط الداخلي بين هذه العبارات مع المحور الذي تنتمي إليه، ومنه صدق هذه العبارات لما أعدت لقياسه.

كامل الاستبانة: تم حساب معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحاور الثلاث بالدرجة الكلية للاستبانة، والنتائج

موضحة فيما يأتي:

الجدول رقم (10.4): معامل الارتباط لدرجة كل محور من المحاور بالدرجة الكلية للاستبانة

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	**0.383	19	**0.460
2	**0.330	20	**0.465
3	**0.405	21	**0.378
4	**0.464	22	**0.406
5	**0.344	23	**0.448
6	**0.265	24	**0.419
7	**0.518	25	**0.486
8	**0.382	26	**0.447
9	**0.252	27	**0.543
10	**0.451	28	**0.259
11	**0.513	29	**0.475
12	**0.392	30	**0.523
13	**0.459	31	**0.500
14	**0.513	32	**0.437
15	**0.389	33	**0.473
16	**0.439	34	**0.520
17	**0.319	35	**0.464
18	**0.280	36	**0.524

\*\* دال عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS. V25).

يتبين من الجدول رقم (10.4) أنّ قيم معامل الارتباط بيرسون لجميع العبارات مع المحورين الأول والثاني دالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.01، مما يُشير إلى أنّ جميعها تتمتع بدرجة صدق مقبولة، وهذا يُؤكد وجود الارتباط الداخلي بين هذه العبارات مع المحور الذي تنتمي إليه، ومنه صدق هذه العبارات لما أعدت لقياسه. وقد أكّد ذلك النتائج المتحصل عليها من خلال الجداول السابقة، والتي بيّنت صدق واتساق عبارات ومحاور أداة الدراسة وصلاحياتها للتحليل.

- ثبات أداة الدراسة: ومعنى ثبات الاستبانة أن تُعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط؛ ولقياس مدى ثبات الاستبانة تم استخدام ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha): باعتباره أهم الاختبارات الإحصائية لتحليل بيانات الاستبانة. وعلى ضوء نتائج هذا الاختبار يتم تعديل الاستبانة أو قبولها، وكلما تزيد قيمته عن 0.6 تكون أفضل ويحسب من المعادلة:<sup>1</sup>

$$\alpha = \frac{k}{k-1} \left[ 1 - \frac{\sum s_i^2}{s^2} \right]$$

**K**: عدد مفردات الاختبار؛  $(\sum s_i^2)$ : تباين درجات كل مفردة من مفردات الاختبار؛

$(s_i^2)$ : التباين الكلي لمجموع مفردات الاختبار.

<sup>1</sup>-محمود مهدي البياتي، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام برنامج SPSS، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005،

والجدول التالي يُبيّن قيمة ألفا كرونباخ المحسوبة باستخدام مقياس "ألفا كرونباخ":

الجدول رقم (11.4): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الدراسة

المحاور	الأبعاد	عدد العبارات	قيمة ألفا	الصدق*
التدقيق الداخلي	التدقيق التشغيلي	06	0.491	*0.700
	التدقيق المالي	06	0.529	*0.727
	تدقيق نظم المعلومات	06	0.526	*0.725
كامل المحور الأول التدقيق الداخلي في المؤسسة		18	0.740	*0.860
نظام الذكاء الاقتصادي	اليقظة الاستراتيجية	05	0.535	*0.731
	الحماية المعلوماتية	07	0.616	*0.784
	الضغط والتأثير	06	0.588	*0.766
كامل المحور الثاني نظام الذكاء الاقتصادي		18	0.811	*0.900
كامل الاستبيان		36	0.872	*0.933

\*الصدق: الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS. V25).

من النتائج يتّضح أنّ قيمة معامل "ألفا كرونباخ" لكل الاستبانة قد بلغت 0.872 أي 87.2% بمعاملات صدق تراوحت بين 0.700 و0.784 وهي قيم أعلى من القيمة الدنيا، فيما يخص تقليل التحيز وزيادة الموثوقية في إجابات الأفراد المستجوبين والذي حددت قيمته  $\alpha = 0.70$ ، وهذا ما تم التوصل إليه حيثُ كانت نتائج معامل الصدق أكبر من  $(\alpha = 0.70)$  ما يُبيّن أنّ هناك اتساقاً وثباتاً في الأسئلة الموضوعية لدراسة المتغيرات.

ومن خلال اختبارات الصدق والثبات ظهر أنّ أداة الدراسة قد استوفت أغلب الشروط اللازمة للاختبار الجيد، وأنها مناسبة لأغراض هذه الدراسة.

### ثالثاً: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

يتم في هذا الجانب من الدراسة عرض ووصف الخطوات المنهجية المتبّعة من أجل توضيح معالم الدراسة الميدانية بالإضافة إلى تحليل وتفسير أهم النتائج المتوصل إليها.

#### 1. تحليل خصائص عينة الدراسة

من خلال التعرّف على الخصائص الديمغرافية (الجنس، العمر، الخبرة المهنية، المؤهل العلمي، المسمى

الوظيفي) والتي تم تمثيلها بالتكرارات والنسب المئوية، كما يلي:

الجدول رقم (12.4): يوضّح المتغيرات الشخصية لأفراد العينة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	190	64.4%
	أنثى	105	35.6%
	<b>المجموع</b>	<b>295</b>	<b>100%</b>
العمر	أقل من 30	72	24.4%
	من 30 إلى 35	85	28.8%
	من 35 إلى 40	78	26.4%
	أكبر من 40	60	20.3%
	<b>المجموع</b>	<b>295</b>	<b>100%</b>
الخبرة المهنية	أقل من 05	50	16.9%
	من 05 إلى 10	96	32.5%
	من 10 إلى 15	79	26.8%
	أكثر من 15	70	23.7%
	<b>المجموع</b>	<b>295</b>	<b>100%</b>
المؤهل العلمي	ليسانس	84	28.5%
	مهندس	77	26.1%
	ماستر	72	24.4%
	ماجستير / دكتوراه	17	5.8%
	غير ذلك	45	15.3%

	المجموع	295	%100
المسمى الوظيفي	مكلف بالتدقيق	15	%5.1
	قسم المعلوماتية/المحاسبة	119	%40.3
	رئيس مصلحة المالية	10	%3.4
	رئيس قسم أو مصلحة	20	%6.8
	غير ذلك	131	%44.4
	المجموع	295	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS. V25).

### 1.1: توزيع العينة حسب متغير الجنس

يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

#### الجدول رقم (13.4) توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

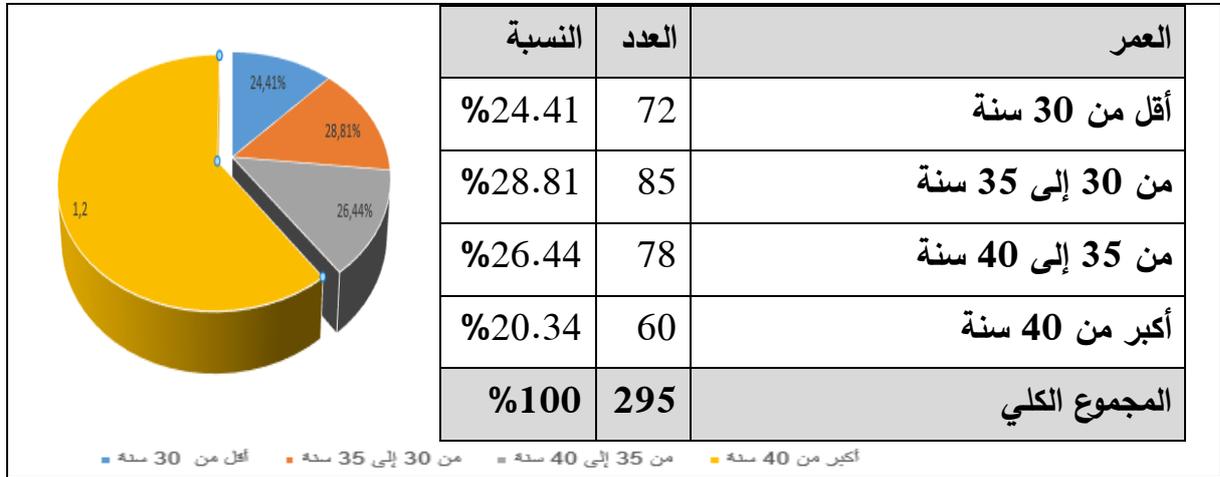


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS)

2.1: توزيع العينة حسب متغير العمر

يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

الجدول (14.4) توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

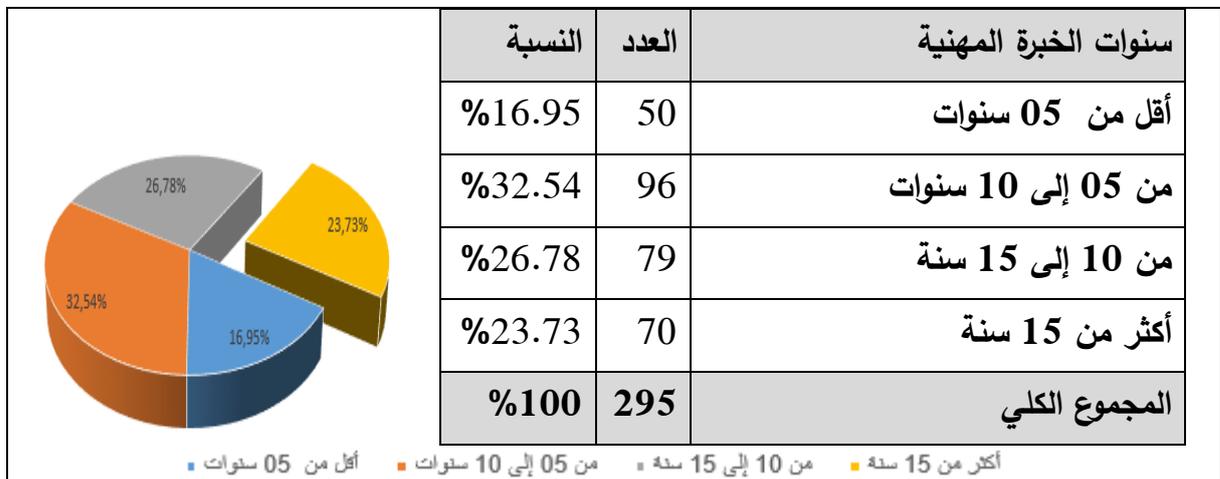


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

3.1: توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية

يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

الجدول (15.4) توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

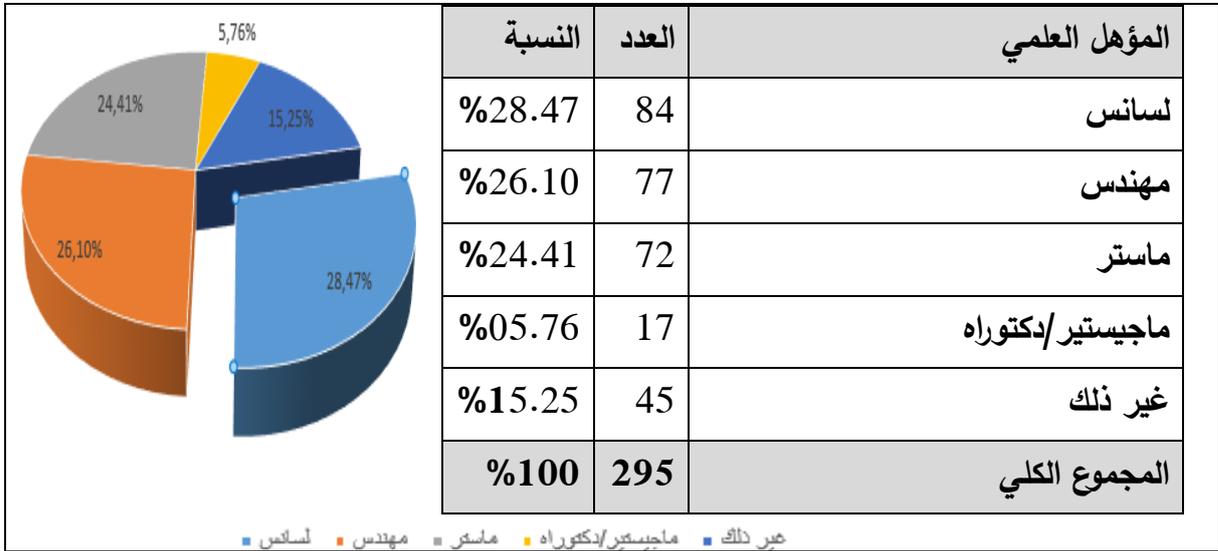


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS)

4.1: توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي

يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

الجدول (16.4) توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

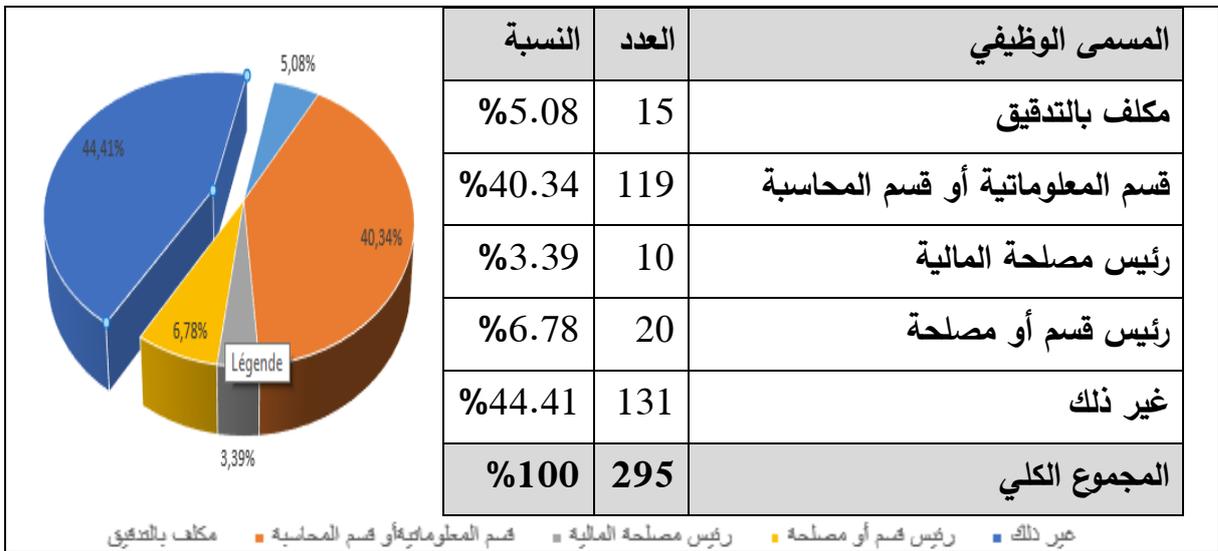


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS)

5.1: توزيع العينة حسب متغير المسمى الوظيفي

يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي

الجدول (17.4) توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي



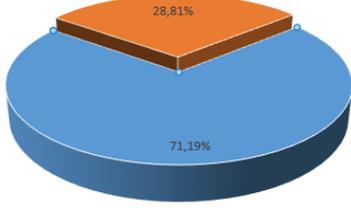
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS)

6.1: توزيع العينة حسب متغير ثقافة حول مصطلح الذكاء الاقتصادي

يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب متغير مصطلح الذكاء الاقتصادي

الجدول (18.4) توزيع أفراد العينة حسب متغير مصطلح الذكاء الاقتصادي

الإجابة ب	العدد	النسبة
نعم	210	%71.19
لا	85	%28.81
المجموع الكلي	295	%100



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS)

7.1 تحليل نتائج عينة الدراسة: من الجدول رقم (4.4) و الجداول التفصيلية السابقة يتبين أنّ عدد الأفراد في عينات الدراسة من حيث فئة الذكور كان كبيراً إلى حد ما مقارنة بفئة الإناث نتيجة لطبيعة عمل المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، حيث بلغ عدد الذكور نسبة 64.4% مقابل 35.6% عدد الإناث؛ كما يتّضح من النتائج أنّ أكثر الأفراد المستجوبين في المؤسسات هي الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 30-35 سنة بنسبة عالية تفوق معدل الأعمار الأخرى حيث فُدرت بـ 28.8%، تليها الفئة التي تتراوح أعمارهم من 35-40 سنة وذلك بنسبة 26.4%، ثمّ الفئة أقل من 30 سنة بنسبة 24.4% لتأتي في الترتيب الأخير الفئة أكثر من 40 سنة بنسبة بلغت 20.3%، مما يُعطي انطباعاً جيداً عن توجه المؤسسات محل الدراسة نحو تشكيل طابع بشري من الشباب قادر وكفاء وله دافعية على القيام بمختلف المهام والأنشطة التي تتلاءم وطبيعة النشاط للمؤسسة، والتي يكون لها أثراً إيجابياً على أداء أعمالها.

إضافة إلى ذلك، أثبتت النتائج أنّ العدد الأكبر من المجيبين يتمتعون بخبرة مهنية في مجال عملهم الذي يزاولونه كانت للفئة من 05-10 سنوات، وذلك بنسبة 32.5%، تليها الفئة من 10-15 سنة بمعدل خبرة 26.8%، ثمّ الفئة أكثر من 15 سنة بنسبة 23.7%، وبعدها وفي الترتيب الأخير الفئة أقل من 05 سنوات بنسبة بلغت 16.9%، وقد يرجع ذلك إلى قدم المؤسسات محل الدراسة في بدأ مزاوله نشاطها ما ساعدها في تشكيل مخزون لا بأس به من المهارات المؤهلة والشابة طول فترة نشاطها.

إنّ تفحص المعطيات المبيّنة في الجدول يُثبت أنّ العدد الأكبر من المجيبين هم ذوي مؤهل علمي يُعادل شهادة ليسانس بنسبة 28.5% يليها مهندسون بنسبة 26.1% وبعدها المستوى الجامعي ماستر بنسبة 24.4%. وأشارت النتائج أنّه بالنسبة للمؤهل الذي يُعادل شهادة الماجستير/الدكتوراه كان بنسبة 5.8% الأمر الذي يعكس وجود تنوع في المستوى التعليمي والثقافي لدى العينة المستجوبة بالمؤسسات عبر الولايات محل الدراسة. وقد تبين

من خلال إجابات أفراد العينة أنّ المسمى الوظيفي الغالب لاحتمال غير ذلك بنسبة قدرت بـ 44.4%، يليها موظفون في قسم المعلوماتية أو قسم المحاسبة بنسبة 40.3%، ثم يأتي موظفون في صنف رئيس قسم أو مصلحة بنسبة بلغت 6.8% ويليها صنف مكلف بالتدقيق بنسبة 5.1%؛ وكرتيب أخير جاء الموظفون من صنف رئيس مصلحة المالية بنسبة قدر بـ 3.4%؛ وهذا الأمر يعكس جهود المؤسسة عبر الولايات محل الدراسة نحو اختيار واستقطاب العاملين من مختلف التخصصات والذين يخضعون للقانون الأساسي الخاص بكل فئة.

## 2. عرض نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

يتم من خلال هذا الجزء التعرف على درجة الاهتمام بالتدقيق الداخلي؟ وما مستوى الاهتمام بنظام الذكاء الاقتصادي؟ في المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بالولايات محل الدراسة كنموذج للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ويتم ذلك من خلال تحليل البيانات المتحصّل عليها من الاستبانة الموزعة على العاملين بالتعرف على المتوسطات الحسابية لكل عبارة، والانحراف المعياري، واختبار "T-test" لمقارنة متوسط العبارة بالمتوسط الافتراضي لمجتمع الدراسة. وتم تقسيم المحور إلى ثلاثة عناصر هي: التدقيق التشغيلي، التدقيق المالي، تدقيق نظم المعلومات، وهي العناصر الأساسية المكوّنة للتدقيق الداخلي في المؤسسة والتي سيتم قياسه من خلالها. وتظهر النتائج كما توضحها الجداول الآتية:

### 1.2. المتغير المستقل (التدقيق الداخلي)، والذي تمّ تقسيمه حسب الدراسة إلى ثلاثة أبعاد، وهي:

▪ **البعد الأول: تحليل نتائج بعد التدقيق التشغيلي،** حيث يُبيّن الجدول (15.4) نتائج الإحصاءات الوصفية المعتمدة وهي: حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة المتعلقة بالتدقيق التشغيلي.

الجدول رقم (19.4): نتائج استجابات أفراد العينة المتعلقة بالتدقيق التشغيلي

الفئة	التكرارات و النسب %	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه	
		تماماً موافق (1)	غير موافق (2)	محايد (3)	موافق (4)	موافق تماماً (5)					
1	ت	7	12	39	130	107	4.08	0.932	4	موافق	
	%	2.4	4.1	13.2	44.1	36.3					
2	ت	7	6	31	141	110	4.16	0.867	2	موافق	
	%	2.4	2.0	10.5	47.8	37.3					
3	ت	3	25	50	115	102	3.98	0.974	6	موافق	
	%	1.0	8.5	16.9	39.0	34.6					
4	ت	5	27	37	111	115	4.03	1.018	5	موافق	
	%	1.7	9.2	12.5	37.6	39.0					
5	ت	4	25	34	105	127	4.11	1.000	3	موافق	
	%	1.4	8.5	11.5	35.6	43.1					
6	ت	3	5	22	143	122	4.27	0.758	1	موافق تماماً	
	%	1.0	1.7	7.5	48.5	41.4					
		المتوسط العام لمؤشر التدقيق التشغيلي					4.10	0.492			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS. V25).

من الجدول رقم (19.4) يتضح أنّ المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى توفّر التدقيق التشغيلي بلغ 4.10 درجة من 5 درجات بانحراف معياري مقداره 0.492، وهو يقع في الفئة الرابعة من مقياس "ليكارت الخماسي" (من 3.40 إلى أقل من 4.20) ما يعني أنّ هناك مستوى كبير في إجابات أفراد العينة المستجوبة نحو توفر مؤشر التدقيق التشغيلي، وهو ما يُشير إلى وجود اختلافات شبه متوسطة في استجابات أفراد عينة الدراسة حول الإجابات: غير موافق تماماً، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماماً فيما يتعلّق بهذا البُعد. وجاء ترتيب عبارات البُعد على النحو التالي:

- العبارة رقم 6 (يساهم التدقيق الداخلي في اكتشاف نقاط الضعف ونقاط القوة في المؤسسة) في المرتبة الأولى من حيث درجة التوفّر بمتوسط حسابي مقداره 4.27 وانحراف معياري يُساوي 0.758 ما يعكس مساهمة التدقيق الداخلي في تحديد واكتشاف نقاط القوة والضعف لدى العينة بالمؤسسات محل الدراسة بنسب كبيرة جداً ومتقاربة؛
- العبارة رقم 2 (يقوم التدقيق الداخلي بإجراء عمليات التدقيق وتقديم النصائح للمؤسسة بشأن العمليات المراجعة) في المرتبة الثانية من حيث درجة التوفّر بمتوسط 4.16 وانحراف معياري 0.867، أي أنّ حسب

آراء العينة فهناك دور كبير للتدقيق الداخلي نحو إجراء عمليات التدقيق وتقديم الإرشادات والنصائح للمؤسسات محل الدراسة وذلك بنسب كبيرة ومقاربة؛

- العبارة رقم 5 (يساعد التدقيق الداخلي في تنفيذ سياسات وإجراءات المؤسسة بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.11 وانحراف معياري 1.000، مما يوضح تنفيذ سياسات وإجراءات المؤسسات محل الدراسة بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة تُعزى للتدقيق الداخلي حسب آراء العينة بدرجة كبيرة ومقاربة؛

- العبارة رقم 1 (يوفر التدقيق الداخلي معلومات منظمة وسليمة لصناع القرار) في المرتبة الرابعة من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي مقداره 4.08 وانحراف معياري يُساوي 0.932، مما يوضح توفر نسب كبيرة من المعلومات المنظمة والسليمة لصناع القرار حسب آراء العينة تعزى للتدقيق الداخلي بالمؤسسات محل الدراسة؛

- العبارة رقم 4 (يساعد التدقيق الداخلي في اتخاذ قرارات عالية الجودة) في المرتبة الخامسة من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي مقداره 4.03 وانحراف معياري يُساوي 1.018، مما يُبين أنه حسب آراء العينة فالتدقيق الداخلي يساعد وبنسبة كبيرة في اتخاذ قرارات عالية الجودة؛

- العبارة رقم 3 (التدقيق الداخلي هو هيئة استشارية تساهم في توجيه قرارات الإدارة العليا) في المرتبة السادسة والأخيرة من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي مقداره 3.98 وانحراف معياري يُساوي 0.974، ما يعكس الأهمية الكبيرة للتدقيق الداخلي في توجيه قرارات الإدارة العليا حسب آراء العينة بالمؤسسات محل الدراسة.

وحسب النتائج السابقة، فإن أفراد العينة المأخوذة كانت استجاباتهم كبيرة إزاء توفر عنصر التدقيق التشغيلي في مؤسساتهم، ومرد ذلك إلى طبيعة العمل بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز في حد ذاته، إذ أنها تسير ضمن محيط من شأنه خلق الكثير من العراقيل التي تعترض تحقيق أهدافها وأهداف غالبية الأفراد، والتي قد تنعكس سلباً على المؤسسة مع مرور الزمن؛ الأمر الذي يدفعها جيداً نحو تحقيق تدقيق تشغيلي جيد بها يمكنها من اتخاذ قرارات مناسبة.

■ **البعد الثاني: تحليل نتائج بُعد التدقيق المالي،** حيث يُبين الجدول (16.4) نتائج الإحصاءات الوصفية المعتمدة وهي: حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة المتعلقة بالتدقيق المالي.

الجدول رقم (20.4): نتائج استجابات أفراد العينة المتعلقة بالتدقيق المالي.

الفترة	التكررات و النسب %	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه	
		تماما (1) موافق	غير موافق (2)	محايد (3)	موافق (4)	موافق تماما (5)					
7	ت	6	31	16	125	117	4.07	1.026	6	موافق	
	%	2.0	10.5	5.4	42.4	39.7					
8	ت	6	16	25	104	144	4.23	0.960	2	موافق تماما	
	%	2.0	5.4	8.5	35.3	48.8					
9	ت	6	11	41	100	137	4.19	0.950	4	موافق	
	%	2.0	3.7	13.9	33.9	46.4					
10	ت	4	12	33	111	135	4.22	0.898	3	موافق تماما	
	%	1.4	4.1	11.2	37.6	45.8					
11	ت	7	16	39	109	124	4.11	0.987	5	موافق	
	%	2.4	5.4	13.2	36.9	42.0					
12	ت	1	13	23	123	135	4.28	0.816	1	موافق تماما	
	%	0.3	4.4	7.8	41.7	45.8					
		المتوسط العام لمؤشر التدقيق المالي					4.18	0.514			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS. V25).

يُوضّح الجدول رقم (20.4) أنّ المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى توفّر التدقيق المالي بلغ 4.18 درجة من 5 درجات بانحراف معياري مقداره 0.514 وهو ينتمي للفئة الرابعة من مقياس "ليكارت الخماسي" (من 3.40 إلى < 4.20)، مما يعني أنّه يوجد مستوى كبير في إجابات أفراد العينة المستجوبة نحو توفّر مؤشر التدقيق المالي. وهو ما يُشير إلى وجود اختلافات شبه متوسطة في استجابات أفراد عينة الدراسة في المصلحتين محل المقارنة حول الإجابات: غير موافق تماما، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماما فيما يتعلّق بهذا البُعد. وجاء ترتيب عبارات البُعد على النحو التالي:

- العبارة رقم 12 (تعتمد الإدارة العليا على تقارير التدقيق الداخلي كأساس لاتخاذ القرارات الاستراتيجية) في المرتبة الأولى من حيثُ درجة التوفّر بمتوسط حسابي 4.07 وانحراف معياري يُساوي 1.026، مما يعكس وجود مستوى كبير من الوعي عند العينة في كل المؤسسات نحو أهمية اعتماد الإدارة العليا على تقارير التدقيق الداخلي كأساس لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.

وعليه يُمكن القول أنّ عنصر التدقيق المالي متوفّر بنسب كبيرة في المؤسسات محل الدراسة، إذ يرى المستجوبون بأنّ التدقيق المالي في المؤسسة التي ينتمون إليها يُمكنهم من تقديم بيانات أكثر دقة حول الوضعية المالية والمحاسبية ما يمكن من اتخاذ قرارات منتظمة وبشكل انسب وبالوقت المناسب.

▪ **البعد الثالث: تحليل نتائج بُعد تدقيق نظم المعلومات،** حيث يُبيّن الجدول (17.4) نتائج الإحصاءات الوصفية المعتمدة وهي حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة المتعلقة بتدقيق نظم المعلومات.

**الجدول رقم (21.4): نتائج استجابات أفراد العينة المتعلقة بتدقيق نظم المعلومات.**

الفئة	التكرارات والنسب %	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه	
		(1) غير موافق تماما	غير موافق (2)	محايد (3)	موافق (4)	موافق تماما (5)					
13	ت	2	19	36	115	123	4.15	0.916	2	موافق	
	%	0.7	6.4	12.2	39.0	41.7					
14	ت	5	21	40	111	118	4.07	0.985	6	موافق تماما	
	%	1.7	7.1	13.6	37.6	40.0					
15	ت	2	15	45	112	121	4.14	0.901	4	موافق	
	%	0.7	5.1	15.3	38.0	41.0					
16	ت	3	17	32	126	117	4.14	0.900	3	موافق تماما	
	%	1.0	5.8	10.8	42.7	39.7					
17	ت	5	12	56	102	120	4.08	0.953	5	موافق	
	%	1.7	4.1	19.0	34.6	40.7					
18	ت	0	16	32	131	116	4.18	0.831	1	موافق تماما	
	%	0	5.4	10.8	44.4	39.3					
		المتوسط العام لمؤشر تدقيق نظم المعلومات					4.12	0.498			

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS. V25).

يُظهر الجدول رقم (21.4) أنّ المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى توفّر تدقيق نظم المعلومات بلغ 4.12 درجة من 5 درجات بانحراف معياري مقداره 0.498، وهو يقع في الفئة الرابعة من مقياس "ليكارت الخماسي" (من 3.40 إلى أقل من 4.20)، مما يعني أنّ هناك مستوى كبير في اتجاه إجابات أفراد العينة المستجوبة نحو توفر مؤشر تدقيق نظم المعلومات بالمؤسسات محل الدراسة، وهو ما يُشير إلى أنّ هناك اختلافات شبه متوسطة في استجابات أفراد عينة الدراسة في المصلحتين محل المقارنة حول الإجابات: غير موافق تماما، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماما فيما يتعلّق بهذا البعد. وجاء ترتيب عبارات البعد كما يلي:

- العبارة رقم 18 (تعتمد الإدارة العليا على تقارير التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات) في المرتبة الأولى من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي 4.18 وانحراف معياري يُساوي 0.831، مما يعكس توفراً كبيراً من أهمية التقارير الناتجة عن التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات بالمؤسسات محل الدراسة؛
- العبارة رقم 13 (يساهم التدقيق الداخلي التحقق من سلامة المعلومات لضمان صحة التقارير المالية والتشغيلية المقدمة) في المرتبة الثانية من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي 4.15 وانحراف معياري يُساوي 0.916، ما يعكس وجود مستوى كبير حسب آراء العينة نحو مساهمة التدقيق الداخلي في التحقق من سلامة المعلومات لضمان صحة التقارير المالية والتشغيلية المقدمة بالمؤسسات محل الدراسة؛
- العبارة رقم 16 (التدقيق الداخلي هو نظام معلومات فعال وموثوق يساهم في خلق قيمة وتحقيق ميزة تنافسية) في المرتبة الثالثة من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي 4.14 وانحراف معياري يُساوي 0.900، ما يُبين وجود مستوى كبير حسب آراء العينة فيما يخص موثوقية وفعالية التدقيق الداخلي نحو الإسهام في خلق ميزة تنافسية للمؤسسات محل الدراسة؛
- العبارة رقم 15 (يعدل المدققون الداخليون نظم المعلومات التي يستخدمونها بما يتماشى مع متطلبات وظيفتهم) في المرتبة الرابعة من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي بلغ 4.14، وانحراف معياري يُساوي 0.901، ما يُبين وجود مستوى كبير حسب آراء العينة فيما يرتبط بسعي المدققون الداخليون بالمؤسسات محل الدراسة لتعديل نظم المعلومات واستخدامها حسب متطلبات وظائفهم؛
- العبارة رقم 17 (يسمح التدقيق الداخلي بضمان فعالية أنظمة التكنولوجيا وتلبية احتياجات المؤسسة) في المرتبة الخامسة من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي بلغ 4.08، وانحراف معياري بلغ 0.953 مما يُبين وجود مستوى كبير حسب آراء العينة فيما يرتبط بسماع التدقيق الداخلي بضمان فعالية أنظمة التكنولوجيا وتلبية احتياجات المؤسسات محل الدراسة؛
- العبارة رقم 14 (يساعد التدقيق الداخلي في التنبؤات من شأنها توجيه استراتيجيات المؤسسة) في المرتبة السادسة والأخيرة من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي 4.07 وانحراف معياري يُساوي 0.985، ما يعكس وجود مستوى كبير حسب آراء العينة نحو مساعدة التدقيق الداخلي في التنبؤات التي من شأنها توجيه استراتيجيات المؤسسات محل الدراسة.

وعليه يُمكن القول أنّ عنصر تدقيق نظم المعلومات متوفر بنسب كبيرة في المؤسسات محل الدراسة، إذ يرى المستجوبون بأنّ تدقيق نظم المعلومات في المؤسسة التي ينتمون إليها يُمكنهم من سلامة المعلومات لضمان

صحة التقارير المالية والتشغيلية المقدمة، كما يساعدهم في التنبؤات من شأنها توجيه استراتيجيات المؤسسة نحو اتخاذ قرارات أنسب بما يضمن لها تحقيق ميزة تنافسية.

وفيما يلي الجدول (22.4) يقدم عرضاً ملخصاً لمقارنا لنتائج استجابات أفراد العينة المتعلقة بمتغير

التدقيق الداخلي في المؤسسات محل الدراسة:

الجدول رقم (22.4): نتائج استجابات أفراد العينة المتعلقة بالتدقيق الداخلي.

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
التدقيق التشغيلي	4.10	0.492	3	موافق
التدقيق المالي	4.18	0.514	1	موافق
تدقيق نظم المعلومات	4.12	0.498	2	موافق
المتوسط العام للتدقيق الداخلي	4.13	0.399	-	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS. V25).

توضّح نتائج الجدول رقم (22.4) أنّ درجة ممارسة التدقيق الداخلي في المؤسسات محل الدراسة بلغت 4.13 وانحراف معياري 0.399 وهو ينتمي إلى الفئة الرابعة من مقياس "ليكارت الخماسي" (من 3.40 إلى أقل من 4.20) أي أنّ أفراد العينة يرون أنّ المؤسسات محل الدراسة تسعى لتوفير تدقيق داخلي بدرجة كبيرة. ويتّضح أنّ هناك تفاوتاً شبه متوسط في استجابات مفردات الدراسة إزاء عناصر هذا المحور وفقراته. وقد جاء ترتيب أبعاد متغير التدقيق الداخلي في المؤسسات على النحو التالي:

- جاء عنصر التدقيق المالي في الأهمية النسبية الأولى من بين عناصر التدقيق الداخلي بدرجة قبول كبيرة (4.18 درجة من 5 درجات)، وانحراف معياري 0.514 حيثُ بيّن تحليل فقرات البعد أنّ التدقيق المالي يُعتبر وسيلة هامة في المؤسسات محل الدراسة وأداة دعم للإدارة في تحسين العمليات المالية والمحاسبية، ودعم الفحص الدقيق والمنظم للعمليات المالية، الأمر الذي يُساعدهم في الحصول على بيانات أكثر دقة بشكل منتظم، وحسب آرائهم حتى وإن كانت تُصاحبه العديد من النقائص والغموض فهو يبقى الأداة الأفضل والنشاط الرئيسي اللازم لاتخاذ قرارات على أحسن وجه؛

ويظهر من قيمة الانحراف المعياري تركّز الإجابات وعدم تشتتها مما يدل على الاختلاف شبه المتوسط بين أفراد العينة حول أهمية تبني هذا العنصر الذي يُعزز علاقتهم بمؤسساتهم محل الدراسة.

- جاء في الترتيب الثاني بُعد تدقيق نظم المعلومات بمتوسط بلغ 4.12 وانحراف 0.498 ما يُبيّن قبول أفراد الدراسة لهذا العُنصر بدرجة كبيرة مع تركّز إجاباتهم وعدم تشتتها مما يدلّ على الاختلاف شبه المتوسط بين أفراد العيّنة حول أهمية تبني هذا العُنصر بمؤسساتهم.

- جاء بُعد التدقيق التشغيلي في الترتيب الثالث بمتوسط مقداره 4.10 وانحراف معياري 0.492، حيثُ يُوافق أفراد الدراسة بشكل كبير مع تركّز الإجابات وعدم تشتتها بمعنى وجود اختلاف شبه متوسط بين أفراد العيّنة حول أهمية تبني هذا البُعد بمؤسساتهم.

بناء على ما سبق، يُلاحظ من ترتيب الأبعاد أنّ هناك تقارباً في متوسطاتها إلى حد التساوي، وهذا ما يدلّ على تساوي تلك العناصر في الأهمية النسبية عند العيّنة في بالمؤسسات محل الدراسة. وكان المتوسط العام لمتغير التدقيق الداخلي بكل أبعاده 4.13 وانحراف معياري 0.399، مما يُبيّن وجود موافقة بدرجة كبيرة نحو هذا المؤشر عند أفراد الدراسة في المؤسسات محل الدراسة. ويُعزز ذلك قيمة الانحراف المعياري التي تُبيّن تركّز إجابات المستجوبين حول موافق، وهذا يعني وجود اختلافات شبه متوسطة في إجاباتهم حول هذا البُعد. وبذلك تكون الدراسة قد أجابت على السؤال الأول منها المتعلق بحجم الاهتمام بالتدقيق الداخلي بالمؤسسات محل الدراسة.

2.2. المتغير التابع (نظام الذكاء الاقتصادي)، والذي تمّ تقسيمه حسب الدراسة إلى ثلاثة أبعاد، وهي:

▪ البعد الأول: تحليل نتائج بعد اليقظة الاستراتيجية، حيث يُبيّن الجدول (19.4) نتائج الإحصاءات الوصفية المعتمدة وهي: حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العيّنة المتعلقة باليقظة الاستراتيجية.

الجدول رقم (23.4): نتائج استجابات أفراد العينة المتعلقة باليقظة الاستراتيجية

الاتجاه	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكررات والنسب %	الفئة
				موافق (5) تماما	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق (1) تماما		
موافق		1.004	4.13	132	100	36	22	5	ت	19
				44.7	33.9	12.2	7.5	1.7	%	
موافق		0.821	4.22	123	127	32	12	1	ت	20
				41.7	43.1	10.8	4.1	0.3	%	
موافق		0.926	4.13	123	112	37	22	1	ت	21
				41.7	38.0	12.5	7.5	0.3	%	
موافق		0.814	4.25	128	126	28	12	1	ت	22
				43.4	42.7	9.5	4.1	0.3	%	
موافق		0.899	4.18	130	106	43	14	2	ت	23
				44.1	35.9	14.6	4.7	0.7	%	
				المتوسط العام لمؤشر اليقظة الاستراتيجية						
				0.529	4.18					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS. V25).

من الجدول رقم (23.4) يتضح أنّ المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى توفّر اليقظة الاستراتيجية بلغ 4.18 درجة من 5 درجات بانحراف معياري مقداره 0.529، وهو يقع في الفئة الرابعة من مقياس "لكارت الخماسي" (من 3.40 إلى أقل من 4.20) ما يعني أنّ هناك مستوى كبير في إجابات أفراد العينة المستجوبة نحو توفّر مؤشر اليقظة الاستراتيجية، وهو ما يُشير إلى وجود اختلافات شبه متوسطة في استجابات أفراد عينة الدراسة حول الإجابات: غير موافق تماما، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماما فيما يتعلّق بهذا البُعد. وجاء ترتيب عبارات البُعد على النحو التالي:

- العبارة رقم 22 (يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من سلامة النظام المحاسبي من الاختراق عن طريق الفحص بالسبل الممكنة) في المرتبة الأولى من حيث درجة التوفّر بمتوسط حسابي مقداره 4.25 وانحراف معياري يُساوي 0.814 ما يعكس مساهمة المدقق الداخلي نحو التأكد من سلامة النظام المحاسبي من الاختراق حسب رأي العينة بالمؤسسات محل الدراسة وذلك بنسب كبيرة جدا ومتقاربة؛

- العبارة رقم 20 (يتميز نظام المعلومات بقدرته على الرقابة والتنبؤ) في المرتبة الثانية من حيث درجة التوفّر بمتوسط 4.22 وانحراف معياري 0.821، أي أنّ حسب آراء العينة فهناك دور كبير لنظام المعلومات نحو إجراءات الرقابة والتنبؤ بالمؤسسات محل الدراسة وذلك بنسب كبيرة ومتقاربة؛

- العبارة رقم 23 (تولي المؤسسة اهتمامًا لتعزيز ثقافة تقاسم المعلومات بين موظفيها، من خلال تنظيم الاجتماعات وإعداد التقارير وتوفير وسائل لتبادل الأفكار والمعلومات) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.18 وانحراف معياري 0.899، مما يوضح أهمية اهتمام المؤسسات محل الدراسة نحو تعزيز ثقافة تشارك المعلومات بين موظفيها وذلك من خلال تنظيم الاجتماعات وإعداد التقارير وتوفير وسائل لتبادل الأفكار والمعلومات حسب آراء العينة بدرجة كبيرة ومقاربة؛
- العبارة رقم 21 (يساهم التدقيق الداخلي في اكتشاف الفرص الجديدة المتاحة للمؤسسة وتحديد التهديدات المحتملة والمعوقات التي قد تواجهها) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 4.13 وانحراف معياري 0.926، مما يوضح أهمية التدقيق الداخلي في اكتشاف الفرص الجديدة المتاحة للمؤسسة وتحديد التهديدات المحتملة والمعوقات التي قد تواجهها حسب آراء العينة بدرجة كبيرة ومقاربة؛
- العبارة رقم 19 (يساهم التدقيق الداخلي في تعزيز اليقظة الاستراتيجية من خلال التكيف للمتطلبات القانونية والتنظيمية، وتقليل المخاطر) في المرتبة الخامسة والأخيرة من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي مقداره 4.13 وانحراف معياري يساوي 1.004، مما يوضح توفر أهمية كبيرة للتدقيق الداخلي في تعزيز اليقظة الاستراتيجية من خلال التكيف للمتطلبات القانونية والتنظيمية، وتقليل المخاطر حسب آراء العينة بالمؤسسات محل الدراسة. وحسب النتائج السابقة، فإن أفراد العينة المأخوذة كانت استجاباتهم كبيرة إزاء توفر عنصر اليقظة الاستراتيجية في مؤسساتهم، ومرد ذلك إلى أهمية تواجد هذا العنصر في ظل المحيط التنافسي والديناميكي الذي تنشط ضمنه المؤسسات محل الدراسة والذي يسهل إمكانية تنبؤها بما سيقع فيه، لتسهيل تحقيق أهدافها خلال فترة نشاطها.
- **البعد الثاني: تحليل نتائج بُعد الحماية المعلوماتية،** حيث يبين الجدول (20.4) نتائج الإحصاءات الوصفية المعتمدة وهي: حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة المتعلقة بالحماية المعلوماتية.

الجدول رقم (24.4): نتائج استجابات أفراد العينة المتعلقة بالحماية المعلوماتية.

الفترة	التكررات والنسب %	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه	
		تماما (1)	غير موافق (2)	محايد (3)	موافق (4)	موافق تماما (5)					
24	ت	1	19	26	120	129	4.21	0.879	2	موافق تماما	
	%	0.3	6.4	8.8	40.7	43.7					
25	ت	2	19	31	126	117	4.14	0.896	4	موافق	
	%	0.7	6.4	10.5	42.7	39.7					
26	ت	4	19	28	127	117	4.13	0.926	6	موافق	
	%	1.4	6.4	9.5	43.1	39.7					
27	ت	8	29	28	108	122	4.04	1.071	7	موافق	
	%	2.7	9.8	9.5	36.6	41.4					
28	ت	3	10	29	122	131	4.25	0.843	1	موافق تماما	
	%	1.0	3.4	9.8	41.4	44.4					
29	ت	1	24	30	99	141	4.20	0.947	3	موافق تماما	
	%	0.3	8.1	10.2	33.6	47.8					
30	ت	3	21	36	108	127	4.14	0.956	5	موافق	
	%	1.0	7.1	12.2	36.6	43.1					
		المتوسط العام لمؤشر الحماية المعلوماتية					4.15	0.513			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS. V25).

يُوضّح الجدول رقم (24.4) أنّ المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى توفّر الحماية المعلوماتية بلغ 4.15 درجة من 5 درجات بانحراف معياري مقداره 0.513 وهو ينتمي للفئة الرابعة من مقياس "ليكارت الخماسي" (من 3.40 إلى < 4.20)، مما يعني أنّه يوجد مستوى كبير في إجابات أفراد العينة المستجوبة نحو توفّر مؤشر الحماية المعلوماتية. وهو ما يُشير إلى وجود اختلافات شبه متوسطة في استجابات أفراد عينة الدراسة في المصلحتين محل المقارنة حول الإجابات: غير موافق تماما، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماما فيما يتعلّق بهذا البُعد. وجاء ترتيب عبارات البُعد على النحو التالي:

- العبارة رقم 28 (يتوفر لدى المؤسسة دعم تقني لمراقبة وتدقيق نظامها، وتعتمد على مستشارين خارجيين في مجال الأمن المعلوماتي) في المرتبة الأولى من حيث درجة التوفّر بمتوسط حسابي 4.25 وانحراف معياري يُساوي 0.843، مما يعكس وجود مستوى كبير من الوعي عند العينة في كل المؤسسات محل الدراسة نحو توفر

- مؤسساتهم على دعم تقني لمراقبة وتدقيق نظامها، كما أنها تعتمد على مستشارين خارجيين في مجال الأمن المعلوماتي؛
- العبارة رقم 24 (يعمل التدقيق الداخلي على مراقبة تدفق المعلومات وتخزينها وتشفيرها) في المرتبة الثانية من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي 4.21 وانحراف معياري يُساوي 0.879، مما يعكس وجود مستوى كبير من الوعي عند العينة في كل المؤسسات محل الدراسة نحو قدرة التدقيق الداخلي على مراقبة تدفق المعلومات وتخزينها وتشفيرها؛
- العبارة رقم 29 (يستطيع فريق التدقيق الداخلي تنظيم تدريبات وورش عمل لتعزيز السلوكيات الأمنية الصحيحة وتوجيه الموظفين في مجال حماية المعلومات) في المرتبة الثالثة من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي 4.20 وانحراف معياري يُساوي 0.947، مما يعكس وجود مستوى كبير جدا من الوعي عند العينة في كل المؤسسات محل الدراسة نحو قدرة فريق التدقيق الداخلي على تنظيم تدريبات وورش عمل لتعزيز السلوكيات الأمنية الصحيحة وتوجيه الموظفين في مجال حماية المعلومات؛
- العبارة رقم 25 (توفير أنظمة أمنية لحماية نظم المعلومات الخاصة، بما في ذلك الوقاية من السرقة والتسلل والترقيم وإدارة حقوق الوصول وإدارة كلمات المرور) في المرتبة الرابعة من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي 4.14 وانحراف معياري يُساوي 0.896، مما يعكس وجود مستوى كبير من الوعي عند العينة في كل المؤسسات محل الدراسة نحو أهمية توفير أنظمة أمنية لحماية نظم المعلومات الخاصة، بما في ذلك الوقاية من السرقة والتسلل والترقيم وإدارة حقوق الوصول وإدارة كلمات المرور؛
- العبارة رقم 30 (يقوم فريق التدقيق الداخلي بمراجعة سياسات الأمان والإجراءات والتأكد من أنها تلبى المعايير المحددة) في المرتبة الخامسة من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي 4.14 وانحراف معياري يُساوي 0.956، مما يعكس وجود مستوى كبير من الوعي عند العينة في كل المؤسسات محل الدراسة نحو قيام فريق التدقيق الداخلي بمراجعة سياسات الأمان والإجراءات والتأكد من أنها تلبى المعايير المحددة؛
- العبارة رقم 26 (يعد أمن المعلومات من أولويات المدقق الداخلي، نظراً لتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة) في المرتبة السادسة من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي 4.13 وانحراف معياري يُساوي 0.926، مما يعكس وجود مستوى كبير من الوعي عند العينة في كل المؤسسات محل الدراسة نحو اعتبار أمن المعلومات من أولويات المدقق الداخلي، نظراً لتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة؛
- العبارة رقم 27 (يعمل التدقيق الداخلي على الكشف عن التهديدات والثغرات من خلال تحليل النقاط الضعف والقوة) في المرتبة السابعة والأخيرة من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي 4.04 وانحراف معياري يُساوي

1.071، مما يعكس وجود مستوى كبير من الوعي عند العينة في كل المؤسسات محل الدراسة نحو عمل التدقيق الداخلي على الكشف عن التهديدات والثغرات من خلال تحليل النقاط الضعف والقوة ما يستدعي ضرورة تبنيه في مؤسساتهم التي ينتمون لها.

وعليه يمكن القول أن عنصر الحماية المعلوماتية متوفر بنسبة كبيرة في المؤسسات محل الدراسة، إذ يرى المستجوبون بأن الحماية المعلوماتية في المؤسسة التي ينتمون إليها يمكنهم من توفير أنظمة أمنية لحماية نظم المعلومات الخاصة ما ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة، كما أن توفر حماية معلوماتية يمكن من الكشف عن التهديدات والثغرات من خلال تحليل النقاط الضعف والقوة وبالتالي تجنب الوقوع في المشاكل الأمر الذي يعكس أهمية هذه الحماية كقيمة مضافة.

■ **البعد الثالث: تحليل نتائج بُعد الضغط والتأثير،** حيث يُبين الجدول (21.4) نتائج الإحصاءات الوصفية المعتمدة وهي حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة المتعلقة بالضغط والتأثير.

الجدول رقم (25.4): نتائج استجابات أفراد العينة المتعلقة بالضغط والتأثير.

الفترة	التكرارات والنسب %	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه	
		تماماً موافق (1)	غير موافق (2)	محايد (3)	موافق (4)	موافق تماماً (5)					
31	ت	5	14	43	109	124	4.13	0.946	4	موافق	
	%	1.7	4.7	14.6	36.9	42.0					
32	ت	2	11	49	119	114	4.13	0.866	3	موافق	
	%	0.7	3.7	16.6	40.3	38.6					
33	ت	10	10	35	122	118	4.11	0.975	5	موافق	
	%	3.4	3.4	11.9	41.4	40.0					
34	ت	0	17	36	120	122	4.18	0.859	1	موافق	
	%	0	5.8	12.2	40.7	41.4					
35	ت	5	21	41	81	147	4.17	1.025	2	موافق	
	%	1.7	7.1	13.9	27.5	49.8					
36	ت	7	24	40	82	142	4.11	1.071	6	موافق	
	%	2.4	8.1	13.6	27.8	48.1					
		المتوسط العام لمؤشر الضغط والتأثير					4.13	0.548			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS. V25).

يُظهر الجدول رقم (25.4) أنّ المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى توفّر الضغط والتأثير بلغ 4.13 درجة من 5 درجات بانحراف معياري مقداره 0.548، وهو يقع في الفئة الرابعة من مقياس "ليكارت الخماسي" (من 3.40 إلى أقل من 4.20)، مما يعني أنّ هناك مستوى كبير في اتجاه إجابات أفراد العينة المستجوبة نحو توفر مؤشر الضغط والتأثير بالمؤسسات محل الدراسة، وهو ما يُشير إلى أنّ هناك اختلافات شبه متوسطة في استجابات أفراد عينة الدراسة في المصلحتين محل المقارنة حول الإجابات: غير موافق تماماً، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماماً فيما يتعلّق بهذا البُعد. وجاء ترتيب عبارات البُعد كما يلي:

- العبارة رقم 34 (يمكن أن يتضمن عنصر التأثير توجيهات لتحسين إدارة الوقت، وتوفير الموارد اللازمة، وتطوير مهارات التواصل والقيادة، وتعزيز الاستدامة العملية) في المرتبة الأولى من حيث درجة التوفّر بمتوسط حسابي 4.18 وانحراف معياري يُساوي 0.859، مما يعكس توفّر مستوى كبير من الوعي لدى العينة المستجوبة نحو أهمية عنصر التأثير على توجيهات لتحسين إدارة الوقت، وتوفير الموارد اللازمة، وتطوير مهارات التواصل والقيادة، وتعزيز الاستدامة العملية بالمؤسسات محل الدراسة؛

- العبارة رقم 35 (الضغط الاقتصادي يمكن أن يؤثر على أداء الشركات والمؤسسات الاقتصادية) في المرتبة الثانية من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي 4.17 وانحراف معياري يُساوي 1.025، ما يعكس وجود مستوى كبير من الوعي عند العينة نحو تأثير الضغط الاقتصادي على الأداء بالمؤسسات محل الدراسة؛
- العبارة رقم 32 (التأثير الاقتصادي يؤثر على سلوك المستهلكين وتفضيلاتهم) في المرتبة الثالثة من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي 4.13 وانحراف معياري يُساوي 0.866، ما يُبين وجود مستوى كبير من الوعي لدى العينة فيما يخص التأثير الاقتصادي على سلوك المستهلكين وتفضيلاتهم للمؤسسات محل الدراسة؛
- العبارة رقم 31 (يقلل التدقيق الداخلي من الضغط الناتج عن الإجهاد العملي ويعزز القدرة على التأثير الإيجابي) في المرتبة الرابعة من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي بلغ 4.13، وانحراف معياري يُساوي 0.946، ما يُبين وجود مستوى كبير من الوعي حسب العينة المستجوبة فيما يرتبط بتقليل التدقيق الداخلي من الضغط الناتج عن الإجهاد العملي ويعزز القدرة على التأثير الإيجابي بالمؤسسات محل الدراسة؛
- العبارة رقم 33 (الضغط الاقتصادي يمكن أن يؤثر على قرارات المؤسسات والأفراد) في المرتبة الخامسة من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي بلغ 4.11، وانحراف معياري بلغ 0.975 مما يُبين وجود مستوى كبير من الوعي حسب آراء العينة فيما يرتبط بتأثير الضغط الاقتصادي على قرارات الأفراد والمؤسسات محل الدراسة؛
- العبارة رقم 36 (مبادئ التدقيق يمكن أن تكون وسيلة للتحكم في الضغط والتأثير) في المرتبة السادسة والأخيرة من حيث درجة التوفر بمتوسط حسابي 4.11 وانحراف معياري يُساوي 1.071، ما يعكس وجود مستوى كبير من الوعي حسب آراء العينة نحو التركيز على مبادئ التدقيق كوسيلة للتحكم في الضغط والتأثير بالمؤسسات محل الدراسة.
- وعليه يُمكن القول أنّ عنصر الضغط والتأثير متوفر بنسبة كبيرة في المؤسسات محل الدراسة، إذ يرى المستجوبون بأنّ توفر التدقيق الداخلي في المؤسسة التي ينتمون إليها يُمكنهم من تقليل عنصر الضغط الناتج عن الإجهاد العملي ويعزز القدرة على التأثير الإيجابي على قراراتهم وسلوكياتهم الأمر الذي ينعكس على أدائهم وأداء المؤسسات محل الدراسة، وبالتالي إمكانية وضعها في مراكز أحسن في أسواقها وكسب مكانة أفضل.
- وفيما يلي الجدول (22.4) يقدّم عرضاً ملخصاً مقارنة لنتائج استجابات أفراد العينة المتعلقة بمتغير نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة:

الجدول رقم (26.4): نتائج استجابات أفراد العينة المتعلقة بنظام الذكاء الاقتصادي.

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
اليقظة الاستراتيجية	4.18	0.529	1	موافق
الحماية المعلوماتية	4.15	0.513	2	موافق
الضغط والتأثير	4.13	0.548	3	موافق
المتوسط العام لنظام الذكاء الاقتصادي	4.15	0.453	-	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS. V25).

توضّح نتائج الجدول رقم (26.4) أنّ درجة ممارسة أبعاد نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة بلغت 4.15 وانحراف معياري 0.453 وهو ينتمي إلى الفئة الرابعة من مقياس "ليكارت الخماسي" (من 3.40 إلى أقل من 4.20) أي أنّ أفراد العينة يرون أنّ المؤسسات محل الدراسة تسعى لتوفير وتبني أبعاد نظام الذكاء الاقتصادي بدرجة كبيرة. ويتّضح أنّ هناك تفاوتاً شبه متوسط في استجابات مفردات الدراسة إزاء عناصر هذا المحور وفقراته. وقد جاء ترتيب أبعاد متغيّر التدقيق الداخلي في المؤسسات على النحو التالي:

- جاء عنصر اليقظة الاستراتيجية في الأهمية النسبية الأولى من بين عناصر الذكاء الاقتصادي بدرجة قبول كبيرة (4.18 درجة من 5 درجات)، وانحراف معياري 0.529 حيثُ بيّن تحليل فقرات البُعد أنّ اليقظة الاستراتيجية تعتبر أداة فعالة في المؤسسات محل الدراسة تسهل عمليات التكيف للمتطلبات القانونية وكذا التنظيمية الأمر الذي يساعد على تقليل المخاطر التي يمكن أن تعترض عملها في المحيط الذي يتميز بالمنافسة الشرسة، وحسب آرائهم فهي الأداة الأفضل لتوفير نظام معلومات يتميز بقدرته على الرقابة والتنبؤ، كما تساعد على اكتشاف الفرص والتهديدات التي قد تواجه مؤسساتهم؛

ويظهر من قيمة الانحراف المعياري تركّز الإجابات وعدم تشتتها مما يدلّ على الاختلاف شبه المتوسط بين أفراد العينة حول أهمية تبني هذا العنصر الذي يمكنهم من تشارك الكثير من المعلومات والأفكار فيما بينهم ما يُعزز علاقتهم بمؤسساتهم محل الدراسة.

- جاء في الترتيب الثاني بُعد الحماية المعلوماتية بمتوسط بلغ 4.15 وانحراف 0.513 ما يبيّن قبول أفراد الدراسة لهذا العنصر بدرجة كبيرة مع تركّز إجاباتهم وعدم تشتتها مما يدلّ على الاختلاف شبه المتوسط بين أفراد العينة

حول أهمية تبني هذا العنصر بمؤسساتهم الأمر الذي يمكن من توفير أنظمة معلومات ذات جودة عالية تسهل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الوقت المناسب.

- جاء بُعد الضغط والتأثير في الترتيب الثالث بمتوسط مقداره 4.13 وبنحرف معياري 0.548، حيث يُوافق أفراد الدراسة بشكل كبير مع تركّز الإجابات وعدم تشتُّتها بمعنى وجود اختلاف شبه متوسط بين أفراد العيّنة حول أهمية تبني التدقيق الداخلي الذي يمكن من تقليل الضغط ويعزز القدرة على التأثير الإيجابي بمؤسساتهم الأمر الذي سينعكس على أدائها.

بناء على ما سبق، يُلاحظ من ترتيب الأبعاد أنّ هناك تقارباً في متوسطاتها إلى حد التساوي، وهذا ما يدل على تساوي تلك العناصر في الأهمية النسبية عند العيّنة في بالمؤسسات محل الدراسة. وكان المتوسط العام للمتغير التابع " أبعاد الذكاء الاقتصادي" بكل أبعاده 4.15 وبنحرف معياري 0.453، مما يُبيّن وجود موافقة بدرجة كبيرة نحو هذا المؤشر عند أفراد الدراسة في المؤسسات محل الدراسة. ويُعزز ذلك قيمة الانحراف المعياري التي تُبيّن تركّز إجابات المستجوبين حول موافق، وهذا يعني وجود اختلافات شبه متوسطة في إجاباتهم حول هذا البُعد. وبذلك تكون الدراسة قد أجابت على السؤال الثاني منها المتعلق بحجم الاهتمام بتبني أبعاد نظام الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات محل الدراسة.

### 3. تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة

في دراستنا لأثر التدقيق الداخلي على نظام الذكاء الاقتصادي تم الاعتماد على قاعدة القرار للحكم على الفرضيات بالإثبات أو النفي والتي تنص على أنه يتم قبول الفرضية البديلة H1 إذا كان  $\text{Sig} < \alpha$  وقبول الفرضية العدمية H0 إذا كان  $\text{Sig} > \alpha$  وذلك باستخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد بحيث تم الاعتماد على مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) للحكم على مدى معنوية التأثير؛

ويتم في هذا الجزء التحقّق من العلاقة والأثر بين المتغير المستقل (التدقيق الداخلي) والمتغير التابع (نظام الذكاء الاقتصادي).

### 1.3. تحليل نتائج علاقة الارتباط بين التدقيق الداخلي ونظام الذكاء الاقتصادي: اعتمدت الدراسة على معامل

الارتباط "بيرسون" (Pearson) لقياس الارتباط، حيث كانت النتائج كما يلي:

- الفرضية الأولى، والتي جاءت على النحو التالي:

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي بأبعاده ونظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات

الاقتصادية).

H<sub>0</sub>: لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي بأبعاده وأبعاد الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة.

H<sub>1</sub>: توجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي بأبعاده وأبعاد الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة.

واختبار صحة أو خطأ هذه الفرضية يكون من خلال الفرضيات الفرعية عن طريق معامل الارتباط بيرسون

وفقا للجدول الآتي: الجدول رقم (27.4): نتائج اختبار معاملات الارتباط بيرسون (Pearson)

–	التدقيق التشغيلي	التدقيق المالي	تدقيق نظم المعلومات	التدقيق الداخلي	اليقظة الاستراتيجية	الحماية المعلوماتية	الضغط والتأثير	أبعاد نظام الذكاء الاقتصادي
التدقيق التشغيلي	1	**0.410	**0.435	**0.769	**0.355	**0.494	**0.523	**0.543
التدقيق المالي	**0.410	1	**0.500	**0.806	**0.486	**0.553	**0.588	**0.638
تدقيق نظم المعلومات	**0.435	**0.500	1	**0.810	**0.453	**0.465	**0.571	**0.582
التدقيق الداخلي	**0.769	**0.806	**0.810	1	**0.543	**0.634	**0.706	**0.740
اليقظة الاستراتيجية	**0.355	**0.486	**0.453	**0.543	1	**0.573	**0.551	**0.798
الحماية المعلوماتية	**0.494	**0.553	**0.465	**0.634	**0.573	1	**0.653	**0.889
الضغط والتأثير	**0.523	**0.588	**0.571	**0.706	**0.551	**0.653	1	**0.869
أبعاد نظام الذكاء الاقتصادي	**0.543	**0.638	**0.582	**0.740	**0.798	**0.889	**0.869	1

\*\*الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة (0.01).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS. V25).

يُوضّح الجدول رقم (27.4) مصفوفة الارتباط بين متغير التدقيق الداخلي بأبعاده (التدقيق التشغيلي، التدقيق المالي، تدقيق نظم المعلومات) ومتغير أبعاد الذكاء الاقتصادي بأبعاده (اليقظة الاستراتيجية، الحماية المعلوماتية، الضغط والتأثير)، حيثُ يتبيّن أنّ غالبية العلاقات الارتباطية بين مجالات الدراسة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) في المؤسسات محل الدراسة. وقد تراوحت قيمة معامل الارتباط بين 0.355 و0.889 وهو ما يعكس أنّ زيادة مستوى توفّر أيّ بُعد من أبعاد التدقيق الداخلي يؤدي إلى زيادة مستوى توفّر أبعاد الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة. وتتوضّح النتائج كما يلي:

- تحليل نتائج علاقة الارتباط بين التدقيق التشغيلي واليقظة الاستراتيجية: حققت العلاقة بين التدقيق التشغيلي واليقظة الاستراتيجية معامل ارتباط متوسط بلغ (0.355) أي 35.5%، وهو معنوي عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يدلّ على وجود علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة وجوهرية بين البعدين؛ كما أنّ قيمة sig تساوي 0.000 وهي أقل من 5% ما يعني أنّ هذا الارتباط معنوي إحصائياً وبالإمكان تعميمه على المجتمع. ويُمكن تأكيد اهتمام المؤسسات محل الدراسة بالتدقيق التشغيلي كبعد من أبعاد التدقيق الداخلي كوسيلة هامة حتّى تكون قادرة على الاستجابة الفعّالة والمبكرة للمتغيرات وتحقيق تكيف فعال ما يمكنها من تحقيق أهدافها وتحقيق تفوقها، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق التشغيلي واليقظة الاستراتيجية بالمؤسسات محل الدراسة؛

- تحليل نتائج علاقة الارتباط بين التدقيق التشغيلي والحماية المعلوماتية: حققت العلاقة بين التدقيق التشغيلي والحماية المعلوماتية معامل ارتباط متوسط بلغ (0.494) أي 49.4%، وهو معنوي عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يدلّ على وجود علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة وجوهرية بين البعدين؛ كما أنّ قيمة sig تساوي 0.000 وهي أقل من 5% ما يعني أنّ هذا الارتباط معنوي إحصائياً وبالإمكان تعميمه على المجتمع. ويُمكن تأكيد اهتمام المؤسسات محل الدراسة بالتدقيق التشغيلي كبعد من أبعاد التدقيق الداخلي كوسيلة هامة حتّى تكون قادرة على توفير نظام معلومات آمن وفعال ما يمكنها من الكشف عن الفرص والتهديدات التي يمكن أن تواجهها ومنه إمكانية اتخاذ قرارات استراتيجية أنسب في الوقت المناسب، وبالتالي إمكانية وجود مستويات عالية من الأداء في المؤسسات محل الدراسة، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق التشغيلي والحماية المعلوماتية بالمؤسسات محل الدراسة؛

- تحليل نتائج علاقة الارتباط بين التدقيق التشغيلي والضغط والتأثير: حققت العلاقة بين التدقيق التشغيلي والضغط والتأثير معامل ارتباط قوي بلغ (0.523) أي 52.3%، وهو معنوي عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يدلّ على وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية وجوهرية بين البعدين؛ كما أنّ قيمة sig تساوي 0.000 وهي أقل

من 5% ما يعني أنّ هذا الارتباط معنوي إحصائياً وبالإمكان تعميمه على المجتمع. ويُمكن تأكيد اهتمام المؤسسات محل الدراسة بالتدقيق التشغيلي كبعد من أبعاد التدقيق الداخلي كوسيلة هامة حتّى تكون قادرة على التقليل من الضغوطات التي قد تواجهها بالأخص الناتجة عن الجهد العملي، وبالتالي إمكانية التأثير الإيجابي في السلوكيات والقرارات لديها، ما ينعكس على مستويات الأداء، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق التشغيلي والضغط والتأثير بالمؤسسات محل الدراسة؛

- تحليل نتائج علاقة الارتباط بين التدقيق المالي واليقظة الاستراتيجية: حققت العلاقة بين التدقيق المالي واليقظة الاستراتيجية معامل ارتباط متوسط بلغ (0.486) أي 48.6%، وهو معنوي عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة وجوهريّة بين البُعدين؛ كما أنّ قيمة sig تساوي 0.000 وهي أقل من 5% ما يعني أنّ هذا الارتباط معنوي إحصائياً وبالإمكان تعميمه على المجتمع. ويُمكن تأكيد اهتمام المؤسسات محل الدراسة بالتدقيق المالي كبعد من أبعاد التدقيق الداخلي ووسيلة هامة حتّى تكون قادرة على تحسين العمليات المالية والمحاسبية داخلها نتيجة التقييم والفحص والمراجعة لمختلف العمليات الأمر الذي يمكنها من الحصول على بيانات أكثر دقة يمكن الاعتماد عليها بشكل دائم في اتخاذ قرارات أنسب تساعد على التكيف مع مختلف المستجدات والتطورات في محيط عملها، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق المالي واليقظة الاستراتيجية بالمؤسسات محل الدراسة؛

- تحليل نتائج علاقة الارتباط بين التدقيق المالي والحماية المعلوماتية: حققت العلاقة بين التدقيق المالي والحماية المعلوماتية معامل ارتباط قوي بلغ (0.553) أي 55.3%، وهو معنوي عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية وجوهريّة بين البُعدين؛ كما أنّ قيمة sig تساوي 0.000 وهي أقل من 5% ما يعني أنّ هذا الارتباط معنوي إحصائياً وبالإمكان تعميمه على المجتمع. ويُمكن تأكيد اهتمام المؤسسات محل الدراسة بالتدقيق المالي كبعد من أبعاد التدقيق الداخلي ووسيلة هامة يمكن الاعتماد عليها في مراقبة المعلومات خاصة المالية والمحاسبية وتخزينها وتشفيرها بغية الحصول على نظام معلومات أكثر أمناً يستند إليه في الكشف عن مختلف الثغرات والتعامل معها، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق المالي والحماية المعلوماتية بالمؤسسات محل الدراسة؛

- تحليل نتائج علاقة الارتباط بين التدقيق المالي والضغط والتأثير: حققت العلاقة بين التدقيق المالي والضغط والتأثير معامل ارتباط قوي بلغ (0.588) أي 58.8%، وهو معنوي عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية وجوهريّة بين البُعدين؛ كما أنّ قيمة sig تساوي 0.000 وهي أقل من 5% ما يعني أنّ هذا الارتباط معنوي إحصائياً وبالإمكان تعميمه على المجتمع. ويُمكن تأكيد اهتمام المؤسسات

محل الدراسة بالتدقيق المالي كبعد من أبعاد التدقيق الداخلي ووسيلة هامة يستند عليها في مراقبة في الفحص الدقيق والمنظم للعمليات المالية المقدمة والسجلات المحاسبية ومختلف العمليات المقترنة بها لتكوين تقارير أكثر دقة وذات تأثير إيجابي في اتخاذ القرارات، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق المالي والضغط والتأثير بالمؤسسات محل الدراسة؛

- تحليل نتائج علاقة الارتباط بين تدقيق نظم المعلومات واليقظة الاستراتيجية: حققت العلاقة بين التدقيق المالي والضغط والتأثير معامل ارتباط قوي بلغ (0.453) أي 45.3%، وهو معنوي عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة وجوهرية بين البُعدين؛ كما أنّ قيمة sig تساوي 0.000 وهي أقل من 5% ما يعني أنّ هذا الارتباط معنوي إحصائياً وبالإمكان تعميمه على المجتمع. ويُمكن تأكيد اهتمام المؤسسات محل الدراسة بتدقيق نظم المعلومات كبعد من أبعاد التدقيق الداخلي ووسيلة هامة يستند عليها في التحقق من سلامة المعلومات للحصول على تقارير أكثر دقة من شأنها توجيه استراتيجيات المؤسسات محل الدراسة وفق مختلف التغيرات التي يمكن أن تواجهها والتكيف معها وبالتالي ضمان تحقيق ميزة تنافسية، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدقيق نظم المعلومات واليقظة الاستراتيجية بالمؤسسات محل الدراسة؛

- تحليل نتائج علاقة الارتباط بين تدقيق نظم المعلومات والحماية المعلوماتية: حققت العلاقة بين التدقيق المالي والضغط والتأثير معامل ارتباط قوي بلغ (0.465) أي 46.5%، وهو معنوي عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة وجوهرية بين البُعدين؛ كما أنّ قيمة sig تساوي 0.000 وهي أقل من 5% ما يعني أنّ هذا الارتباط معنوي إحصائياً وبالإمكان تعميمه على المجتمع. ويُمكن تأكيد اهتمام المؤسسات محل الدراسة بتدقيق نظم المعلومات كبعد من أبعاد التدقيق الداخلي ووسيلة هامة للتأثير على توفير حماية لنظم المعلومات بالمؤسسات وإدارتها بشكل جيد يضمن أمانها، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدقيق نظم المعلومات والحماية المعلوماتية بالمؤسسات محل الدراسة؛

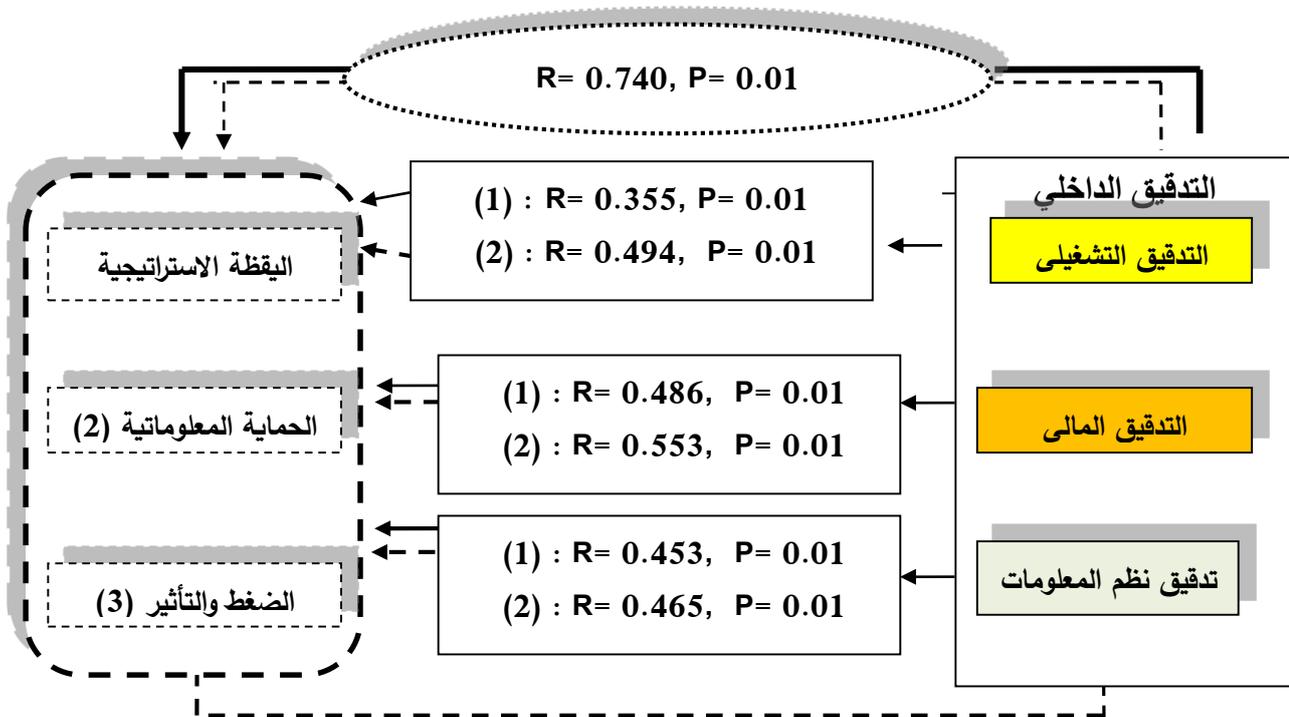
- تحليل نتائج علاقة الارتباط بين تدقيق نظم المعلومات والضغط والتأثير: حققت العلاقة بين التدقيق المالي والضغط والتأثير معامل ارتباط قوي بلغ (0.571) أي 57.1%، وهو معنوي عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية وجوهرية بين البُعدين؛ كما أنّ قيمة sig تساوي 0.000 وهي أقل من 5% ما يعني أنّ هذا الارتباط معنوي إحصائياً وبالإمكان تعميمه على المجتمع. ويُمكن تأكيد اهتمام المؤسسات محل الدراسة بتدقيق نظم المعلومات كبعد من أبعاد التدقيق الداخلي ووسيلة هامة في توفير المعلومات الأساسية

التي تؤثر إيجاباً في استراتيجيات وسلوكيات المؤسسات محل الدراسة وقراراتها وبالتالي ضمان مستويات أداء عالية، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدقيق نظم المعلومات والضغط والتأثير بالمؤسسات محل الدراسة؛

يُستخلص من النتائج السابقة أنّ هناك تقارباً كبيراً من حيث علاقة بعض العناصر المكوّنة للتدقيق الداخلي مع مستوى أبعاد الذكاء الاقتصادي؛ ومردّد ذلك إلى درجة قبول كل بُعد من أبعاد التدقيق الداخلي لدى أفراد الدراسة في المؤسسات محل الدراسة؛

والشكل الآتي يوضّح علاقة الارتباط بين العناصر المكوّنة للتدقيق الداخلي وأبعاد الذكاء الاقتصادي في المؤسسات:

الشكل رقم (31.4): نموذج الارتباط لعناصر التدقيق الداخلي مع أبعاد الذكاء



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS. V25).

وعليه يتّضح أنّ هناك علاقة ارتباط جيدة وقوية وجوهرية بين المتغيرين (التدقيق الداخلي بأبعاده والذكاء الاقتصادي) بلغت 0.740 أي 74% وهذا دليل على تقارب مستوى الأهمية لكل منهما في المؤسسات محل الدراسة، وبالتالي بلوغ فحوى الدراسة المتمثل في اختبار الفرضية الرئيسية الأولى التي بُني عليها البحث، وعليه نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي بأبعاده ونظام الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات محل الدراسة؛

ومن الجدول التالي يمكن اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

الجدول رقم (28.4): يوضح نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.

المتغير	معامل الارتباط R	مستوى الدلالة Sig
علاقة التدقيق الداخلي (المستقل) بأبعاد الذكاء الاقتصادي (التابع)	0.740**	0.000

\*\*الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة (0.01).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS. V25).

2.3 تحليل نتائج علاقة التأثير بين التدقيق الداخلي وأبعاد الذكاء الاقتصادي: اعتمدت الدراسة في تحديد هذه

العلاقة على معامل الانحدار المتعدد (Multiple Régression).

- الفرضية الثانية، والتي جاءت على النحو التالي:

(توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي بأبعاده ونظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات

الاقتصادية).

H<sub>0</sub>: لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي بأبعاده وأبعاد الذكاء الاقتصادي في المؤسسات

محل الدراسة.

H<sub>1</sub>: توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي بأبعاده وأبعاد الذكاء الاقتصادي في المؤسسات

محل الدراسة.

واختبار صحة أو خطأ هذه الفرضية يكون من خلال الفرضيات الفرعية عن طريق اختبار تحليل الانحدار

المتعدد (Multiple Regression) الذي يعكس نتائج التأثير بين المتغيرين الرئيسيين.

الجدول رقم (29.4): نتائج اختبار معاملات الانحدار.

المتغير التابع: أبعاد نظام الذكاء الاقتصادي (Y)								المتغير المستقل:	
مستوى الدلالة Sig	معامل الانحدار B	مستوى الدلالة Sig	قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R <sup>2</sup>	معامل الارتباط R	مقطع خط الانحدار b	المتغير الفرعي التابع	التدقيق الداخلي (X)	
0.000	0.382	0.000	42.233	0.126	0.355*	2.614	اليقظة الاستراتيجية (y <sub>1</sub> )	التدقيق التشغيلي X1	المتغير الفرعي المستقل
0.000	0.515	0.000	94.493	0.244	0.494*	2.044	الحماية المعلوماتية (y <sub>2</sub> )		
0.000	0.583	0.000	110.584	0.274	0.523*	1.743	الضغط والتأثير (y <sub>3</sub> )		
0.000	0.500	0.000	90.647	0.236	0.486*	2.086	اليقظة الاستراتيجية (y <sub>1</sub> )	التدقيق المالي X2	
0.000	0.553	0.000	129.131	0.306	0.553	1.846	الحماية المعلوماتية (y <sub>2</sub> )		
0.000	0.627	0.000	154.724	0.346	0.588*	1.511	الضغط والتأثير (y <sub>3</sub> )		
0.000	0.481	0.000	75.648	0.205	0.453*	2.196	اليقظة الاستراتيجية (y <sub>1</sub> )	تدقيق نظم المعلومات X3	
0.000	0.479	0.000	80.792	0.216	0.465*	2.183	الحماية المعلوماتية (y <sub>2</sub> )		
0.000	0.628	0.000	141.759	0.326	0.571*	1.544	الضغط والتأثير (y <sub>3</sub> )		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS. V25).

نتيجة تحليل علاقات الأثر بين التدقيق الداخلي بأبعاده كمتغير مستقل وبين متغير نظام الذكاء الاقتصادي

كمتغير تابع وأبعاده الثلاثة نبين الآتي:

- تحليل نتائج علاقة التأثير بين التدقيق التشغيلي واليقظة الاستراتيجية: حيث حققت العلاقة بين المتغيرين

معامل تحديد R<sup>2</sup> قد بلغ (0.126) أي ما نسبته 12.6% من التغير الذي يحدث في اليقظة الاستراتيجية

بالمؤسسات محل الدراسة راجع إلى مكانة التدقيق التشغيلي التي تهتم بها، كما يتضح من خلال الجدول أنّ قيمة

F= 42.233 وهي أكبر من قيمة sig= 0.000 مما يدل على أنّ قيمة f معنوية أي (الانحدار معنوي) وهذا

معناه أن العلاقة المقترحة بين التدقيق التشغيلي واليقظة الاستراتيجية معنوية وصحيحة ما يؤكد عدم صحة فرضية العدم  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة  $H_1$  للفرضية الفرعية الأولى أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق التشغيلي على اليقظة الاستراتيجية بالمؤسسات محل الدراسة وهذا الأثر معنوي إحصائياً وقدره  $38.2\%$ ، ومنه يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي بين التدقيق التشغيلي ( $X_1$ ) واليقظة الاستراتيجية ( $Y_1$ ) كما يلي:

$$Y_1 = 2.614 + 0.382X_1$$

- تحليل نتائج علاقة التأثير بين التدقيق التشغيلي والحماية المعلوماتية: حيثُ حققت العلاقة بين المتغيرين معامل تحديد  $R^2$  قد بلغ (0.244) أي ما نسبته  $24.4\%$  من التغير الذي يحدث في الحماية المعلوماتية بالمؤسسات محل الدراسة راجع إلى مكانة التدقيق التشغيلي التي تهتم بها، كما يتضح من خلال الجدول أنّ قيمة  $F = 94.493$  وهي أكبر من قيمة  $\text{sig} = 0.000$  مما يدل على أنّ قيمة  $f$  معنوية أي (الانحدار معنوي) وهذا معناه أن العلاقة المقترحة بين التدقيق التشغيلي والحماية المعلوماتية معنوية وصحيحة ما يؤكد عدم صحة فرضية العدم  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة  $H_1$  للفرضية الفرعية الثانية أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق التشغيلي على الحماية المعلوماتية بالمؤسسات محل الدراسة وهذا الأثر معنوي إحصائياً وقدره  $51.5\%$ ، ومنه يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي بين التدقيق التشغيلي ( $X_1$ ) والحماية المعلوماتية ( $Y_2$ ) كما يلي:

$$Y_2 = 2.044 + 0.515X_1$$

- تحليل نتائج علاقة التأثير بين التدقيق التشغيلي والضغط والتأثير: حيثُ حققت العلاقة بين المتغيرين معامل تحديد  $R^2$  قد بلغ (0.274) أي ما نسبته  $27.4\%$  من التغير الذي يحدث في الضغط والتأثير بالمؤسسات محل الدراسة راجع إلى مكانة التدقيق التشغيلي التي تهتم بها، كما يتضح من خلال الجدول أنّ قيمة  $F = 110.584$  وهي أكبر من قيمة  $\text{sig} = 0.000$  مما يدل على أنّ قيمة  $f$  معنوية أي (الانحدار معنوي) وهذا معناه أن العلاقة المقترحة بين التدقيق التشغيلي والضغط والتأثير معنوية وصحيحة ما يؤكد عدم صحة فرضية العدم  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة  $H_1$  للفرضية الفرعية الثالثة أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق التشغيلي على الضغط والتأثير بالمؤسسات محل الدراسة وهذا الأثر معنوي إحصائياً وقدره  $58.3\%$ ، ومنه يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي بين التدقيق التشغيلي ( $X_1$ ) والضغط والتأثير ( $Y_3$ ) كما يلي:

$$Y_3 = 1.743 + 0.583X_1$$

- تحليل نتائج علاقة التأثير بين التدقيق المالي واليقظة الاستراتيجية: حيثُ حققت العلاقة بين المتغيرين معامل تحديد  $R^2$  قد بلغ (0.236) أي ما نسبته 23.6% من التغير الذي يحدث في اليقظة الاستراتيجية بالمؤسسات محل الدراسة راجع إلى مكانة التدقيق المالي التي تهتم بها، كما يتضح من خلال الجدول أنّ قيمة  $F= 90.647$  وهي أكبر من قيمة  $\text{sig}= 0.000$  مما يدل على أنّ قيمة  $f$  معنوية أي (الانحدار معنوي) وهذا معناه أنّ العلاقة المقترحة بين التدقيق المالي واليقظة الاستراتيجية معنوية وصحيحة ما يؤكد عدم صحة فرضية العدم  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة  $H_1$  للفرضية الفرعية الرابعة أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق المالي على اليقظة الاستراتيجية بالمؤسسات محل الدراسة وهذا الأثر معنوي إحصائياً وقدره 50%، ومنه يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي بين التدقيق المالي ( $X_2$ ) واليقظة الاستراتيجية ( $Y_1$ ) كما يلي:

$$Y_1=2.086+0.500X_2$$

- تحليل نتائج علاقة التأثير بين التدقيق المالي والحماية المعلوماتية: حيثُ حققت العلاقة بين المتغيرين معامل تحديد  $R^2$  قد بلغ (0.306) أي ما نسبته 30.6% من التغير الذي يحدث في الحماية المعلوماتية بالمؤسسات محل الدراسة راجع إلى مكانة التدقيق المالي التي تهتم بها، كما يتضح من خلال الجدول أنّ قيمة  $F= 129.131$  وهي أكبر من قيمة  $\text{sig}= 0.000$  مما يدل على أنّ قيمة  $f$  معنوية أي (الانحدار معنوي) وهذا معناه أنّ العلاقة المقترحة بين التدقيق المالي والحماية المعلوماتية معنوية وصحيحة ما يؤكد عدم صحة فرضية العدم  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة  $H_1$  للفرضية الفرعية الخامسة أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق المالي على الحماية المعلوماتية بالمؤسسات محل الدراسة وهذا الأثر معنوي إحصائياً وقدره 55.3%، ومنه يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي بين التدقيق المالي ( $X_2$ ) والحماية المعلوماتية ( $Y_2$ ) كما يلي:

$$Y_2=1.846+0.553X_2$$

- تحليل نتائج علاقة التأثير بين التدقيق المالي والضغط والتأثير: حيثُ حققت العلاقة بين المتغيرين معامل تحديد  $R^2$  قد بلغ (0.346) أي ما نسبته 34.6% من التغير الذي يحدث في الضغط والتأثير بالمؤسسات محل الدراسة راجع إلى مكانة التدقيق المالي التي تهتم بها، كما يتضح من خلال الجدول أنّ قيمة  $F= 154.724$  وهي أكبر من قيمة  $\text{sig}= 0.000$  مما يدل على أنّ قيمة  $f$  معنوية أي (الانحدار معنوي) وهذا معناه أنّ العلاقة المقترحة بين التدقيق المالي والضغط والتأثير معنوية وصحيحة ما يؤكد عدم صحة فرضية العدم  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة  $H_1$  للفرضية الفرعية السادسة أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق المالي على الضغط

والتأثير بالمؤسسات محل الدراسة وهذا الأثر معنوي إحصائياً وقدره 62.7%، ومنه يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي بين التدقيق المالي ( $X_2$ ) والضغط والتأثير ( $Y_3$ ) كما يلي:

$$Y_3 = 1.511 + 0.627X_2$$

- تحليل نتائج علاقة التأثير بين تدقيق نظم المعلومات واليقظة الاستراتيجية: حيثُ حققت العلاقة بين المتغيرين معامل تحديد  $R^2$  قد بلغ (0.205) أي ما نسبته 20.5% من التغير الذي يحدث في اليقظة الاستراتيجية بالمؤسسات محل الدراسة راجع إلى مكانة تدقيق نظم المعلومات التي تهتم بها، كما يتضح من خلال الجدول أنّ قيمة  $F = 75.648$  وهي أكبر من قيمة  $\text{sig} = 0.000$  مما يدل على أنّ قيمة  $f$  معنوية أي (الانحدار معنوي) وهذا معناه أن العلاقة المقترحة بين تدقيق نظم المعلومات واليقظة الاستراتيجية معنوية وصحيحة ما يؤكد عدم صحة فرضية العدم  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة  $H_1$  للفرضية الفرعية السابعة أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتدقيق نظم المعلومات على اليقظة الاستراتيجية بالمؤسسات محل الدراسة وهذا الأثر معنوي إحصائياً وقدره 48.1%، ومنه يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي بين تدقيق نظم المعلومات ( $X_3$ ) واليقظة الاستراتيجية ( $Y_1$ ) كما يلي:

$$Y_1 = 2.196 + 0.481X_3$$

- تحليل نتائج علاقة التأثير بين تدقيق نظم المعلومات والحماية المعلوماتية: حيثُ حققت العلاقة بين المتغيرين معامل تحديد  $R^2$  قد بلغ (0.216) أي ما نسبته 21.6% من التغير الذي يحدث في الحماية المعلوماتية بالمؤسسات محل الدراسة راجع إلى مكانة تدقيق نظم المعلومات التي تهتم بها، كما يتضح من خلال الجدول أنّ قيمة  $F = 80.792$  وهي أكبر من قيمة  $\text{sig} = 0.000$  مما يدل على أنّ قيمة  $f$  معنوية أي (الانحدار معنوي) وهذا معناه أن العلاقة المقترحة بين تدقيق نظم المعلومات والحماية المعلوماتية معنوية وصحيحة ما يؤكد عدم صحة فرضية العدم  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة  $H_1$  للفرضية الفرعية الثامنة أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتدقيق نظم المعلومات على الحماية المعلوماتية بالمؤسسات محل الدراسة وهذا الأثر معنوي إحصائياً وقدره 47.9%، ومنه يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي بين تدقيق نظم المعلومات ( $X_3$ ) والحماية المعلوماتية ( $Y_2$ ) كما يلي:

$$Y_2 = 2.183 + 0.479X_3$$

- تحليل نتائج علاقة التأثير بين تدقيق نظم المعلومات والضغط والتأثير: حيثُ حققت العلاقة بين المتغيرين معامل تحديد  $R^2$  قد بلغ (0.326) أي ما نسبته 32.6% من التغير الذي يحدث في الضغط والتأثير بالمؤسسات محل الدراسة راجع إلى مكانة تدقيق نظم المعلومات التي تهتم بها، كما يتضح من خلال الجدول أنّ قيمة  $F= 141.759$  وهي أكبر من قيمة  $\text{sig}= 0.000$  مما يدل على أنّ قيمة  $f$  معنوية أي (الانحدار معنوي) وهذا معناه أنّ العلاقة المقترحة بين تدقيق نظم المعلومات والضغط والتأثير معنوية وصحيحة ما يؤكد عدم صحة فرضية العدم  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة  $H_1$  للفرضية الفرعية التاسعة أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتدقيق نظم المعلومات على الضغط والتأثير بالمؤسسات محل الدراسة وهذا الأثر معنوي إحصائياً وقدره 62.8%، ومنه يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي بين تدقيق نظم المعلومات ( $X_3$ ) والضغط والتأثير ( $Y_3$ ) كما يلي:

$$Y_3=1.544+0.628X_3$$

بعد تحليل واختبار الفرضيات الفرعية للدراسة تمكنا من بلوغ فحوى الدراسة المتمثل في اختبار الفرضية الرئيسية الثانية التي يبنى عليها البحث وذلك لتحديد أثر التدقيق الداخلي بأبعاده على أبعاد نظام الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات محل الدراسة، و من الجدول التالي يمكن اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

الجدول رقم (30.4): يوضح نتائج تحليل اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

المتغير	مقطع خط الانحدار b	معامل الارتباط R	معامل التحديد $R^2$	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig	معامل الانحدار B	مستوى الدلالة Sig
أثر التدقيق الداخلي (المستقل) على نظام الذكاء الاقتصادي (التابع)	0.676	0.740*	0.547	353.909	0.000	0.841	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS. V25).

يوضح الجدول رقم (30.4) أثر التدقيق الداخلي بأبعاده على نظام الذكاء الاقتصادي بأبعاده بالمؤسسات محل الدراسة، حيث يظهر معامل التحديد  $R^2$  قد بلغ (0.547) أي ما نسبته 54.7% من التغير الذي يحدث في نظام الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات محل الدراسة راجع إلى تطبيق التدقيق الداخلي الذي تهتم به، كما يتضح من خلال الجدول أنّ قيمة  $F= 353.909$  وهي أكبر من قيمة  $\text{sig}= 0.000$  مما يدل على أنّ قيمة  $f$  معنوية أي

(الانحدار معنوي) وهذا معناه أن علاقة الأثر المقترحة بين التدقيق الداخلي بأبعاده ونظام الذكاء الاقتصادي معنوية وصحيحة ما يؤكد عدم صحة فرضية العدم  $H_0$  للفرضية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة  $H_1$  أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي بأبعاده على نظام الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات محل الدراسة وهذا الأثر معنوي إحصائياً وقدره  $84.1\%$ . ومنه يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي بين التدقيق الداخلي بأبعاده (X) نظام الذكاء الاقتصادي (Y) كما يلي:

$$Y=0.676+0.841X$$

#### 4. مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية

سيتم عرض النتائج المتواصل إليها من خلال الدراسة الميدانية، وذلك استناد على الجانب النظري والتحليل الإحصائي السابق والتفسيرات المختلفة.

**1.4. النتائج المتعلقة بتحليل الاستبانة:** لقد تم تحليل البيانات المتحصل عليها من استبانة الدراسة الميدانية والمتعلقة بمتغيراتها والأبعاد المكوّنة لها، وجاءت النتائج كما يلي:

أ. نتائج تحليل بيانات المتغير المستقل "التدقيق الداخلي": حيث وجدت الدراسة أنّ مستوى التدقيق الداخلي من وجهة نظر أفراد الدراسة في المؤسسات محل الدراسة كان كبيراً بشكل عام بمتوسط حسابي 4.13، كما اتضح من تحليل الأبعاد المكوّنة لهذا المتغير تفاوت درجة توفّرها لدى العاملين بهذه المؤسسات. وجاءت نتائجها كالتالي: جاء التدقيق المالي في الأهمية النسبية الأولى من بين عناصر التدقيق الداخلي بدرجة قبول كبيرة (4.18 درجة من 5 درجات)؛

في الترتيب الثاني عُنصر تدقيق نظم المعلومات بمتوسط 4.12؛

واحتل عُنصر التدقيق التشغيلي الترتيب الثالث والأخير بمتوسط 4.10.

ب. نتائج تحليل بيانات المتغير التابع "نظام الذكاء الاقتصادي": وجدت الدراسة أنّ مستوى الذكاء الاقتصادي من وجهة نظر أفراد الدراسة في هذه المؤسسات كان كبيراً بشكل عام بمتوسط حسابي 4.15، كما اتضح من تحليل الفقرات المكوّنة لهذا المحور تفاوت درجة توفّرها لدى العاملين بهذه المؤسسات. وجاءت نتائجها كالتالي:

- جاء عنصر اليقظة الاستراتيجية في الأهمية النسبية الأولى من بين عناصر التدقيق الداخلي بدرجة قبول كبيرة (4.18 درجة من 5 درجات)؛

- في الترتيب الثاني عُنصر الحماية المعلوماتية بمتوسط 4.15؛

- واحتل عُنصر الضغط والتأثير الترتيب الثالث والأخير بمتوسط 4.13.

**2.3. نتائج اختبار فرضيات الدراسة:** شملت الدراسة جُملة من الفرضيات التي تعلّقت بطبيعة العلاقة القائمة بين المتغيرات المقترحة من جانب والتأثير بينها من جانب آخر. وتوصّلت إلى عدة نتائج ساهمت في تحليل إشكالية الدراسة والإجابة على فرضياتها. وسيتم عرض هذه النتائج حسب فرضيات الدراسة كما يلي:

**أ. نتائج تحليل الفرضية الرئيسية الأولى:** تُوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي بأبعاده وأبعاد نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة بلغت (0.740). وقد أظهرت الدراسة أنّ هناك علاقة ارتباط قوية وموجبة وجوهرية، وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) فأقل بين الأبعاد المكوّنة للمتغير المستقل (التدقيق الداخلي) مجتمعة والمتغير التابع (نظام الذكاء الاقتصادي بأبعاده) في المؤسسات محل الدراسة، مما يبيّن أنّ زيادة هذه الأبعاد لدى العاملين يُؤدي إلى زيادة كبيرة في مستوى الذكاء الاقتصادي لديهم. لقد تبين من اختبار الفرضية أنه:

- توجد علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة بين بُعد التدقيق التشغيلي واليقظة الاستراتيجية في المؤسسات بمعدل 0.355؛

- توجد علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة بين بُعد التدقيق التشغيلي والحماية المعلوماتية في المؤسسات بمعدل 0.494؛

- توجد علاقة ارتباط موجبة وقوية بين بُعد التدقيق التشغيلي والضغط والتأثير في المؤسسات بمعدل 0.523؛

- هناك علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة بين بُعد التدقيق المالي واليقظة الاستراتيجية في المؤسسات بمعدل 0.486؛

- توجد علاقة ارتباط موجبة وقوية بين بُعد التدقيق المالي والحماية المعلوماتية في المؤسسات بمعدل 0.553؛

- توجد علاقة ارتباط موجبة وقوية بين بُعد التدقيق المالي والضغط والتأثير في المؤسسات بمعدل 0.588؛

- هناك علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة بين بُعد تدقيق نظم المعلومات واليقظة الإستراتيجية في المؤسسات بمعدل 0.453؛

- توجد علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة بين بُعد تدقيق نظم المعلومات والحماية المعلوماتية في المؤسسات بمعدل 0.465؛

- توجد علاقة ارتباط موجبة وقوية بين بُعد تدقيق نظم المعلومات والضغط والتأثير في المؤسسات بمعدل 0.571.

**ب. نتائج تحليل الفرضية الرئيسية الثانية:** تُوجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية التدقيق الداخلي بأبعاده على أبعاد نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة بلغت (0.841). وقد أظهرت الدراسة أنّ هناك علاقة تأثير إيجابية جُزئية لأبعاد المتغير المستقل (التدقيق الداخلي) مجتمعة على المتغير التابع بأبعاده (نظام الذكاء

الاقتصادي) في المؤسسات محل الدراسة، مما يُبيّن أنّ زيادة هذه الأبعاد لدى العاملين يُؤدي إلى زيادة كبيرة في مستوى الذكاء الاقتصادي لديهم.

ت. لقد تبيّن من اختبار الفرضية أنه:

- بلغ معامل الانحدار لُبُعد التدقيق التشغيلي على اليقظة الاستراتيجية (0.382) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.000)؛
- بلغ معامل الانحدار لُبُعد التدقيق التشغيلي على الحماية المعلوماتية (0.515) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.000)؛
- معامل الانحدار لُبُعد التدقيق التشغيلي على الضغط والتأثير قد بلغ (0.583) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.000)؛
- بلغ معامل الانحدار لُبُعد التدقيق المالي على اليقظة الاستراتيجية (0.500) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.000)؛
- بلغ معامل الانحدار لُبُعد التدقيق المالي على الحماية المعلوماتية (0.553) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.000)؛
- معامل الانحدار لُبُعد التدقيق المالي على الضغط والتأثير قد بلغ (0.627) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.000)؛
- بلغ معامل الانحدار لُبُعد تدقيق نظم المعلومات على اليقظة الاستراتيجية (0.481) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.000)؛
- بلغ معامل الانحدار لُبُعد تدقيق نظم المعلومات على الحماية المعلوماتية (0.479) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.000)؛
- معامل الانحدار لُبُعد تدقيق نظم المعلومات على الضغط والتأثير قد بلغ (0.628) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.000).

## خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل عرض مراحل الدراسة الميدانية من طرف الباحث حيث شملت عينة من الأفراد عددها 295 فردا، على مستوى المؤسسات الخمسة محل الدراسة. وقد تم الاعتماد على الاستبيان لدراسة العلاقة بين التدقيق الداخلي بأبعاده نظام الذكاء الاقتصادي بأبعاده هو الآخر، وتم تقسيم هذه الاستمارة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية: جزء للتعريف بخصائص العينة، وآخر لدراسة المتغير المستقل المتمثل في التدقيق الداخلي مقسما إلى ثلاثة أبعاد، وجزء ثالث خصص للمتغير التابع المتمثل في نظام الذكاء الاقتصادي معبرا عنه بثلاثة أبعاد أيضا. ومن خلال استخدام الأساليب الإحصائية المتعارف عليها وبالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS. V25) توصلت هذه الدراسة إلى بعد اختبار فرضيات البحث إلى النتائج التالية:

- **تأكيد الفرضية الأولى القائلة:** توجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي بأبعاده ونظام الذكاء الاقتصادي بأبعاده في المؤسسات محل الدراسة، والتي تم اختبارها بواسطة معامل الارتباط "بيرسون"، حيث أجمع أفراد العينة على وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) فأقل بين كل العناصر المكونة للمتغيرين؛

**تأكيد الفرضية الثانية القائلة:** توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي بأبعاده على نظام الذكاء الاقتصادي بأبعاده في المؤسسات محل الدراسة، والتي تم اختبارها بواسطة معامل الانحدار، حيث أجمع أفراد العينة على وجود علاقة تأثير إيجابية قوية لعناصر المتغير المستقل بأبعاده (التدقيق الداخلي) مجتمعة على المتغير التابع (نظام الذكاء الاقتصادي) في المؤسسات محل الدراسة.

الخاتمة

من خلال هذه الأطروحة تمت محاولة معالجة إشكالية مدى تأثير التدقيق الداخلي على أداء نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية، من خلال عينة من المؤسسات الاقتصادية، حيث يعتبر التدقيق الداخلي آلية جوهرية في تفعيل نظام الذكاء الاقتصادي كما يسعى لتحقيق الإفصاح والشفافية للمعلومات في القوائم المالية والحد من التلاعبات. و يزود المؤسسة بخدمات التأكيد والاستشارة خاصة فيما يتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لتعزيز الرقابة وزيادة الثقة في المؤسسة، كما يعد الذكاء الاقتصادي ضرورة حتمية لكل المؤسسات خاصة الاقتصادية منها، لما يقدمه من إثراء للرصيد المعرفي والمعلوماتي للمؤسسة، و يعتبر من أهم الوسائل لزيادة المردودية الاقتصادية وحماية أصول المؤسسة من التهديدات ، وعليه فإن الذكاء الاقتصادي يمثل النظام الذي من خلاله يتم التأثير على أداء أنشطة المنظمات الاقتصادية وتحسين خدماتها المختلفة واتخاذ القرارات في الاستراتيجيات المستقبلية.

إن المدقق الداخلي أثناء تأديته لمهمته بإبداء رأي فني، موضوعي، مستقل ومحاييد في القوائم المالية يكون قد ساهم مساهمة فعالة في إرساء نظام الذكاء الاقتصادي وذلك لأن تقريره يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية المنشورة وبالتالي زيادة درجة اعتماد مستخدمي القوائم المالية على المعلومات الواردة فيها، ويُعَبَّرُ مصطلح الذكاء الاقتصادي مفهومًا بالغ الأهمية في اقتصاديات الدول والمجتمعات؛ حيث يُعَدُّ نظامًا مُهمًا يُولي اهتمامًا لكل ما يجري في الأسواق، سواء كانت محلية أو دولية، ويتكون هذا النظام من مجموعة متكاملة من التقنيات والكفاءات البشرية. يُمكن هذا النظام من الوصول إلى المعلومات الصحيحة والدقيقة في الوقت المناسب، مما يسمح باتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

وبفضل هذا النظام، يُمكن للمؤسسات الحصول على مواقع تنافسية قوية في ظل التنافس الشديد على الأسواق. لذلك، يُعتبر الذكاء الاقتصادي ضرورة حتمية عند إعداد استراتيجيات المؤسسات للدخول في أهم وأحدث الأنظمة التي تضمن للمنظمات الحفاظ على مكانتها في سوق المنافسة على اعتبار أن المعلومة والمعرفة من أهم الموارد التي تحاول المنظمة الوصول إليها واستخدامها بما يحقق الهدف والغاية، الأمر الذي يجعلها تحافظ على مكانتها في سوق منافسة ميزته الثابتة التغير.

وعليه حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية أثر التدقيق الداخلي على أداء نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية، ولمعالجة هذه الأخيرة قمنا بتقسيم بحثنا لأربعة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للتدقيق الداخلي، ماهية التدقيق الداخلي، عناصره والمبادئ التي يركز عليها ومساره، ثم تناولنا في الفصل الثاني الإطار النظري للذكاء الاقتصادي من خلال ماهيته، عناصره الأساسية وأهم وظائفه. أما في الفصل الثالث فكان مخصص لتبيين إسهام التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسة

## الخاتمة

الاقتصادية مع توضيح كل من موقع وواقع كل من التدقيق الداخلي والذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية، والفصل الرابع شمل الدراسة التطبيقية لموضوع بحثنا فخصص لدراسة أثر التدقيق الداخلي على أداء نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية، حيث تم إسقاط ما تم تناوله في الفصول الثلاثة الأولى على عينة مجتمع الدراسة والمتمثل في بعض مؤسسات توزيع الكهرباء و الغاز ناحية الغرب الجزائري، وتم التوصل لمجموعة من النتائج التي تخص العلاقة بين متغيري الدراسة للتدقيق الداخلي المتمثل في التدقيق التشغيلي، التدقيق المالي وتدقيق نظم المعلومات مع عناصر الذكاء الاقتصادي ، ولتحقيق ذلك قمنا باستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية للدراسة بالإضافة لوصف كل الجوانب المنهجية في عملية إعداده وتوزيعه على مجموعة أفراد العينة لمجتمع الدراسة.

وكخلاصه عامة لهذا الفصل لا حظنا وجود وعي متقدم بين مشاركي الدراسة الخاصة بتأثير التدقيق الداخلي على نظام الذكاء الاقتصادي. ومن جهة أخرى أظهرت الدراسة أن التدقيق الداخلي له تأثير ملموس على أداء نظام الذكاء الاقتصادي.

وعلى ضوء الدراسة النظرية والميدانية، يمكن استخلاص أهم النتائج النظرية والتطبيقية على النحو التالي:

### 1 النتائج:

- ✓ التدقيق الداخلي له دور بارز في تفعيل أنظمة المعلوماتية للمؤسسة.
- ✓ تنفيذ المخططات من خلال عملية التدقيق والتأكد من تطبيقها.
- ✓ ضمان استقلالية التدقيق أثناء القيام بالعمل.
- ✓ توفير كل المعلومات الضرورية لعملية التدقيق.
- ✓ يعتبر الذكاء الاقتصادي ضرورة حتمية للمؤسسة من حيث توفير المعلومات اللازمة في الأوقات المناسبة.
- ✓ الذكاء الاقتصادي له دور بارز في زيادة الربح الاقتصادي للمؤسسة.
- ✓ حتى تكون المؤسسة الاقتصادية ناجحة يجب أن تلقى رضا الزبون ولا يتحقق ذلك إلا بتحسين الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة.
- ✓ يقدم الذكاء الاقتصادي لمؤسسة الكهرباء والغاز القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تعود بالفائدة على المؤسسة.

✓ لدى المؤسسة اهتمام كبير بتطبيق نظام الذكاء الاقتصادي.

✓ نظام الذكاء الاقتصادي له أثر بالغ في تحسين الخدمات.

كما توصلنا لنتائج اختبار الفرضيات والتي جاءت كالتالي:

## الخاتمة

✓ توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي بأبعاده ونظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية. (تحقق الفرضية)

✓ توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي بأبعاده ونظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية. (تحقق الفرضية).

### - التوصيات:

نظرا للأهمية التي تكتسيها عملية التدقيق الداخلي والذكاء الاقتصادي يجب التركيز على مقوماتها الأساسية والعمل على معالجة نقائصها، فنقترح بعض التوصيات التي نراها ضرورية وهي كالاتي:

✓ زيادة عدد المدققين المساعدين لمسؤولي المهمات في هيئة التدقيق الداخلي للمؤسسة.

✓ الاعتماد على نظام متكامل وفعال للرقابة الداخلية في المؤسسة من شأنه أن يحمي هذه الأخيرة من الوقوع في أشكال الغش والتلاعب والإسراف بغية الوصول للأهداف المرجوة.

✓ ضمان استقلالية التدقيق أثناء القيام بالعمل.

✓ على إدارة المؤسسات تعيين مدققين داخليين، يتوفر فيهم المؤهل العلمي في مجال المحاسبة والتدقيق وعلى دراية بالمعايير الدولية في مجال التدقيق.

✓ توفير كل المعلومات الضرورية لعملية التدقيق.

✓ الاعتماد على نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسة من شأنه أن يحمي هذه الأخيرة من الوقوع في أشكال الغش والتلاعب والإسراف بغية الوصول للأهداف المرجوة.

✓ على المؤسسة محل الدراسة ضرورة توسيع نطاق عمل الذكاء الاقتصادي في كل الأقسام.

✓ تكوين العمال في مجال الذكاء الاقتصادي وضرورة إعداد دورات تدريبية في مجال التدقيق الداخلي.

✓ العمل على تحديث البرامج بما يتناسب مع التطور الحاصل في كل المجالات.

### آفاق الدراسة:

دراسة هذا الموضوع أظهرت إمكانية مواصلة البحث فيه من جوانب عديدة، تستحق البحث والدراسة لأن الذكاء الاقتصادي والتدقيق الداخلي من بين المواضيع الواسعة التي يمكن أن تكون محل إشكاليات لبحوث مستقبلية. ومن بين المواضيع المقترحة ما يلي:

- دور نظام الذكاء الاقتصادي في اتخاذ القرارات المالية وأثرها على الأداء.

- دور التدقيق الداخلي في مجال الحماية السيبرانية.

- إسهام نظام الذكاء الاقتصادي في مكافحة الفساد وزيادة الشفافية في المؤسسات الاقتصادية.

# قائمة المصادر

## المراجع

1. أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث، جزء الأول، طبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، 2009.
2. خلف عبد الله الواردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، طبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2014.
3. نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
4. أحمد حلمي جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
5. التميمي الهادي، مدخل إلى التدقيق، طبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
6. خلف عبد الله الواردات، "التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية" ، 2006.
7. خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، دار وائل، طبعة 1، 2000.
8. المجمع العربي للمحاسبين أ، مفاهيم التدقيق المتقدمة، 2001.
9. محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل: الإطار النظري المعايير والقواعد مشاكل التطبيق العلمي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.
10. حازم . هاشم الأوسى، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق الجزء الأول: المراجعة نظريا، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2003.
11. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، "المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.
12. أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
13. زهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.
14. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.
15. د ثناء على القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
16. صالح العقدة "التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات " بحوث محكمة منتقاة، مصر الجديدة القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، 2012.

17. عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعي الإسكندرية، 2004.
18. خالد أحمد علي محمود، العولمة واقتصاد المعرفة في ظل اليقظة التكنولوجية والذكاء الاقتصادي. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2019.
19. حمد دباس الحميد، ماركو إبراهيم نينو، حماية أنظمة المعلومات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
20. هيثم حمود شبلي، إدارة مخاطر الاحتيال في قطاع الاتصالات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
21. عبد الفتاح محمد الصحن، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
22. أبوبكر محمود الهوش، مقدمة اقتصاديات المعلومات والمعرفة، دار المربع للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2013.
23. ثناء على القباني، المراجعة الداخلية في ظل نظم التشغيل الإلكتروني، القاهرة، الدار الجامعية، 2006م.
24. عمر عيد الجعيدي، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
25. عطا الله أحمد سويلم الحسبان، التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، جامعة أريد الأهلية، مصر، الطبعة 01، 2009.
26. أمين السيد احمد لطفي، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
27. علي سليم العلاونة، أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية، ط.1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1996.
28. بدران العمر، تحليل بيانات البحث العلمي من خلال برنامج SPSS، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2004.
29. محمود مهدي البياتي، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام برنامج SPSS، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

المجلات والدورات العلمية:

1. عبد اللاه، محمد الرملي "إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد الثامن، العدد الثاني، 1994.
2. شمال نجا، تقييم أثر التدقيق الداخلي على فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية، مجلة المالية وأسواق. المجلد 03، العدد 01، 2016.
3. زهرة عباس، نجوى بن عويدة التدقيق الداخلي كأحد أهم الأليات الداخلية لتجسيد مبادئ حوكمة الشركات، مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، المجلد رقم 03، العدد 01، 2022.
4. يزيد ص، عبد الله م، دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة -دراسة ميدانية المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد رقم 04، العدد، 2016.
5. فيحاء، ع. ي، استطلاع آراء المهنيين والأكاديميين حول بناء استراتيجية وظيفة التدقيق الداخلي وإمكانية مواكبة التطورات، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 04 عدد 42، ص. 2018.
6. طريق مسعودة، علاقة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالتحول الرقمي. مجلة المدبر، المجلد 09، العدد 01، 2022.
7. أحمد مصنوعة، أحمد بن يوسف، دور الذكاء الاقتصادي في دعم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، 2022.
8. بن نديينة سعيد، دور الذكاء الاقتصادي في تحسين جودة الخدمات المصرفية، دراسة ميدانية في البنوك الجزائرية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، 2021.
9. رحيمة شخوم، عبد القادر حفاوي، سبل توظيف الذكاء الاقتصادي لتطوير إدارة المخاطر البنكية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021.
10. خلوط عواطف، بحدادة عمر، دور الذكاء الاقتصادي في دعم إدارة الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة اتصالات الجزائر: مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية: العدد السابع: 2017.
11. الخامسة سايجي، نوال هاني، دور النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية كنموذج لدعم الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المنظمات الجزائرية، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 02، المركز الجامعي أفلو، 2019.

12. بن مسعود زينب، مخلوفي عبد السلام، تقييم نشاط الذكاء الاقتصادي لتحقيق أهداف منظمات الأعمال، جامعة طاهري محمد، بشار، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2018.
13. رياض بلبل، حسين دباح، أثر تطبيق أليات الذكاء الاقتصادي على الأداء المستدام للمؤسسة الاقتصادية SIDER، عنابة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 01، 2022.
14. زرزار العياشي، واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر وإمكانية دمجها في البرامج التعليمية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 01، 2017.
15. أسيل مجيد، بيداء ستار، المتطلبات التقنية لتطبيق الذكاء الاقتصادي وتأثيرها في أبعاد النجاح الاستراتيجي للمصارف، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 14، العدد 49، 2019.
16. أحمد ميلي سمية، واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 02، 2020.
17. خلفلاوي، شمس ضيات، الذكاء الاقتصادي رهان لتسيير المؤسسات الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 10، جامعة عنابة، 2013.
18. عبد الله فاضل الحياي، تطبيقات الذكاء الاقتصادي في التجارة الإلكترونية في إطار الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 08، العدد 24، جامعة الموصل، 2011.
19. فيلالتي أسماء، بوشخي عائشة، الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية الواقع والمجهودات، مجلة الاقتصاد والتسيير، المجلد 17، العدد 02، 2018.
20. سمير حمامي، ذكاء الأعمال أسس ومفاهيم، مجلة نظم المعلومات، العدد 19 جوان، 2007.
21. سامية دومي، رضية بوشعور، إسهام الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، 2022.
22. وصال عبد الله حسين، بيداء ستار لفتة، عناصر الذكاء الاقتصادي للمنظمة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 14، العدد 47، 2019.
23. بوزليفة شهرة، غلاب نعيمة، واقع تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية، المجلد 06، العدد 03، ديسمبر 2019.
24. رقامي محمد، الذكاء الاقتصادي بين المنافسة والتعاون وتأثيره على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، مجلة الحقيقة، العدد 33، 2016.

25. حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ العمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013.
26. خلفاوي شمس ضيات، دور نظم المعلومات في تفعيل الذكاء الاقتصادي بالمنظمات، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد 18، 2017.
27. نسرين مغمولي، إشكالية تنافسية الجزائر في ضوء تحديات بيئة الأعمال الراهنة حتمية نظام الذكاء الاقتصادي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 38 المجلد 01، حزيران 2016،
28. بن خديجة منصف، أولاد زاوي عبد الرحمان، دراسة تحليلية لممارسة الذكاء الاقتصادي في الجزائر، مجلة الدراسات المالية، الحاسبة والإدارية، العدد 07، 2017.
29. الحاج سالم عطية، الذكاء الاقتصادي في المؤسسة، مرجعية نظرية في بنية المفهوم، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 33، مارس 2018.
30. خالد قاشي، الذكاء الاقتصادي آلية لدعم إدارة العلاقة مع الزبون في منظمات الأعمال الحديثة، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد، 01، 2015.
31. حجاج، أحمد؛ ورضوان، عباس؛ تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وأثرها على أداء المراجع الخارجية. مجلة المصرية للدراسات الاستراتيجية، 34، (2)، 2010.
32. عقون سعاد، مراقبة التسيير، الرقابة الداخلية والمراجعة: أوجه الالتقاء، الاختلاف والتكامل، مجلة الدراسات، العدد 19، 2016.
33. صحراوي فارس، محسن فريحي، مساهمة التدقيق الداخلي ومراقبة التسيير في تطبيق الحوكمة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 02، 2020.
34. سمير حمامي، ذكاء الأعمال أسس ومفاهيم"، مجلة نظم المعلومات، العدد 19، أيلول، 2007.
35. وسام داي، تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر واقع وأفاق، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، العدد 35، المجلد التاسع، 2014.
36. قادري عائشة، مخلوفي عبد السلام، اعتماد الذكاء الاقتصادي لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07، 2018.

37. طلال حمدونة وعلام حمدان، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الإلكتروني في فلسطين وأثره على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمراجع حول مدى عدالة القوائم المالية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 16، العدد 1، 2008.
38. ميلودي عمار، عيسى بوراوي، اليقظة الاستراتيجية والتدقيق ودورها في التحكم في نظام المعلومات لتحسين أداء الإدارة الجمركية، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، 2017.
39. عبد القادر نويبات، سارة حدادي، بعنوان " التدقيق الداخلي لنظام المعلومات المحاسبي دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر (المديرية المركزية) "مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 01، العدد 00، 2022.
40. لزرق محمد، دراجي عيسى، بعنوان " أثر تكنولوجيا المعلومات على التدقيق الداخلي للحد من تأثير السلبي للإبداع المحاسبي "مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد 01، العدد 00، 2019.
41. فريدة أمزال، عبد الكريم شناي، بعنوان " التدقيق الداخلي كأداة لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية "مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12، العدد 01، 2022.
42. قمان عمر، بن العربي عباس، بعنوان " دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022.
43. محسن بن الحبيب وفاتح نجاع، بعنوان "مساهمة النزاهة الاقتصادية في الرفع من الجودة التأمينية حالة الشركة الوطنية للتأمينات ورقلة، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 02، 2022.
44. المهدي هتهات، عبد الكريم مسعودي، مدى مساهمة اليقظة الاستراتيجية في تطوير أداء النظام المصرفي في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03 عدد خاص، افريل، 2020.

### الرسائل والأطروحات العلمية:

01. عوماري عائشة، دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة الخدمات البنكية من وجهة نظر موظفي البنك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية أدرار، 2018.
02. أوسعيد نيسة، دور المراجعة الداخلية في كشف اختلالات نظام الرقابة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، شعبة علوم مالية ومحاسبية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2020.

03. أياذ حسن سالم، واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة دراسة ميدانية تحليلية، متطلبات الحصول على الماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية غزة، 2012.
04. لخضر أوصيف، دكتورة نحو تحسين جودة التدقيق الداخلي لشركات المساهمة الجزائرية في ظل الممارسات والتطبيقات الدولية لحوكمة الشركات، جامعة مسيلة، 2017.
05. فيلالى أسماء، الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية الواقع والمجهودات، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2014.
06. نصر الدين بن نذير، "دراسة استراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.
07. حميدوش أحمد، أطروحة دكتوراه، الذكاء الاقتصادي فهمه وإنشأؤه وتأصيله واستعماله، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر 03، 2014.
08. بتغة صونية، الذكاء الاقتصادي كآية للتحكم في المعلومة الاستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسة تنافسية، دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016.
09. بخوش احمد دور اليقظة وطرح المنتجات الجديدة في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد جامعة الجزائر، 2007.
10. منور عطا الله، حسن المساعدة، دور المدقق الداخلي في تقييم عمليات إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، الماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، عمان - المملكة الأردنية الهاشمية، 2006.
11. محمد نعمة الزبيدي: الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الشاملة، دراسة في دول عربية مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2007.
12. إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، 2012.
13. بوريش أحمد، الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسييري يساهم في دعم الإدارة الاستراتيجية في مواجهة التهديدات واستغلال الفرص (دراسة حالة مؤسسة موبيليس لولاية تلمسان)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص الإدارة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي، 2018.

التظاهرات والملتقيات العلمية:

1. د. عبد الرزاق خليل و د. أحلام بوعبدلي، "الذكاء الاقتصادي في خدة منظمة الأعمال"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، جامعة الزيتونة الأردن، 27-29 ابريل 2005.
2. عبد الفتاح بوخمخ، بومعزة سهيلة، دراسة تحليلية لتطبيق اليقظة في مؤسسة الهاتف النقال موبيليس الجزائر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي العاشر حول الريادة في مجتمع المعرفة الذي أقامته جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية للمدة 26-29/04/2010.
3. سلوى أمين السامرائي، عبد الستار عبد الجبار العكيدي، "مستقبل ذكاء الأعمال في ظل ثورة الحوسبة الحاسوبية"، المؤتمر الحادي عشر لذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، الأردن، 26/04/2012.
4. العيداني الياس، ضويقي حمزة الذكاء الاستراتيجي كآلية لدعم وتعزيز القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال المعاصرة، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 19 نوفمبر 2010.
5. معتز يوسف أحمد أبو عاقلة، عفراء الفاضل محمد عثمان، واقع تطبيق أساليب الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية دراسة مقترح لإمكانية تطوير مهنة المراجعة الإلكترونية عن طريق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتحقيق جودة الأداء الملتقى الدولي الاستثمار المالي والصناعي في الذكاء الاصطناعي طرابلس لبنان العدد 34، 01/04/2022.
6. جمال الدين سحنون، بلهادية عبد الله: نحو تبني استراتيجية للذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين الميزة التنافسية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن علي الشلف، نوفمبر 2007.
7. ضويقي حمزة: الذكاء الاستراتيجي كآلية دعم الميزة التنافسية المنظمات الأعمال المعاصرة، الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية المؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي الاثنين 08 والثلاثاء 09 نوفمبر 2010.

1. Institute of Internal Auditors IIA, 2004," Code of Ethics and Standards for The Professional Practice of Internal Auditing", available at: <http://www.theiia.org>
2. International Organization for Standardization, Guidelines for Auditing Management Systems (ISO 19011) Second Edition, Geneva, 2011.
3. JACQUES, RENARD. Théorie et pratique de l'audit interne. édition Eyrolles 7ème, 2010.
4. Rahma CHIKH, Réflexions sur les Potentialités d'une Politique Publique d'Intelligence Économique au Service d'une Stratégie Économique Performante, Revue AL-IJTIHED des études juridiques & économiques, C.U.TAM – ALGERIE, N°06 ,2014
5. Nicolas Moinet, petite histoire de l'intelligence économiques petite histoire de l'intelligence économiques, une innovation à la française, harmattan ,2010.
6. BOURNOIS Franck, ROMANI Pierre-Jacquelin: l'Intelligence Économique et Stratégique dans les Entreprises Françaises, Paris : éditions Economica, 2000.
7. Rouach Daniel, la Veille technologique et l'intelligence économique, Que sais- je ? 3ème édition, France, 2005.
8. Hany M. Elshamy , "Economic Intelligence : theory and applications:, International conference of Business intelligence and knowledge economy , Al-Zogtoonah university , Jordan . April , 2012
9. .BESSON B PESSIN J.C., dix ans d'intelligence économique en France, intelligence économique et gouvernance compétitive la documentation française 2006.
10. Benyoucef khalfallah , Sadouki Ghrissi ,Bouchikhi Mohammed Rédha, L'importance de l'intelligence économique dans la réalisation de la compétitivité des entreprises économiques, Revue des sciences Humaines Université Oum El Bouaghi, Volume 09 Numéro 02 – Juin -2022.
11. Wahab, haba Najwa Bin Brik Abdel. (2014). L'intelligence économique pour créer un avantage concurrentiel. Journal of Economics, Management and Commercial Sciences, Numéro 11.
12. M.Boudjemia. (2008) : Intelligence économique : concept, définition et mode opératoire,séminaire de sensibilisation à l'intelligence économique et à la veille stratégique, Alger, 23 décembre 2008.
13. Jean Pierre Desclés, veille et intelligence stratégique, IHEC, 17 avril,2007 Université de Paris-Sorbonne.
14. Harmel. L, Maitriser et pratiquer veille stratégique et intelligence économique, 2 eme édition, France ,éditions afnor,2007.
15. OUAMAR BERKAL Sabrya, SI MANSOUR Farida, L'intelligence économique comme perspective de développement d'une dynamique d'innovation : illustration par le cas d'une entreprise pharmaceutique, Revue des Sciences Économiques, de Gestion et Sciences Commerciales,volume14,N°02,2021.
16. .Yousfi Kamal bin Muhammad Iman, Le rôle de l'intelligence économique dans la réalisation du développement durable . Journal for Research and Economic Studies, Volume 01 Issue 01, July 2020.
17. Humbert LESCA, Veille stratégique :La méthode LESCANNING, éditions EMS, Paris, 2003.
18. Lesca, H, veille stratégique concepts et démarche de mise en place dans l'entreprise, ministère de l'éducation nationale de la recherche et de la technologie, France, 1997.

19. Frédérique PEGUIRON, Application de l'Intelligence Économique dans un Système d'Information Stratégique universitaire : les apports de la modélisation des acteurs, thèse de Doctorat, Université Nancy 2, 2006.
20. Romuald Thion, structuration rationnelle des politiques de contrôle d'accès : représentation, raisonnement et vérification logique, thèse de doctorat en informatique, Institut des Sciences Appliquées de Lyon, École doctorale : informatique et information pour la société, France, 2008.
21. .B. Bosson,J.C.POSSIN, du renseignement a l'intelligence économique, 2ème édition DUNOD, Paris2001.
22. Larivet Sophie : L'intelligence économique: étude de cas d'une pratique managériale accessible aux PME, L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion (HEG) Fribourg, Suisse, 25, 26, 27 octobre 2006.
23. Bruno Martinet, Yves Michel Marti, L'intelligence économique : les yeux et oreille de l'entreprise édition organisation, Paris, 1995.
24. Chedia DHAOUI, Les Critères De Réussite D'un système D'intelligence économique pour un Meilleur Pilotage Stratégique, Thèse Doctorat, Faculté de sciences de l'information et de la communication, Université Nancy 2 - Nancy, France, 2008.
25. JACQUES, RENARD. Théorie et pratique de l'audit interne. édition Eyrolles 7 éme, 2010.
26. Hermanson, Dana R. Kennesaw State Univ.& Rittenberg, Larry E, Internal Audit and Organizational Governance The Institute of Internal Auditors Research Foundation Univ. of Wisconsin Madison,2003.
27. COSO, Enterprise Risk Management –Integrated Framework Executive summary, the Committee of Sponsoring of the Tread way Commission, New York, September 2004.
28. Jacques RENARD, THÉORIE ET PRATIQUE DE L'AUDIT INTERNE, Éditions d'Organisation, 1995.
29. Maurice Grunwald, bonnes pratiques en matière d'intelligence économique, collection guide pratique te découverte, CRCIL, p11.
30. Report to the president (Washington, DC: Govement printing office, chapter Eight, Analysis,2006.
31. Farand palop Maro, Competitive intelligence: a new paradigm in the strategic direction of organizations in a globalized world, journal of competitive intelligence and Management SCIP, vol.1, No.2, spring 2003.
32. Anmar Ghalib Kulaib , Nidaa Dakhil Jebur, The role of economic intelligence in enhancing the competitiveness of economic enterprises In selected Arab countries with reference to Iraq, Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, QJAE, Volume 24, Issue 1 (2022).
33. Nabila Sahnoune, **introduction à la démarche d'intelligence économique dans l'entreprise**, séminaire de la sensibilisation à l'intelligence économique et à la veille stratégique, Alger hôtel Laurasia, Alegria, le 23/12/2008.
34. Etude de By Steve Biskie, ACL Service Risk Intelligence and the Emerging Role of Internal Audits. Publisher in first on Business Finance.
35. Etude de Bogdan GHILIC-MICU, Marinela MIRCEA, The Audit of Business Intelligence Solutions, Marian STOICA Department of Economy Informatics Academy of Economic Studies Bucharest, Romania Informatica Economică vol. 14, no. 1/2010.
36. Étude de Frédérique Peguiron (Application de l'Intelligence Économique dans un Système d'Information Stratégique universitaire : les apports de la modélisation des acteurs),2006.

37. THÈSE, présentée et soutenue publiquement le 16 novembre 2006 pour l'obtention du Doctorat de l'Université Nancy 2 Spécialité Sciences de l'Information et de la Communication.
38. IIA position paper: The three lines of defense in effective risk management and control ", January 2004.
39. IIA position paper: the Role of Internal Auditing in Entreprise –Wide Risk Management», January 2008.
40. PAUL J. SOBEL, IIA, « Internal Auditing's Role in Risk Management », sponsored by ORACLE, The institute of internal auditors, Research Foundation.2011.

المواقع الإلكترونية:

1. الصور صندرة : العايب ياسين، الذكاء الاقتصادي كآلية لدعم لكافة المقاولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، <http://www.algerie-dz.com/article7757.htm>
2. خلف عبد الله الواردات، مراحل عملية التدقيق الداخلي، <https://mqqa.com/2017/04/> في 2023/06/26
3. (CIA) مركز معتمد من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، برنامج المدقق الداخلي المعتمد Certified Internal Auditor <https://mftctraining.com/media/courses/brochures/001111.pdf> 2023/05/26.
4. Tufts université, audit management advisory services, <https://sites.tufts.edu/amas/internal-audit/audit-process/p01> consulter le 25/06/2023.
5. Certified Internal Auditor <https://mftctraining.com/media/courses/brochures/001111.pdf> 26/05/2023 IIA, USA, <http://www.espionageinfo.com/Ep/Economic-Intelligence.html>, March 2011.
6. By Steve Biskie, ACL Service Risk Intelligence and the Emerging Role of Internal Audits Ltd, published in first on Business Finance, Source : <http://businessfinancemag.com/article/risk-intelligence-and-emerging-role-internal-audit>.
7. Bogdan GHILIC-MICU, Marinela MIRCEA, The Audit of Business Intelligence Solutions, Marian STOICA Department of Economy Informatics Academy of Economic Studies Bucharest, Romania ghilic@ase.ro, mmircea@ase.ro, [marians@ase.ro](mailto:marians@ase.ro)
8. <http://www.licorne.ma> groupe licorne recherche
9. Hélène Hurbin(2020), Audit interne et Qualité : définition d'un outil au cœur de l'amélioration

10. continue, <https://www.pyx4.com/blog/audit-interne-definition> (consulté le 08/01/2021 à 18h00)
11. l'intelligence économique, un dispositif de gestion de l'information stratégique, Conférence Club IE du Clusir RhA, le 13 octobre 2010, CLUSIF, CLUSIR. P 13 voir: [www. Cluir - tha. fr/sites/default/files/upload /./presentationie-1-13-10-10.pdf](http://www.Cluir-tha.fr/sites/default/files/upload/./presentationie-1-13-10-10.pdf)
12. الموقع الرسمي لسونلغاز <https://www.sonelgaz.dz/ar/category/who-we-are-ar> 10/07/2023

# قائمة الملاحق



## الملحق رقم 01

رسالة تحكيم استبانة الدراسة

جامعة مصطفى إسماعيل - معسكر

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير



تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: طلب تحكيم استبانة

تشجيعا واستجابة لمتطلبات البحث العلمي، يشرفني أن أطلب من سيادتكم التكرم بتحكيم الاستبانة المرفقة والمعدة لهدف توضيح العلاقة بين متغيري دراستنا والموسومة ب: " أثر التدقيق الداخلي على أداء نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية "، وإعطاء التوصيات اللازمة لما يمثله رأيكم من أهمية بالغة بالنسبة لنا، نظرا لخبرتكم المتراكمة والقيّمة في ذات المجال، ولما لرأيكم من أهمية واضحة في دعم وتنمية البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم، تقبلوا منا فائق الاحترام،



الملحق رقم: 02

قائمة محكمي إستبانة الدراسة



الرقم	الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة
01	بوجرفة بناصر	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي مغنية
02	غريسي لعربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر
03	يقور أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر
04	بوشيخي رضا	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر
05	معتصم دحو	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر
06	بن زكورة العونية	أستاذة التعليم العالي	جامعة معسكر
07	تربش محمد	أستاذة التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية
08	بوحزام سيد احمد	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر
09	مقتيت عبد القادر	أستاذ محاضر ب	جامعة وهران 1
10	صافي أحمد	أستاذ محاضر ب	جامعة وهران 1
11	لنباغ نورالدين	محاسب	المركز الجامعي مغنية



### الملحق رقم (3)

جامعة مصطفى إسماعيل - معسكر

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير



## استبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛

يطيب لي أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي أعدّ بهدف الحصول على البيانات المتعلقة بدراسة عنوانها "أثر التدقيق الداخلي على أداء نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية"، ضمن متطلبات إعداد رسالة دكتوراه، وفي هذا الشأن نلتمس من سيادتكم المساهمة الجادة في إنجاح هذه الدراسة بتخصيص بعض وقتكم الثمين للإجابة على ما جاء في هذا الاستبيان بوضع علامة × في الخانة والتي ترونها تتوافق وأراءكم في هذا الموضوع.

وللعلم فإن المعلومات المقدمة ستعامل بسرية تامة وتستخدم لغرض البحث العلمي فقط، شاكرين إسهامكم وحسن تعاونكم.

تقبلوا مني أسى عبارات الاحترام والتقدير

ط.د. بوطالب عكاشة

البيانات الشخصية

1- الجنس:

1- ذكر

2- أنثى

2- العمر:

أقل من 30 سنة

من 30 إلى 35 سنة

أكبر من 40 سنة

من 35 إلى 40 سنة

3- الخبرة المهنية:

أقل من 05 سنوات

من 05 إلى 10 سنوات

أكثر من 15 سنة

من 10 إلى 15 سنة

4- المؤهل العلمي:

دكتوراه

ماجستير

ماستر

ليسانس

مهندس

غير ذلك .....

5- المسمى الوظيفي:

موظف في قسم المعلوماتية

مكلف بالتدقيق

رئيس قسم أو مصلحة

رئيس مصلحة المالية

مدقق حسابات

محاسب

لا

نعم

6- هل لديكم ثقافة حول الذكاء الاقتصادي؟

## الملاحق

### المحور الأول: دور التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية

#### البعد الأول: التدقيق التشغيلي

العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01- يوفر التدقيق الداخلي معلومات منظمة وسليمة لصناع القرار					
02- يقوم التدقيق الداخلي بإجراء عمليات التدقيق وتقديم النصائح للمؤسسة بشأن العمليات المراجعة					
03- التدقيق الداخلي هو هيئة استشارية تساهم في توجيه قرارات الإدارة العليا					
04- يساعد التدقيق الداخلي في اتخاذ قرارات عالية الجودة					
05- يساعد التدقيق الداخلي في تنفيذ سياسات وإجراءات المؤسسة بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة					
06- يساهم التدقيق الداخلي في اكتشاف نقاط الضعف ونقاط القوة في المؤسسة.					

#### البعد الثاني: التدقيق المالي

العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01- يساهم التدقيق الداخلي في تحسين العمليات المالية والمحاسبية داخل المؤسسة					
02- يساعد التدقيق الداخلي في تقييم عمليات المؤسسة ومراجعة كفاءتها وفعاليتها					
03- يتضمن التدقيق الداخلي فحصًا منتظمًا للعمليات المالية					
04- يُساعد التدقيق الداخلي في التحقق من دقة البيانات ومدى الاعتماد على المعلومات المالية المقدمة					
05- التدقيق الداخلي يقوم بفحص وتدقيق القوائم المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بها بشكل كامل ومنتظم					
06- تعتمد الإدارة العليا على تقارير التدقيق الداخلي كأساس لاتخاذ القرارات الاستراتيجية					

## الملاحق

### البعد الثالث: تدقيق نظم المعلومات

العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01-يساهم التدقيق الداخلي التحقق من سلامة المعلومات لضمان صحة التقارير المالية والتشغيلية المقدمة					
02-يساعد التدقيق الداخلي في التنبؤات من شأنها توجيه استراتيجيات المؤسسة					
03-يعدل المدققون الداخليون نظم المعلومات التي يستخدمونها بما يتماشى مع متطلبات وظيفتهم					
04-التدقيق الداخلي هو نظام معلومات فعال وموثوق يساهم في خلق قيمة وتحقيق ميزة تنافسية					
05-يسمح التدقيق الداخلي بضمان فعالية أنظمة التكنولوجيا وتلبية احتياجات المؤسسة					
06-تعتمد الإدارة العليا على تقارير التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات					

## الملاحق

**المحور الثاني: هل يؤثر التدقيق الداخلي في تفعيل أبعاد نظام الذكاء الاقتصادي؟**

**البعد الأول: اليقظة الاستراتيجية**

					العبارات
موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	
					01-يساهم التدقيق الداخلي في تعزيز اليقظة الاستراتيجية من خلال التكيف للمتطلبات القانونية والتنظيمية، وتقليل المخاطر
					02-يتميز نظام المعلومات بقدرته على الرقابة والتنبؤ
					03-يساهم التدقيق الداخلي في اكتشاف الفرص الجديدة المتاحة للمؤسسة وتحديد التهديدات المحتملة والمعوقات التي قد تواجهها
					04-يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من سلامة النظام المحاسبي من الاختراق عن طريق الفحص بالسبل الممكنة
					05-تولي المؤسسة اهتمامًا لتعزيز ثقافة تقاسم المعلومات بين موظفيها، من خلال تنظيم الاجتماعات وإعداد التقارير وتوفير وسائل لتبادل الأفكار والمعلومات.

## الملاحق

### البعد الثاني: الحماية المعلوماتية

العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01-يعمل التدقيق الداخلي على مراقبة تدفق المعلومات وتخزينها وتشفيرها					
02-توفير أنظمة أمنية لحماية نظم المعلومات الخاصة، بما في ذلك الوقاية من السرقة والتسلل والترقيم وإدارة حقوق الوصول وإدارة كلمات المرور،					
03-يعد أمن المعلومات من أولويات المدقق الداخلي، نظرًا لتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة.					
04-يعمل التدقيق الداخلي على الكشف عن التهديدات والثغرات من خلال تحليل النقاط الضعف والقوة					
05-يتوفر لدى المؤسسة دعم تقني لمراقبة وتدقيق نظامها، وتعتمد على مستشارين خارجيين في مجال الأمن المعلوماتي.					
06-يستطيع فريق التدقيق الداخلي تنظيم تدريبات وورش عمل لتعزيز السلوكيات الأمنية الصحيحة وتوجيه الموظفين في مجال حماية المعلومات					
07-يقوم فريق التدقيق الداخلي بمراجعة سياسات الأمان والإجراءات والتأكد من أنها تلبى المعايير المحددة					

## الملاحق

### البعد الثالث: الضغط والتأثير

العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01- يقلل التدقيق الداخلي من الضغط الناتج عن الإجهاد العملي ويعزز القدرة على التأثير الإيجابي					
02- التأثير الاقتصادي يؤثر على سلوك المستهلكين وتفضيلاتهم					
03- الضغط الاقتصادي يمكن أن يؤثر على قرارات المؤسسات والأفراد					
04- يمكن أن يتضمن عنصر التأثير توجيهات لتحسين إدارة الوقت، وتوفير الموارد اللازمة، وتطوير مهارات التواصل والقيادة، وتعزيز الاستدامة العملية.					
05- الضغط الاقتصادي يمكن أن يؤثر على أداء الشركات والمؤسسات الاقتصادية.					
06- مبادئ التدقيق يمكن أن تكون وسيلة للتحكم في الضغط والتأثير					



الملحق رقم (4) الاستبيان باللغة الفرنسية  
جامعة مصطفى إسطمبولي – معسكر

Ministère Supérieure de l'éducation et Recherches Scientifique  
Université Mostapha Stambouli  
Faculté des Sciences Économique et Commerciale et Science de Gestion  
Département des sciences de finances et comptabilité

QUESTIONNAIRE

J'ai le plaisir de remettre entre vos mains ce questionnaire, qui a été élaboré dans le but d'obtenir des données liées à une étude intitulée « **L'impact de l'audit interne sur la performance du système d'intelligence économique dans les institutions économiques** », dans le cadre des exigences de préparation d'un doctorat. Prenez un peu de votre temps précieux pour répondre au contenu de ce questionnaire en mettant un **X** dans la case qui, selon vous, correspond à vos opinions sur le sujet. Pour votre information, les informations fournies seront traitées en stricte confidentialité et seront utilisées uniquement à des fins de recherche scientifique.

Nous vous remercions pour votre contribution et votre bonne coopération.

Veillez accepter mes plus hautes expressions de respect et d'appréciation

Le chercheur : BOUTALEB OKKACHA  
[Boutaleb.okkacha@gmail.com](mailto:Boutaleb.okkacha@gmail.com)

Encadreur : prof. M. BOUDJERFA BENACER  
[benasser@gmail.com](mailto:benasser@gmail.com)

## Données personnelles

### -1Sexe:

Féminin  Masculin

### -2Âge:

Moins de 30 ans  de 30 à 35 ans

De 35 à 40 ans,  plus de 40 ans

### -3Expérience professionnelle:

Moins de 05 ans  De 05 à 10 ans

De 10 à 15 ans  Plus de 15 ans

### Qualification académique:

Ingénierie  Licence  Master  Magister

Doctorat

Quelques choses d'autres

### -5Titre du poste:

Le chef service  charge de l'audit  employé du service

Informatique  Comptable  commissaire aux comptes

Chef du département financier

-6Avez-vous une culture de l'intelligence économique ? **Oui**  **Non**

**Le premier axe: Le role de l'audit interne dans l'institution économique**

**La première dimension: l'audit operational**

Affirmations	Pas du tout accord	Pas accord	Neuter	D'accord	Tout à fait d'accord
-01L'audit interne fournit des informations organisées et solides aux deciders					
-02L'audit interne réalise des audits et fournit des conseils à l'organisation concernant les audits.					
-03Audit Interne Est un organ consultative qui contribue à orienteer les decisions de la haute direction					
04-L'audit interne aide à prendre des decisions de haute quality					
05-L'audit interne aide à mettre en œuvre les politiques et procedures de l'organisation pour assurer la réalisation des objectifs souhaités					
06-L'audit interne contribue à découvrir les faiblesses et les forces de l'organisation					

**La deuxième dimension : l'audit financier**

Affirmations	Pas du tout accord	Pas accord	Neuter	D'accord	Tout à fait d'accord
01- L'audit interne contribue à l'amélioration des operations financiers et comptables au sein de l'organisation					
02-L'audit interne aide à évaluer les operations de l'organisation et à examiner leur efficience et leur efficacité					
03-L'audit interne comprend un examen régulier des opérations financières					
04-L'audit interne permet de vérifier l'exactitude des données et le degré de confiance dans les informations financières fournies					
05-L'audit interne examine et audite les états financiers, les registres comptables et les opérations connexes de manière complète et régulière.					

06-La haute direction s'appuie sur les rapports d'audit interne pour prendre des décisions stratégiques					
---	--	--	--	--	--

**La troisième dimension : auditer les systèmes d'information**

Affirmations	Pas du tout accord	Pas accord	Neuter	D'accord	Tout à fait d'accord
01- L'audit interne contribue à vérifier l'intégrité des informations pour garantir l'exactitude des rapports financiers et opérationnels soumis					
02-L'audit interne aide à faire des prédictions qui guideront les stratégies de l'organisation					
03-Les auditeurs internes modifient les systèmes d'information qu'ils utilisent en fonction des exigences de leur poste					
04-L'audit interne est un système d'information efficace et fiable qui contribue à créer de la valeur et à obtenir un avantage concurrentiel					
05-L'audit interne permet de s'assurer de l'efficacité des systèmes technologiques et de répondre aux besoins de l'organisation					
06-La haute direction s'appuie sur les rapports d'audit interne pour prendre des décisions					

**Le deuxième axe : L'audit interne affecte-t-il l'activation des dimensions du système d'intelligence économique?**

**La première dimension : la vigilance stratégique**

Affirmations	Pas du tout accord	Pas accord	Neuter	D'accord	Tout à fait d'accord
01-L'audit interne contribue à renforcer la vigilance stratégique en s'adaptant aux exigences légales et réglementaires et en réduisant les risques					
02- Le système d'information se caractérise par sa capacité à contrôler et à prédire					

03-L'audit interne contribue à découvrir de nouvelles opportunités qui s'offrent à l'organisation et à identifier les menaces et obstacles potentiels auxquels elle peut être confrontée					
04-L'auditeur interne s'assure que le système comptable est à l'abri du piratage grâce à des examens de toutes les manières possibles					
05-L'organisation veille à renforcer la culture du partage d'informations entre ses employés, en organisant des réunions, en préparant des rapports et en fournissant des moyens d'échange d'idées et d'informations.					

**La deuxième dimension : la protection des informations**

<b>Affirmations</b>	<b>Pas du tout accord</b>	<b>Pas accord</b>	<b>Neuter</b>	<b>D'accord</b>	<b>Tout à fait d'accord</b>
01-L'audit interne surveille le flux d'informations, les stocke et les crypte					
02-Fournir des systèmes de sécurité pour protéger les systèmes d'information privés, y compris la prévention du vol et des intrusions, la numérotation, la gestion des droits d'accès et la gestion des mots de passe,					
03-La sécurité de l'information est une des priorités de l'auditeur interne, en raison de son impact sur la qualité de l'information comptable utilisée.					
04-L'audit interne travaille à détecter les menaces et les lacunes en analysant les faiblesses et les forces					
05-L'organisation dispose d'un support technique pour surveiller et auditer son système, et s'appuie sur des consultants externes dans le domaine de la sécurité de l'information.					
06-L'équipe d'audit interne peut organiser des formations et des ateliers pour renforcer les bons comportements de sécurité et guider les employés dans le domaine de la protection des informations					
07-L'équipe d'audit interne examine les politiques et procédures de sécurité et					

s'assure qu'elles répondent aux normes spécifiées					
---	--	--	--	--	--

**La troisième dimension : pression et influence**

<b>Affirmations</b>	<b>Pas du tout accord</b>	<b>Pas accord</b>	<b>Neuter</b>	<b>D'accord</b>	<b>Tout à fait d'accord</b>
01- L'audit interne réduit le stress résultant du stress pratique et améliore la capacité à avoir un impact positif					
02-L'impact économique affecte le comportement et les préférences des consommateurs					
03-La pression économique peut affecter les décisions des institutions et des individus					
04-La composante impact peut inclure des conseils pour améliorer la gestion du temps, fournir les ressources nécessaires, développer les compétences de communication et de leadership et améliorer la durabilité pratique.					
05-La pression économique peut affecter la performance des entreprises et des institutions économiques.					
06-Les principes d'audit peuvent être un moyen de contrôler la pression et l'influence					

## الملحق رقم (5) مخرجات المحاور وفق SPSS

### Statistiques

		الجنس	العمر	الخبرة المهنية	المؤهل العلمي	المسمى الوظيفي
N	Valide	295	295	295	295	295
	Manquant	0	0	0	0	0

الجنس					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	190	64,4	64,4	64,4
	أنثى	105	35,6	35,6	100,0
Total		295	100,0	100,0	

العمر					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	72	24,4	24,4	24,4
	من 30-35 سنة	85	28,8	28,8	53,2
	من 35-40 سنة	78	26,4	26,4	79,7
	أكبر من 40 سنة	60	20,3	20,3	100,0
Total		295	100,0	100,0	

الخبرة المهنية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 05 سنوات	50	16,9	16,9	16,9
	من 05-10 سنوات	96	32,5	32,5	49,5
	من 10-15 سنة	79	26,8	26,8	76,3
	أكثر من 15 سنة	70	23,7	23,7	100,0
	Total	295	100,0	100,0	

## الملاحق

المؤهل العلمي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	84	28,5	28,5	28,5
	مهندس	77	26,1	26,1	54,6
	ماستر	72	24,4	24,4	79,0
	ماجستير/دكتوراه	17	5,8	5,8	84,7
	غير ذلك	45	15,3	15,3	100,0
	Total	295	100,0	100,0	

المسمى الوظيفي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مكاف بالتدقيق	15	5,1	5,1	5,1
	قسم المعلوماتية أو قسم المحاسبة	119	40,3	40,3	45,4
	رئيس مصلحة المالية	10	3,4	3,4	48,8
	رئيس قسم أو مصلحة	20	6,8	6,8	55,6
	غير ذلك	131	44,4	44,4	100,0
	Total	295	100,0	100,0	

FREQUENCIES VARIABLES= س1 س2 س3 س4 س5 س6 التدقيق. التشغيلي  
/STATISTICS=STDDEV MINIMUM MAXIMUM MEAN  
/ORDER=ANALYSIS.

Statistiques								
		س1	س2	س3	س4	س5	س6	التدقيق. التشغيلي
N	Valide	295	295	295	295	295	295	295
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,08	4,16	3,98	4,03	4,11	4,27	4,1034
Ecart type		,932	,867	,974	1,018	1,000	,758	,49233
Minimum		1	1	1	1	1	1	2,67
Maximum		5	5	5	5	5	5	5,00

FREQUENCIES VARIABLES= س7 س8 س9 س10 س11 س12 التدقيق. المالي  
/STATISTICS=STDDEV MINIMUM MAXIMUM MEAN  
/ORDER=ANALYSIS.

التدقيق المالي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2,33	1	,3	,3	,3

## الملاحق

	2,67	2	,7	,7	1,0
	2,83	2	,7	,7	1,7
	3,00	8	2,7	2,7	4,4
	3,17	9	3,1	3,1	7,5
	3,33	4	1,4	1,4	8,8
	3,50	16	5,4	5,4	14,2
	3,67	14	4,7	4,7	19,0
	3,83	18	6,1	6,1	25,1
	4,00	30	10,2	10,2	35,3
	4,17	35	11,9	11,9	47,1
	4,33	33	11,2	11,2	58,3
	4,50	53	18,0	18,0	76,3
	4,67	43	14,6	14,6	90,8
	4,83	24	8,1	8,1	99,0
	5,00	3	1,0	1,0	100,0
	Total	295	100,0	100,0	

FREQUENCIES VARIABLES= س13 س14 س15 س16 س17 س18 تدقيق.نظم. المعلومات  
/ORDER=ANALYSIS.

تدقيق.نظم.المعلومات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2,33	2	,7	,7	,7
	2,67	2	,7	,7	1,4
	2,83	4	1,4	1,4	2,7
	3,00	5	1,7	1,7	4,4
	3,17	8	2,7	2,7	7,1
	3,33	8	2,7	2,7	9,8
	3,50	12	4,1	4,1	13,9
	3,67	16	5,4	5,4	19,3
	3,83	25	8,5	8,5	27,8
	4,00	29	9,8	9,8	37,6
	4,17	41	13,9	13,9	51,5
	4,33	58	19,7	19,7	71,2
	4,50	35	11,9	11,9	83,1
	4,67	32	10,8	10,8	93,9
	4,83	16	5,4	5,4	99,3
	5,00	2	,7	,7	100,0
	Total	295	100,0	100,0	

### Récapitulatif des modèles

## الملاحق

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,523 <sup>a</sup>	,274	,272	,46839

a. التنبؤ التشغيلي. Prédictors : (Constante),

ANOVA <sup>a</sup>						
Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.	
1	Régression	24,261	1	24,261	110,584	,000 <sup>b</sup>
	Résidu	64,280	293	,219		
	Total	88,541	294			

a. Variable dépendante : الضغط والتأثير

b. التنبؤ التشغيلي. Prédictors : (Constante),

Coefficients <sup>a</sup>						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,743	,229		7,599	,000
	التنبؤ التشغيلي	,583	,055	,523	10,516	,000

a. Variable dépendante : الضغط والتأثير

## Régression

Variables introduites/éliminées <sup>a</sup>			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	التنبؤ المالي <sup>b</sup>	.	Introduire

a. البيضة الاستراتيجية. Variable dépendante :

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,486 <sup>a</sup>	,236	,234	,46346

a. التنبؤ المالي. Prédictors : (Constante),

ANOVA <sup>a</sup>						
Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.	
1	Régression	19,471	1	19,471	90,647	,000 <sup>b</sup>

## الملاحق

	Résidu	62,935	293	,215	
	Total	82,406	294		

a. Variable dépendante : اليقظة. الاستراتيجية  
b. Prédictors : (Constante), التدقيق. المالي

<b>Coefficients<sup>a</sup></b>						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,086	,222		9,412	,000
	التدقيق. المالي	,500	,053	,486	9,521	,000

a. Variable dépendante : اليقظة. الاستراتيجية

<b>Variables introduites/éliminées<sup>a</sup></b>			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	التدقيق. الداخلي <sup>b</sup>	.	Introduire

a. Variable dépendante : تفعيل. أبعاد. نظام. الذكاء. الاقتصادي  
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

<b>Récapitulatif des modèles</b>				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,740 <sup>a</sup>	,547	,546	,30599

a. Prédictors : (Constante), التدقيق. الداخلي

<b>ANOVA<sup>a</sup></b>						
Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.	
1	Régression	33,137	1	33,137	353,909	,000 <sup>b</sup>
	Résidu	27,434	293	,094		
	Total	60,571	294			

a. Variable dépendante : تفعيل. أبعاد. نظام. الذكاء. الاقتصادي  
b. Prédictors : (Constante), التدقيق. الداخلي

<b>Coefficients<sup>a</sup></b>						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,676	,186		3,639	,000

## الملاحق

	التدقيق الداخلي	,841	,045	,740	18,812	,000
Variable dépendante : a. تفعيل أبعاد نظام الذكاء الاقتصادي						

### الملحق رقم (6) معايير التدقيق الداخلي الحديثة:

المعيار	الرقم
الاستقلالية والموضوعية	1100
الاستقلال التنظيمي	1110
الموضوعية الفردية	1120
العوامل التي تمتد الاستقلالية والموضوعية	1130
الكفاءة والعناية المهنية اللازمة	1200
الكفاءة المهنية	1210
العناية المهنية اللازمة	1220

## الملاحق

التطوير المهني المستمر	1230
تأكد الجودة وبرامج التحسين	1300
تقويم برامج الجودة (داخلي وخارجي)	1310
التقرير عن برامج الجودة	1320
استخدام عبارة (لقد دققنا وفقا للمعايير)	1330
الإفصاح عن عدم الإدمان	1340
إدارة أنشطة التدقيق الداخلي	2000
التخطيط	2010
الاتصال والموافقة	2020
إدارة الموارد	2030
السياسات والإجراءات	2040
التنسيق	2050
رفع التقرير إلى مجلس الإدارة العليا	2060
طبيعة العمل	2100
المخاطر	2110
الرقابة	2120
التحكم المؤسسي	2130
تخطيط العمل	2200
اعتبارات التخطيط	2001
أهداف العمل	2210
نطاق العمل	2220
تخصيص مصادر العمل	2230
برنامج العمل	2240
أداء العمل	2300
تحديد المعلومات	2310

## الملاحق

التحليل والتقييم	2320
تسجيل المعلومات	2330
الإشراف على العمل	2340
توصيل النتائج	2400
معايير توصيل نتائج العمل	2410
جودة الاتصال	2420
الإفصاح عن عدم الإدعان للمعايير	2430
نشر النتائج	2440

### الملحق رقم (7) ورقة المناقصة

#### **LETTRE DE SOUMISSION COMMERCIALE** **SOUSSION N° /ELEC DU**

Je soussigné (Nom et Prénom) : .....

Profession : .....

Demeurant à : .....

Agissant au nom et pour le compte de : .....

Inscrit(e) au registre de Commerce ou au registre de l'artisanat et des métiers de :

N° : .....

Après avoir pris connaissance des pièces du cahier des charges et après avoir apprécié à mon point de vue et sous ma responsabilité la nature et la difficulté des prestations et/ou fournitures à exécuter.

Remets, revêtus de ma signature : - un bordereau des prix, établis conformément aux clauses figurant au dossier d'Appel d'offre.

## الملاحق

Je soumetts et m'engage en vers la CONCESSION de Distribution de MASCARA à exécuter les prestations et fournitures aux conditions du cahier des charges et prescriptions techniques et moyennant la somme de :

Montant en chiffre en HT : .....

Montant en lettre en HT : .....

Intitulée ..... de  
l'affaire .....wilaya  
.....LOT N° .....

La Concession de Distribution de MASCARA contractante se libère des sommes dues par lui en faisant donner crédit au compte N° : ..... (Bancaire ou CCP)

Adresse : .....

Affirme sous peine de résiliation de plein droit du marché aux torts exclusifs de l'Entreprise soumissionnaire que la dite entreprise ne tombe pas sous le coup des interdictions édictées par la législation et la réglementation en vigueur.

Fait à .....le.....

(Nom, qualité du signataire et cachet du soumissionnaire dûment autorisé à signer la soumission)

الملحق رقم (8) طلب خدمة الإرجاع أشغال

**ORDRE DE SERVICE DE REPRISE**  
**DES TRAVAUX**



الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز-التوزيع  
Société algérienne de l'électricité et du gaz - Distribution

Région d'Oran

Concessions/Direction de Distribution de Mascara

N° .....  
Année .....

Numéro d'ordre du registre : /E/DAM DU LE .....

**ORDRE DE SERVICE DE REPRISE  
DES TRAVAUX**

**IDENTIFICATION DE L'AFFAIRE:**

AFFAIRE: :

REF : NOTE .... /ELEC N° ...

ODS initial N°: .../E/... du ..... (COPEO FV N° ..... DU ..... "Consultation restreinte")

Date d'arrêt des travaux: .....

**L'ENTREPRISE :** .....

Est invitée à entreprendre dès réception du présent Ordre De Service des travaux de l'affaire identifiée ci-dessus conformément au dossier technique et plans approuvés par Concession de Distribution de MASCARA.

Le présent Ordre De Service certifié conforme à la minute, inscrite au registre sous le N° .....

**1- DATE DES TRAVAUX:**

-Date de reprise des travaux : .....

**2- CONDITIONS GENERALES:**

Le réalisateur devra retourner sous huitaine les quatre (04) exemplaires du présent Ordre De Service revêtus de la mention "ACCORD POUR REPRISE DES TRAVAUX", de la date, du cachet de son entreprise et de la signature par la personne dûment habilitée à engager l'entreprise.

**3- AUTORISATIONS:**

- Avant le début des travaux, le réalisateur doit s'assurer que toutes les autorisations de passage dans les terrains ou servitudes ont été demandées et obtenues des propriétaires.

- Le réalisateur devra prévenir les propriétaires au moins 48 heures à l'avance des travaux à exécuter dans leurs propriétés de même que les autorités locales en cas de travaux dans les agglomérations ou sur les abords des voies de communications importantes.

**LE REALISATEUR**

Date : .....

Signature : .....

**LE DIRECTEUR DE DISTRIBUTION**

Date : .....

Signature : .....

الملحق رقم (9) تقرير لمهمة التدقيق الداخلي

**Rapport d'Audit Interne**



Région de Distribution de l'Electricité et du Gaz de l'Ouest

Direction de Distribution de Mascara



**RAPPORT D'AUDITE  
AU NIVEAU DE L'AGENCE COMMERCIALE DE  
....."AFFAIRE ...."  
DIRECTION DE DISTRIBUTION  
DE MASCARA**

**Mission effectuée par:**

- MR .....	CE-DFC	PRESIDENT
- MR .....	JURISTE	MEMBRE
- MME .....	ING SET-GAZ	MEMBRE
- MME .....	ING-GAZ	MEMBRE

Date.....

**Préambule :**

Les principaux interlocuteurs rencontrés lors de la mission, sont Messieurs:

- Evénement déclenchant l'affaire.

**I- Les démarches suivies par la commission pour le traitement du dossier:**

- 1- Extraction des données utiles :
- 2- Traitement des données :
- 3- Convocation des principaux intervenants
- 4- Interrogation des différents intervenants

**II- Constats :**

**1<sup>ER</sup> constat :**

**2<sup>ème</sup> constat :**

**III- Justifications des différents intervenants :**

ANNEXES

